وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID – El Tar

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de gestion

الرقم التسلسلي: **السنة الجامعية: 2022/2021**

قسم: علوم التسيير

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة حالة الجزائر –

تخصص: إدارة استراتيجية

.....

إعداد الطلبة:

- حمزاوي حسيبة
- خياري الطاوس

تحت إشراف :

د/ عمروسي حنان

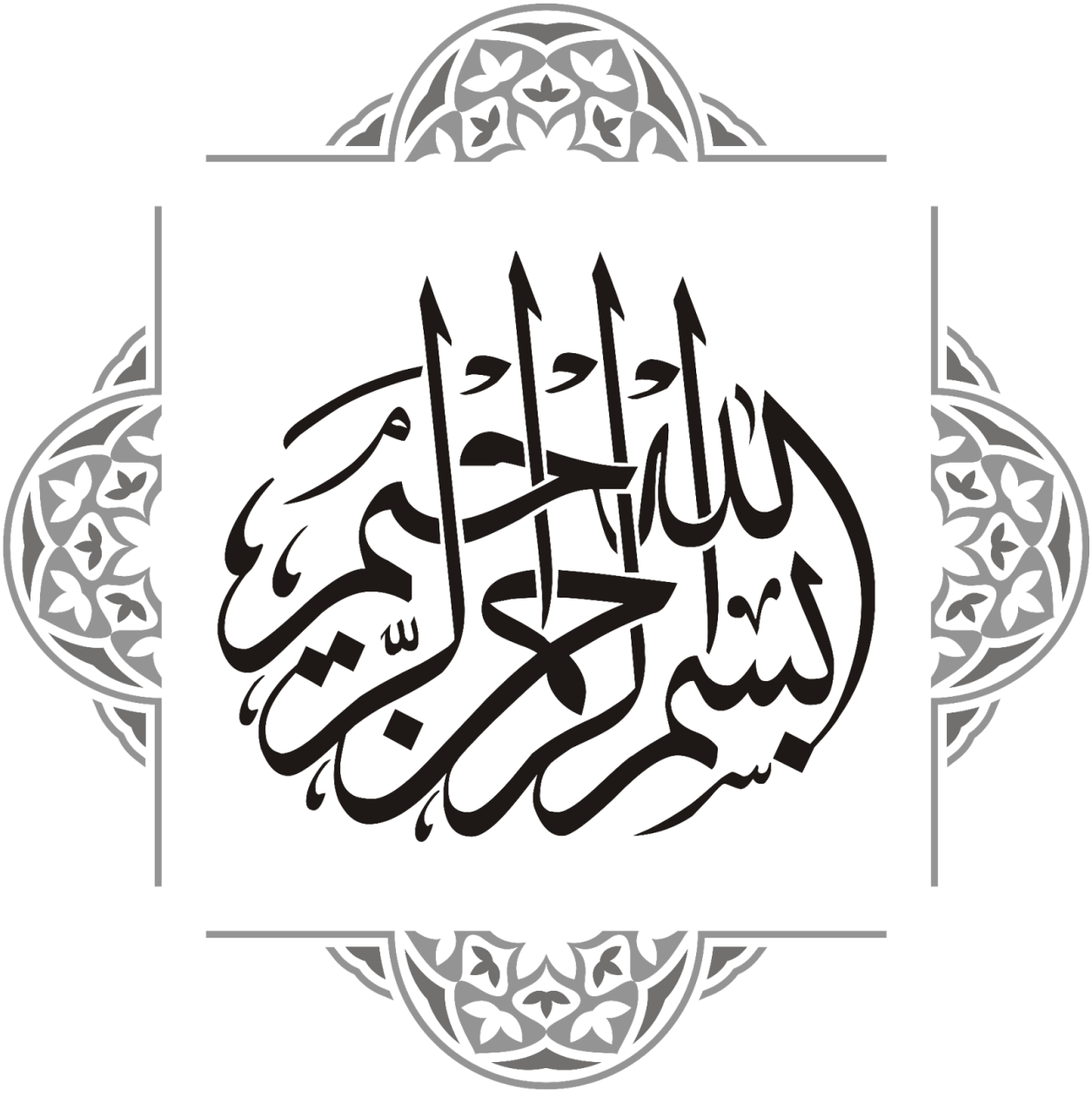
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسساتية، تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، إلى جانب تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني. مستخدمين في ذلك كل من المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة عند التطرق لحالة الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة، كما أن عدم توجيه الفوائض النفطية إلى قنوات استثمارية تنهض بالاقتصاد الجزائري وتوجيهها إلى الإنفاق العام، أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع حصيلة الواردات الجزائرية من الخارج، ورغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل لتعقدها وبطئها، وغياب استراتيجية واضحة ومتكاملة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاديات النفطية، التنمية المستدامة، العلة الهولندية.

Abstract

The policy of economic diversification in the oil economies is a safe way to achieve economic growth and sustainable development, as this policy is based on a set of economic, administrative and organizational foundations, aimed at bringing about a successive series of structural and structural changes in the national economy, in order to diversify sources of income national, and reducing excessive dependence on one commodity or a particular sector. This study aims at diagnosing the reality of economic diversification in Algeria, and evaluating the extent to which alternative economic sectors contribute to the hydrocarbon sector in the national economy, as well as evaluating the various efforts made by Algeria during recent years in the context of diversifying the national economy. Using the descriptive analytical method, the historical method, the analytical method, the historical method, and the case study method when addressing the case of Algeria.

The study concluded several results, the most important of which are: that the oil market is exposed to any adverse shock, which leads to affecting the oil revenues and from it to the Algerian economy directly, and that not directing oil surpluses to investment channels that promote the Algerian economy and direct them to public spending, led to an increase in demand for foreign products, Consequently, the outcome of Algerian imports from abroad has risen, and despite the measures that Algeria has tried to take to raise the value of non-hydrocarbon exports, they have failed due to their complexity and slowness, and the absence of a clear and integrated strategy to promote non-hydrocarbon exports.

Keywords: economic diversification, oil economics, sustainable development, the Dutch disease.

شكر و عرفان

أول شكر لله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل.فكما قال عليه الصلاة والسلام

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله."

فأتقدم بالعرفان والشكر الجزيل لمن كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل الأستاذة «عمروسي حنان " التي كانت مشرفة ومؤطرا في الوقت نفسه من خلال نصائحها وملاحظاتها القيمة حفظها الله وأدامها في خدمة العلم والوطن.

كما لا يفوتوني أن أشكر كل أساتذتي الكرام في قسم علوم التسيير تخصص إدارة استراتيجية

كما لا أنسى أن أشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة داخل وخارج الجامعة سواء بمعلومة، توجيه، نصيحة وحتى بالدعاء.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من أحمل اسمك بكل فخر.... إلى من أفتقدك منذ رحيلك.... إلى من يرتعش قلبي لذكرك.... إلى من أودعتني لله أهديك هذا والدي العزيز (رحمه الله) .... ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى ملاكي في الحياة .... إلى معنى الحب والحنان والتفاني.... إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.... إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة أدامها الله لنا.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد ...إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.... إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

...إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي سلمى، نصيرة، رتيبة، ليندة، اكرام.

إلى أخي الصغير والوحيد آمله له خطوات أوسع على طريق النجاح محمد الصالح

وإلى الذين لم تلدهم أمي إخوتي عبد الحكيم، عزيز، بلومي، مجيد أدامهم الله لنا

إلى من أدخل الفرح والنور إلى البيت، الكتاكيت الصغار عبد الرحيم، آلاء الرحمن، عبد الودود، عبد اللطيف، عبد القيوم، تسنيم، لؤي، شعيب، خالد، مريومة حفظهم الله وأطال في عمرهم.

إلى من أرى التفاؤل بعينيها...والسعادة في ضحكتها إلى اختي ورفيقتي "نسرين "

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية.... إلى رياحين حياتي جدتي قمرة رحمها الله وإلى قرة عيني خالاتي أدامهم الله تاجا على رأس العائلة.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى بنات خالاتي.

إلى من كانت نورا في طريقي. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة ورفيقة دربي PIMPOU

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني صديقاتي العزيزات خديجة، رانية، الهام، فاتن، لويزة، اميرة، سارة، توتة.

إلى كل أفراد عائلتي كبيرها وصغيرها

حسيبة

إهداء

" الحمد الله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا."

أهدي ثمرة عملي هذا إلى: من قال فيهما عز وجل: " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا."

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرهما.

إلى ملاكي في الحياة ...إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء...إلى التي لو لا دعائها ورجائها لما وصلت لهذا اليوم...إلى التي أنارت بنور حبها المتدفق وحنانها الفياض درب حياتي أمي العزيزة " ربيعة ".

إلى القلب الكبير الذي احمل اسمه بكل افتخار...إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى سندي ومعلمي ومربي الأول وعزي...إلى الذي رعاني ورباني و حماني...إلى الغالي الذي أفنى من عمره السنين لنصل لهذا المستوى والدي العزيز "حسين".

إلى دفء البيت وسعادته...إلى من حبهما يجري في عروقي...إلى اللذان لا تكفي الكلمات للتعبير عن حبي لهما أخواي" إيهاب، عبد المالك".

إلى ورود حياتي وبراعم روحي أبناء عمتي رحمها الله" رستم، أيال" إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي...إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير...صديقاتي:

حسيبة، إلهام، فاتن، لويزة، رانية.

إلى كل... الأهل ...والأقارب...والأحبة.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنر لنا سيرة العلم والنجاح...

إلى أساتذتنا الكرام.

الطاوس

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
شكل رقم 1–1	المنحنيات غير الخطية: الدخل مقابل مؤشر جيني (يسارا) والمنتجات الجديدة (يمينا)	20
شكل رقم 1–2	العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو	20
شكل رقم 1–3	تنويع التجارة والنمو: البلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعيارية	21
شكل رقم 1–4	تقدير مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي	28
شكل رقم 2–1	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	41
شكل رقم 2–2	نموذج Gregory	56
شكل رقم 2–3	نموذج cordon	58
شكل رقم 2–4	العلاقة بين أسعار النفط وسلوكيات المجتمعات النفطية	62

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
الجدول رقم (3-1)	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2020)	78
الجدول رقم (3-2)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2020)	80
الجدول رقم (3-3)	مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة (2000-2021)	81
الجدول رقم (3-4)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2021)	83
الجدول رقم (3-5)	مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات للدولة خلال الفترة (2000-2021)	85
الجدول رقم (3-6)	تطور الناتج المحلي الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين (2012-2019)	87
الجدول رقم (3-7)	القوى العاملة الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)	89
الجدول رقم (3-8)	الصادرات الكلية الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)	91
الجدول رقم (3-9)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2001-2020)	92
الجدول رقم (3-10)	مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)	93
الجدول رقم (3-11)	مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي صادرات الدولة خلال الفترة (2000-2019)	94
الجدول رقم (03-12)	تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال (2010-2020)	96
الجدول رقم (3-13)	تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	99

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الملخص	I
Résumé	II
شكر وعرفان	III
إهداء	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
فهرس المحتويات	VIII
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	**8**
تمهيد	9
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	10
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	10
المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي	13
المطلب الثالث: خصائص عناصر التنويع الاقتصادي	15
المطلب الرابع: أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	18
المبحث الثاني: استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	22
المطلب الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	24
المطلب الثالث: محددات ومعوقات التنويع الاقتصادي	28
المطلب الرابع: متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي	30
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: التنمية المستدامة والاقتصاديات النفطية	**34**
تمهيد	35
المبحث الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة	36
المطلب الأول: مفهوم وخصائص وابعاد التنمية المستدامة	36
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	41
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها	46

المطلب الرابع: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة	50
المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية والعلة الهولندية	52
المطلب الأول: ماهية الاقتصاديات النفطية	52
المطلب الثاني: نقمة الموارد الطبيعية والداء الهولندي	54
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي	60
المطلب الرابع: الاستخدام الأمثل للثروة النفطية في ظل ضوابط التنمية المستدامة	64
خلاصة الفصل الثاني	68
الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية –دراسة حالة الجزائر–	**69**
تمهيد	70
المبحث الأول: واقع الاقتصاد النفطي في الجزائر	71
المطلب الأول: اكتشاف النفط في الجزائر	71
المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن استغلال الثروة النفطية في الجزائر	73
المطلب الثالث: إمكانيات الجزائر من النفط	78
المطلب الرابع: تأثيرات قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري	81
المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	86
المطلب الأول: القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني	86
المطلب الثاني: القطاع الصناعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني	91
المطلب الثالث: السياحة كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني	95
المطلب الرابع: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هير فندال–هيرشمان وشروط نجاحه	98
خلاصة الفصل الثالث	102
الخاتمة	104
قائمة المصادر والمراجع	109
الملاحق	114

المقدمة

مقدمـــــــــة

تعتبر التطورات الاقتصادية والتنموية المتواضعة التي عاشتها دول العالم الثالث وبالخصوص الدول المصدرة للمحروقات، ومسيرة الإصلاحات التي باشرتها منذ فترة، وكذا الواقع الحالي للتنمية بهذه البلدان كلها جوانب تؤكد الحاجة الماسة إلى ضرورة البحث عن تصور جديد للنهوض بالاقتصاد في هذه البلدان، يقوم على خصوصيات الواقع المتعلق بهذه الاقتصاديات، حيث تعاني الدول التي تعتمد على قطاع وحيد في اقتصادياتها العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصاديات نتيجة عدد من الاختلالات التي طالت قطاعات اقتصادية هامة، ما جعل هذه البلدان عرضة للأزمات الاقتصادية وتراجع إيراداتها مما يساهم في غياب التنمية.

ومنذ السبعينيات تشير بعض الدراسات إلى أن معظم رحالات الركود الاقتصادي في العالم كان يسبقه ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط، مما جعل الاقتصاديات تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية، والمعروف أن النفط سلعة استراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمة لا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية، وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة. ففي ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة استراتيجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي، لأن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة.

إذ يعتبر تحقيق التنمية المستدامة الهدف الأول لجميع الدول والحكومات عبر العالم، ولتجسيد ذلك فعليا يتطلب الأمر تعبئة جميع الموارد المجتمعية المتاحة، المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية وقطاعية في إطار ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد، وهذا من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية، حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة متأتية من قطاع المحروقات، وهذا بفعل الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية للطاقة، إلا أن هذه العوائد لم توظف بكفاءة عالية تسمح لها بدفع عجلة التنمية إلى الأمام بشكل صحيح، وإذا أخذنا بعين الاعتبار توقعات نضوب تلك الثروة الطبيعية في الأجلين المتوسط والبعيد، فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لبناء تنمية مستدامة من خلال التوظيف الآني الجيد لهذه العوائد أصبحت أكثر من ملحة.

انطلاقا من هذا الواقع تشكل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والجزائر من بينها، سبيلا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة، والنهوض الاقتصادي الحقيقي، من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات الاستراتيجية المنتجة والمتمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع السياحة وكذا الطاقات المتجددة، وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل.

إشكالية الدراسة

تعتبر الجزائر من الدول ذات الاقتصاد الأحادي الجانب كونها تعتمد بشكل رئيسي على المورد الريعي حيث يتربع البترول في صادراتها على المرتبة الأولى وبنسبة تفوق 97%، هذا المورد الطبيعي المهم شكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير ما جعل أسعاره

في السوق العالمية تتعرض في الكثير من الأحيان إلى تقلبات حادة، فأي تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ما يجعل الدولة تقع في مشاكل كبيرة في الحصول على موارد مالية إضافية تساعدها على تمويل وارداتها واستكمال مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية ولفترة طويلة، وفي ظل هذه الوضعية أصبح من الضروري البحث عن البدائل الاستراتيجية الممكنة لإيجاد موارد تسمح بتحقيق التنمية المستدامة.

بناءا على ما سبق تتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية من خلال دراسة حالة الجزائر؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

من أجل توضيح أكثر للإشكالية المطروحة، وفهم واستيعاب مختلف جوانبها نعتمد على الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ما هي إمكانيات الجزائر من النفط؟**
2. **ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟**
3. **ما هي البدائل الاستراتيجية للانتقال من الاقتصاد الريعي في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. لا تمتلك الجزائر إمكانيات هامة تأهلها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية؛
2. تؤثر تقلبات أسعار النفط سلبا على رصيد الميزان التجاري وعلى رصيد الموازنة العامة للدولة؛
3. القطاعات الاقتصادية بدائل استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير، وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية، وما تعرفه من تقلبات حادة، إضافة إلى محدودية هذه الموارد وقابليتها للنضوب من جهة، وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لحاضر ومستقبل الأجيال في هذه الدول من جهة أخرى.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الهامة التالية:

- التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية؛
- تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- تقييم مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني؛
- تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني؛
- الوقوف على أهم العناصر والشروط التي تضمن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.
- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة
- يعود اختيار موضوع البحث إلى جملة من المبررات والدوافع نذكر منها:
- أهمية الموضوع خاصة في المرحلة الأخيرة التي يمر بها الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تراجع أسعار البترول والدعوة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- كون الدول النفطية ومنها الجزائر، تعتمد وبشكل مفرط على عوائد مورد طبيعي وحيد وناضب في إدارة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، وما يشكله ذلك من تهديد لاستقرار هذه الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛
- أهمية موضوع التنويع الاقتصادي في رسم النموذج الاقتصادي الجديد في الاقتصاديات النفطية، والرغبة في تحليل واقعه في الجزائر؛
- هو موضوع اقتصادي هام، فعلى الرغم من تعدد الدراسات والأبحاث السابقة التي تعرضت لموضوع الثروة النفطية، لا يزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين والدارسين نظرا لما يتميز به من التنوع وعدم الاستقرار؛
- المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المجتمعية المتاحة، المالية والبشرية والطبيعية؛
- ضرورة إيجاد استراتيجيات فعالة بديلة لقطاع المحروقات الوطني.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة، وتساعد على تحليلها، وهذا أثناء التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وعلاقته بالتنمية المستدامة، وكذا مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالاقتصاديات النفطية، وآثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي. كما استخدمنا المنهج التاريخي عند سرد أهم المحطات التاريخية لاكتشاف النفط وتطور استغلاله في الجزائر،

بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة عند التطرق لحالة الجزائر في الفصل الثالث، من خلال التطرق إلى واقع الاقتصاد النفطي في الجزائر، وكذا مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام وفي تطوير الصادرات.

أما فيما يخص أدوات التحليل المستخدمة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمجلات والتقارير الصادرة عن بنك الجزائر وهيئات مختصة عربية إلى جانب قوانين المالية المتحصل عليها من الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى الرجوع لدراسات سابقة من أطروحات دكتوراه وماجستير وطنية، ملتقيات وطنية، ومواقع أنترنيت رسمية. كما تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية مثل الجداول والأشكال، لفهم الظواهر وتفسيرها وتسهيل عملية قراءتها.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة

- من الناحية المكانية انصب موضوع البحث حول التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، مع التركيز على حالة الجزائر.
- أما من الناحية الزمنية فقد اختلفت الفترة الزمنية حسب المتغيرات وإمكانية توفر البيانات والمعطيات لكل متغير، لكن في الغالب تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2000 و2020، وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط، وكذا تسخير الجزائر لاعتمادات مالية كبيرة خلال نفس الفترة، للنهوض بالعملية التنموية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة بناء اقتصاد وطني متنوع ومترابط.

الدراسات السابقة

1. **مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه**

- **وحيد خير الدين، (2013)، " أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.**

حاول الباحث هنا الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي؟ وما هي أهم الاستراتيجيات البديلة لها؟

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لاستراتيجية استغلال الثروة البترولية في الأسواق الدولية من خلال التعرف على الهيكل المؤسساتي المؤثر في مكونات السوق البترولية العالمية، ومحددات أسعار النفط ومدى التحكم فيها ومدى تأثر الاقتصاد العالمي بمستوى أسعار النفط، وكذا للاستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية على المستوى الدولي ونقوم بصياغة استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر من أجل استخدام أمثل في إطار الاستغلال المستدام، وترك نصيب من الثروة النفطية للأجيال اللاحقة.

وخلصت الدراسة إلى أن الثروة النفطية هي عماد الاقتصاد الجزائري فالريع البترولي يساهم بنسبة 97% من إيرادات الدولة الجزائرية، كما أفرزت دراسته بأن الطاقات المتجددة أو كما يسميها البعض بالطاقات البديلة من الممكن أن تغطي جزءا من الاحتياج العالمي المتزايد للطاقة، ولكن تبقى تكاليف إنتاج هذا النوع من الطاقات أكبر بكثير من تكاليف إنتاج الطاقة من الثروة النفطية،

وتوصل أيضا إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للاستثمار فيه، فالجزائر تملك في المجال السياحي كل مقومات النجاح لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية في العالم.

- **صادق هادي، (2014)، " دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000–2012) ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف1–الجزائر.**

حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن أن يؤدي التنويع الاقتصادي دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، و كذا مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية المستدامة في الدول النفطية وكذا الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة، إلى جانب تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني، ومقارنة نتائج هذه الجهود بنظيرتها في النرويج، التي يمثل اقتصادها نموذجا ناجحا للاقتصاديات النفطية المتنوعة، وهذا عبر جملة من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، خاصة في ظل التشابه الكبير بين الاقتصاد الجزائري والنرويجي من حيث الغنى بالموارد النفطية، والعوائد المالية الكبيرة المتأتية من هذه الموارد.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو اعتبار التنمية المستدامة الإطار المفاهيمي الحديث للتنمية، والذي يشكل منظومة متكاملة بين مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، و أن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية اعتمادا على التنويع الاقتصادي، يتطلب إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، و توصل الباحث أيضا إلى أن ضعف السياسات النفطية الموحدة للدول المصدرة لهذه المادة، خاصة النامية، أدى إلى تفاقم المشاكل والتحديات التي تواجهها، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات الأسعار، وانعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. وخلص في الأخير إلى أن مختلف المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر خلال الفترة (2000-2012) لم تعكس مستوى الطموحات التي كانت تسعى الدولة لتحقيقها حيث شهدت قطاعات الإنتاج الحقيقي الصناعي والزراعي تراجعا مستمرا، رغم ما استهلكته من مبالغ مالية كبيرة لتطويرها والنهوض بها.

- **زروق بن موفق، (2019)، " استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.**

وتمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية: ما هي الاستراتيجيات والبدائل المناسبة للنهوض بالاقتصاد الجزائري لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام في ظل الإمكانيات المتاحة؟

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتسليط الضوء على مضمون البرنامج الاقتصادي الجديد، واختبار مدى قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية، و محاكاة الواقع العملي لموضوع التنويع الاقتصادي بالإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري، كما قامت الباحثة بإبراز فرص نجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات الغير نفطية التي تتميز الجزائر بميزة تنافسية فيها، بالإضافة إلى التركيز على تقييم القطاعات الإنتاجية والخدماتية المساهمة في التنمية في الجزائر خاصة القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وقطاع الطاقة المتجددة.

و من بين نتائجها أن البترول يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني إذ يعتبر بمثابة مورد استراتيجي تعتمد عليه الدولة لتحقيق تنميتها الاقتصادية، كما استنتجت الباحثة أيضا أن أن عجز القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة، الطاقة المتجددة) في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات، و خلصت في النهاية إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات والذي يشكل **98%** من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

2. الدراسات

- **موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، " التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط، باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط. وباعتبار أن النفط مادة ناضبة وليست دائمة يجعلنا ندرك حجم المخاطر، الفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة. خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحد منه، مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في التنويع.

- **سمية عراب، (2021)، " تبعي الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هير فندال هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001–2019) "، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001-2019)، و ذلك من خلال إبراز هيمنة قطاع المحروقات على باقي القطاعات الأخرى سوى في تكوين القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام أو في المساهمة في الصادرات و الإيرادات الإجمالية، إضافة إلى القياس الكمي لمؤشر التنويع الاقتصادي هير فندال هيرشمان (H.H)، حيث كانت النتيجة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات الناتج عن النقص الشديد في تنويع الصادرات و مصادر الدخل، مما يتوجب على الجزائر العمل على تغيير السياسات المعتمدة و الشروع في الاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات، كما أن القطاع الفلاحي يمكن أن يكون حلا بديلا للقضاء على التبعية النفطية، إذا ما تم تنميته و دعمه بالشكل المطلوب.

هيكل الدراسة

بغرض الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- يتعرض **الفصل الأول** إلى "**الإطار النظري للتنويع الاقتصادي**"، من خلال تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني يتمحور حول استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.
- أما **الفصل الثاني** فيتناول "**التنمية المستدامة والاقتصاديات النفطية**"، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين تتطرقا على التوالي إلى: استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، الاقتصاديات النفطية والعلة الهولندية.
- وأخيرا **الفصل الثالث** و**الذي** نسعى من خلاله التعرض إلى "**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية –دراسة حالة الجزائر –**"، وهو بدوره يضم مبحثين رئيسيين، الأول نتعرض فيه إلى واقع الاقتصاد النفطي في الجزائر، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد

يشكل التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا المصيرية، لاسيما في البلدان النامية وخاصة الريعية منها، التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها، والناجمة عن اعتمادها على مورد وحيد للدخل المتأتي من امتلاكها لموارد طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها توصف بأحادية الاقتصاد أو الاقتصاديات ذات المحصول الواحد. وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد في ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية وما يحدث فيها من تقلبات متكررة، وأثر ذلك على النمو والاستقرار في البلدان النفطية، مما دفع بالعديد من المهتمين إلى توجيه تحذيرات بضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي، غير أن ذلك يصطدم بالعديد من التحديات الداخلية والخارجة التي تحول دون نجاحه.

ولقد خصص الأدب الاقتصادي حيزا واسعا لمسألتي النمو والتنويع الاقتصادي، حيث عكفت الأعمال الأولى للرواد الكلاسيك على تقديم العديد من التفسيرات النظرية المختلفة حول أهمية سعي البلدان نحو النمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية، كما وضعت الدراسات الحديثة نماذج قياسية لإبراز دور التنويع في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والنفطية منها خاصة وذلك لعاملين رئيسيين، الأول يتعلق بمستوى التركيز العالي للصادرات ما يجعل تلك الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية ومن ذلك النفط، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ في الموارد المالية العامة و/أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي، والثاني يعود إلى أن القطاع النفطي ذو كثافة رأسمالية لا يوفر إلا فرص عمل ضئيلة، كما أن له روابط ضعيفة مع بقية قطاعات الاقتصاد، وكل ذلك يحدث آثارا سلبية عميقة على هيكل الاقتصاد المحلي. وبناء على ذلك قسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي
- المبحث الثاني: استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي واحدا من المداخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنيب هذه الاقتصاديات مختلف الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى، ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الاقتصادي، لابد من التطرق أولا إلى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم .

المطلب الأول :ماهية التنويع الاقتصادي

لقد احتلت مسألة النمو و التنويع الاقتصادي مكانة مهمة في البحث و فكر الاقتصاديين، و ذلك منذ الكتابات الأولى لرواد الكلاسيكيين و حتى وقتنا الحاضر، و توصلت الدراسات و النتائج التجريبية إلى أن كلا من التنويع و النمو الاقتصادي يعدان أمرين حاسمين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد (و منها النفطية)، و ذلك لأن تركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، و الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد و مفاجئ للموارد العامة و/أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1-1-1-1مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي من خلالها ينظر بها إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. كما يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن. فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر.

ومن أجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لمجموعة من التعاريف منها:

- يعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي على أنه " :سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية".[1]

[1] نبيلة جعيجع، (2007)، "استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 29.

- أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع " كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية".[1]

- ويقصد به أيضا تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية.[2]

- ومن ناحية أخرى ينظر إليه على أنه " :تلك العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة . كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس مال، ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق ".[3]

- كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق التراكم في القدرات الذاتية (المحلية)، قادرة على توليد موارد متجددة لبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلية على السوق الداخلي، و في مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع الاقتصادي من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف و التبعية المفرطة و المستمرة للخارج[4].

- وقد أشار (Johnes)إلى أنه " :في حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية .حيث يرتبط التنويع بالإجراءات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتغير سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن".

---

[1] فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، بوبكر زريقات (2017)،" السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (حالة ماليزيا اند ونسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والاعمال المجلد 01، العدد 01، ص82.

[2] حميدة أكيل، (2016)،"دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 57.

[3] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، (2015)، "تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ص 24.

[4] صالح محرز، طارق راشي، (2019)، " التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة " ، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 01، العدد04 ، ص 8 .

- في حين توسع (Le Yin Z HANG) في طرحه أن التنويع الاقتصادي يتحقق عندما يتم الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، الذي يتضمن بشكل عام تقليل الاعتماد على المورد الوحيد وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

وكخلاصة لما سبق من تعاريف، فإن التنويع الاقتصادي يعتبر العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضعا ويشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية المتخصصة في تصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل للبلد.

1-1-1-2 -أهمية التنويع الاقتصادي

تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع الوحيد في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية...الخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك بالإضافة[2] :

- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة؛
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال؛
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا :وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات؛
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع؛

[1] زروق بن موفق، (2019)، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، جلفة، الجزائر، ص 24.

[2] نفس المرجع السابق، ص32

- ❖ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول والمواد الزراعية... الخ؛
- ❖ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار؛
- ❖ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

1-1-1-3-أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية .أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي[1].

المطلب الثاني :مستويات التنويع الاقتصادي

يوجد أنماط وأشكال مختلفة من التنويع، فقد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي الصناعي (المحلي) لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة، أو على الصعيد التجاري (الصادرات)، أي أن التنويع قد يكون بتوسيع سلة صادرات البلد و/أو عن طريق دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام[2]، حيث يمكن أن نميز بين مستويين هامين هما:

1-1-2-1-تنويع الإنتاج

يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل " لعنة الموارد الطبيعية " أو ما يسمى بالمرض الهولندي .فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية[3].

---

[1]زروق بن موفق، مرجع سابق، ص 32

[2]موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، " التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ص 136.

[3]نفس المرجع السابق.

ويحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية التحويلية) والخدمات .وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الأخرى، إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين[1]:

أ. **جانب الطلب** :ويتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي :السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛

ب. **جانب العرض** :يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات .في هذا الإطار يمكن كذلك التمييز بين نوعين:

- **التنويع الأفقي** :يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها؛
- **التنويع العمودي** :الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.

1-1-2-2 -تنويع التجارة الخارجية (الأسواق)

من خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات، يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟)، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، ومنه فتنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، ويتم تنويع الأسواق في جانبين رئيسين[2]

أ. **تنويع هيكل الصادرات** :وهو الحل الأمثل ويقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

[1] زروق بن موفق، مرجع سابق، ص 30 .

[2] محمد كريم قروف،(2016) ، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014) ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد02 ، ص664 .

ب. **تنويع هيكل الاستيراد** :أي عدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، لأن ذلك سيوثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات.

وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول المتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد أو بالاقتصاديات الريعية، فأصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة و تبعيتها لهذه الأسواق. وبالنظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية، ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل[1].

المطلب الثالث: خصائص عناصر التنويع الاقتصادي

باعتبار أن التنويع الاقتصادي يتضمن أساسا الحد من الاعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها، وتفعيل دورها في العملية التنموية، فإن أهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي" :[2]

أولا :التنويع الاقتصادي" تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية "

إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على انتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نصوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (كالنفط على سبيل المثال)،

[1]موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سابق، ص136.

[2]هادي صادق، (2014) ، " دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية : دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000 – 2012مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –الجزائر، ص 12–15.

وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي .

ثانيا :التنويع الاقتصادي" عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل "

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى إنتاج احتياجاهم، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

ثالثا :التنويع الاقتصادي" عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني "

يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردية للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية، وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد، إذ أن تحديد التناسبات الضرورية بينها (هذه الأجزاء)، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وفروعه المكونة له، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنياني لصالح التكافؤ (التوازن) القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الاقتصادي.

رابعا :التنويع الاقتصادي" عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية"

إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك .وتنوع الهيكل الاقتصادي الذي يضمن زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، يضمن أيضا زيادة الإنتاج كما ونوعا، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة (الاجتماعية) أيضا، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية (هيكل)الاقتصاد الوطني الأحادي.

كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا :التنويع الاقتصادي" عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية"

إن التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام؛ وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى، تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل، وبالتالي فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي سوف يحدث في الهيكل الاقتصادي.

سادسا :التنويع الاقتصادي :توسيع المشاركة في جهود التنمية

إن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط، يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا وكفؤا، يتضمن مبادئ وأهدافا واضحة، تعمق التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي، ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أقصى حد ممكن، وفي كل المجالات، خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات هذا القطاع سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة _وفتح ا المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل، كما أن للإسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها، خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل.

المطلب الرابع: أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميت، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج yولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، كما أن التخصص يشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة و المهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني [1] .

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها " التدمير الخلاق ." Créative destruction "كما أظهر باسنتي (1981-1983) Pasinetti أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس يقول" : إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار ."كما حدد جان جاكويس (1969) Jane Jacobs مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو .

ولقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الإستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها .وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السليكون أو الطريق128 ، فهي غير متجانسة كما قد يعتقد الكثير؛ ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض، وعلاوة على ذلك، التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي،- خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل .فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى من أمثال روزنشتاين، رودان(1943) ، نيركس (1953) NurKse هيرشمان(1958)، وثانيا، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي)

[1] موسى باهي، رواينية، مرجع سابق، ص138.

للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية .وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية، إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي[1] .

ولقد بحثت دراسات عديدة مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة، غير أن، هذه العلاقة كانت غير خطية، وأول الأعمال التي تم عرضها في عام 2003 من قبل Wacziarg Imbs الذين درسا مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد .وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاج متخصصة جدا. ونقطة الانعطاف (التحول) بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10،000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام1985 .

شكل رقم 1 –1 المنحنيات غير الخطية: الدخل مقابل مؤشر جيني (يسارا) والمنتجات الجديدة (يمينا)

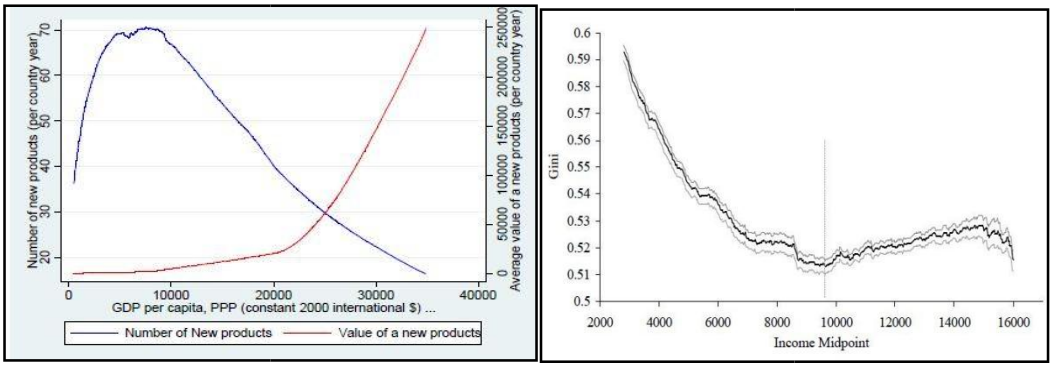

المصدر: موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ص 139.

كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة (نفطة) معينة من الدخل (حددتها الدراسة بين 7000 –10000 دولار أمريكي للفرد) تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهمين. وتوصلت إلى أن معظم الدول النامية هي في المراحل الأولى.

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع النمو". وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي (والذي يحدد بالقياس إلى طفرات التنويع). وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة (أنظر الشكل 2). فخلال هذا الإطار الزمني، شهدت بلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيما تنويعا أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينيات

[1] نفس المرجع السابق، ص 139.

شكل رقم 1– 2 العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو

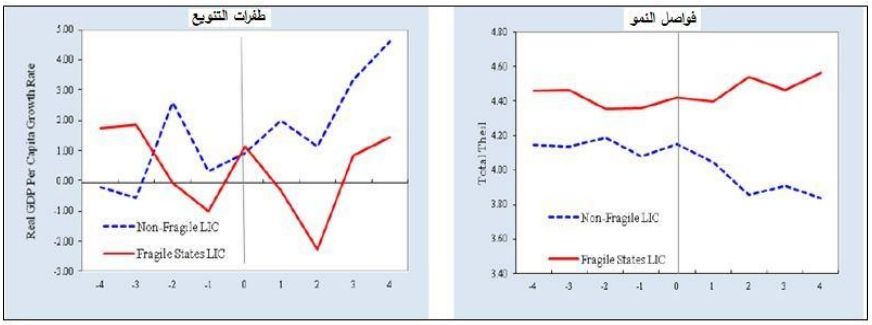

المصدر: موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ص 140.

إن ارتفاع مستويات الدخل ترتبط بقوة بتحسين الصادرات ذات الجودة العالية. يمكن أن توفر الصادرات قناة هامة للاستفادة من وفورات الحجم وتكون طريقا إلى التكنولوجيات الجديدة والآثار غير المباشرة للمعرفة، ويقول لوكاس (1993) أن إدخال باستمرار منتجات جديدة بدلا من التعلم فقط مع مجموعة من السلع هو مطلوب لتحقيق مكاسب الإنتاجية والارتقاء في سلم الجودة. [1]

كما أكد أغيون وهوايت Aghion&Howitt (1992) على أهمية الابتكار والارتقاء في سلم الجودة، بهدف تحقيق تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، والارتقاء في سلم الجودة على نطاق واسع. وتشير الأدلة إلى أن رفع مستوى جودة الصادرات يرتبط ارتباطا قويا مع نصيب الفرد من الدخل الكلي. وقد وجدت بعض الدراسات أيضا أن تطور الصادرات يعد مؤشرا رئيسيا للنمو اللاحق، وذلك حتى بعد السيطرة على الظروف الأولية، المؤسسات، التنمية المالية، وعوامل النمو الأخرى. انظر الشكل 03

شكل رقم 1– 3تنويع التجارة والنمو: البلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعيارية

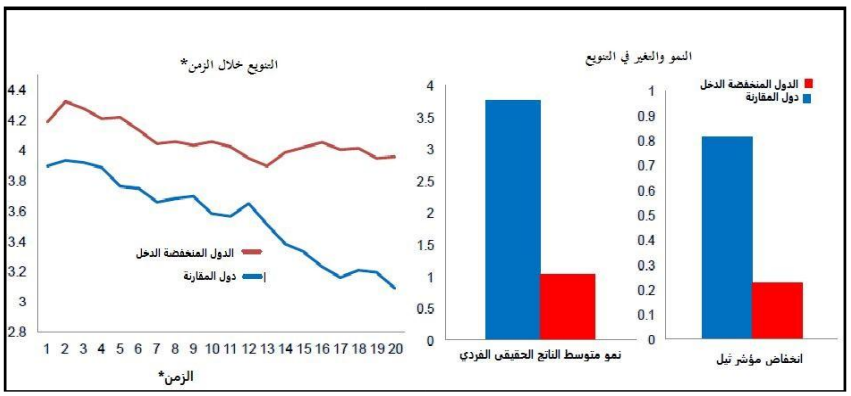

المصدر: موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ص 140.

[1] نفس المرجع السابق، ص 140.

ملاحظة " :بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض، الوقت =0 في عام 1990 .وبالنسبة للبلدان القياس، الوقت=0 في السنة الأولى عند تصحيح الدخل- تعادل القوة الشرائية 1200 دولار (على وجه التحديد، 1963 في المغرب،1964 في تايلند، 1970 في سريلانكا و باكستان، و 1973 بالنسبة لإندونيسيا).

وكخلاصة، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشان فكر التنويع . حيث أثبتت اغلبها أهمية عملية" التنويع "في التنمية والنمو الاقتصادي. وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

المبحث الثاني :استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

بات من الضروري التخلص من التبعية للإيرادات النفطية التي تشهد صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصاد معوقا، بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، مما يتطلب التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، والأهم يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع وذلك من خلال استراتيجيات التنويع الاقتصادي المتبعة .

المطلب الأول :استراتيجيات التنويع الاقتصادي

هذه الاستراتيجية عكس استراتيجية التخصص، حيث تعتمد المؤسسة على تقديم تشكيلة من المنتجات، فتتبع المؤسسة الاقتصادية استراتيجية التنويع عن طريق إضافة أسواق أو منتجات أو خدمات أو مراحل إنتاج جديدة وذلك لما تتيحه من وضعيات مريحة للمؤسسة على المستوى التنافسي والمالي والتسويقي .والتنويع من وجهة نظر Berry : "دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة" ، في حين يعرف آخرون من أمثال Pitts و Rumelt التنويع على أنه " : عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة، التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الاستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد[1].

مما تقدم نلخص إلى أن استراتيجية التنويع تعني أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بالتوسع من خلال[2]:

- تقديم منتجات و /أو خدمات جديدة؛
- كسب حصص سوقية جديدة؛

[1]عبد الله غالم، عمر تيمجعدين،(2014) ، " أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية" ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد07 ، العدد 02، ص 68.

[2]نفس المرجع السابق.

- ✓ إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.

إن الهدف الرئيسي من تبنى استراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا، إذ يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنويع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

1-2-1-1-التنويع المترابط والتنويع غير المترابط

يعني التنويع المترابط أن تشمل المنظمة من المجالات الجديدة للأعمال، بشرط أن ترتبط هذه الاعمال ارتباطا استراتيجيا بالمجال الحالي الذي تعمل فيه. ومن مزايا إتباع هذه الاستراتيجية من نقل وتقاسم وتعظيم الاستفادة من نتائج البحوث والتطوير، ومعلومات الصناعة، وقادة العملاء وغير ذلك بين تشكيلات المنظمة. وفي حين، يعني التنويع غير المترابط دخول المنظمة ببعض المجالات الجديدة للأعمال التي لا ترتبط بالمجال الحالي الذي تعمل فيه، وهذا سيمكنها من المشاركة في جوانب الإدارة والتمويل.

تعد استراتيجية التنويع غير المترابط في الأسهل إدارة والأقل كلفة من الاستراتيجيات الأخرى، وذلك لاحتياجها لأقل قدر من الكلمة الادارية والمكتبية، وأهم ما هو مطلوب من الهيكل التنظيمي ونظم الرقابة عند استخدام هذه الاستراتيجية، هو أن يسمحا لمدراء المنظمة بتقييم أداء التقسيمات بطريقة سهلة ودقيقة. وعلى ذلك فانه يمكن تقييم اداء المنظمات التي تتبع هذه الاستراتيجية، وتقسيماتها المختلفة عن طريق الرقابة على نتائج أدائها مثل، العائد على رأس المال المستثمر كما ويسمح تنظيم التقسيمات المتعددة غير المترابطة المنظمة بإدارة أنشطتها المتعددة كمحفظة استثمار يمكن التصرف فيها بالبيع والشراء، وفقا لتغبير ظروف النشاط.

أن الأسباب الرئيسة وراء تبني هذا الخيار الاستراتيجي في انتقاء فرص التوسع في المجال الذي تعمل ضمنه المنظمة. فضلا عن رغبة المنظمة بزيادة فرص النمو خاصة عندما تكون فرص النمو في مجالات الأعمال الجديدة أكبر من فرص النمو في مجال العمل الحالي. وتخفيض المخاطرة عن طريق تنويع محفظة الاستثمار. ومن جانب آخر، فان من أهم مساوئ، تطبيق هذا الخيار الاستراتيجي، هو انه قد يؤدي إلى تعقد العملية الإدارية، والمنافسة بين الوحدات المختلفة في الحصول على الموارد، فضلا عن عدم ضمان وجود الخبرات الإدارية الكافية

يعتبر التنويع غير المترابط توجها ماليا بشكل أساسي لتكوين قيمة للمساهمين، بينما يعد التنويع المترابط توجها استراتيجيا ، يمثل قيمة مضافة بحد ذاته، فهو يعد توجها استراتيجيا لبناء قيمة المساهمين ، لأنه يعتمد على استغلال الروابط الموجودة بين سلاسل القيمة للأعمال المختلفة، ولتخفيض الكلف ونقل المهارات والخبرات التكنولوجية عبر الاعمال، واكتساب المنافع الأخرى التي تعتمد على تحقيق التوافق الاستراتيجي، وبما أن الهدف الرئيس للتنويع ، هو تحويل نقاط التوافق الاستراتيجي عبر الأعمال إلى معيار اضافي للميزة التنافسية، لذا تمثل هذه الميزة التنافسية التي تحققها المنظمة من خلال التنويع في الأعمال بمثابة القوة المحركة لبناء قيمة اكبر للمساهمين[1] .

[1] سعد علي حمود العنزي، مها عبد الكريم حمود الراوي، (2013) ، " فلسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال باتباع استراتيجيات التنويع " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ص 33.

1-2-1-2-التنويع الداخلي والتنويع الخارجي

يعتمد هذا الخيار الاستراتيجي على دخول المنظمات في بعض مجالات الأعمال الجديدة التي غالبا ما تكون مترابطة مع مجال العمل الحالي في التنويع الداخلي، وذلك عن طريق المية هذه المجالات بنفسها، ويكون ذلك اما بتقديم نفس المنتج إلى أسواق جديدة، او تقديم منتجات جديدة إلى السوق نفسه ، في حين يعني خيار التنويع الخارجي دخول المنظمات في بعض مجالات الأعمال الجديدة التي غالبا ما تكون مترابطة مع مجال العمل الحالي وذلك عن طريق الشراء أو الاستحواذ أو الاندماج، وان من اهم اسباب تقني المنظمات الاستراتيجية التنويع الخارجي هي الاتي[1]:

- ❖ زيادة القيمة السوقية لأسهمها في سوق الأوراق المالية.
- ❖ -الحصول على بعض الموارد المباشرة مثل التجهيزات الانتاجية أو منافد التوزيع
- ❖ استخدام الأموال المتاحة استخداما أفضل مما لو تم انفاقها في مجالات التنويع الداخلي
- — مواجهة بعض المشاكل الضريبية.

1-2-1-3-التنويع الرأسي والتنويع الأفقي

يتضمن الخيار الاستراتيجي للتنويع والمتمثل بالتنويع الأفقي أو التكامل الأفقي قيام المنظمات بالدخول الى بعض المجالات الجديدة- التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة — بشرط أن تكون في نفس مستويات العمليات الحالية التي تقوم بها المنظمة. وفي حين يتمثل التنويع الرأسي بشكليه الامامي والخلفي، وذلك بدخول المنظمات في أعمال جديدة مترابطة أو غير مترابطة وبمستويات من العمليات تختلف عن العمليات الحالية لها.

ففي التكامل الرأسي الخلفي (التكامل مع المجهزين) ستتمكن المنظمة من زيادة درجة الاعتماد على مصادر التوريد وبالتالي السيطرة بصورة أكبر على جودة المواد الأولية التي تحصل عليها .

يضمن التكامل الراسي الامامي منافذ التوزيع لمنتجات المنظمة، وتقديم خدمات أفضل المستهلك، اصلا عن كونه أداة رقابة على منافذ وطرق بيع المنتجات وخدمات ما بعد البيع.

وتعد استراتيجية التكامل الرأسي مكلفة في إداراتها بالمقارنة باستراتيجية التنويع غير المترابط، ومرة أخرى، فان تنظيم التقسيمات المتعددة يخفض تكاليف البيروقراطية التي يتطلبها التنسيق بين التقسيمات ويقدم هذا النوع من التنظيم القدر الضروري من المركزية المطلوب للمنظمة التي تتبع استراتيجية التكامل الرأسي لتحقيق مزايا السيطرة على توزيع مواردها بين تقسيماتها المختلفة .

[1] سعد علي حمود العنزي، مها عبد الكريم حمود الراوي، مرجع سابق، ص34.

ويتحمل المديرون في المركز الرئيسي مسؤولية توزيع موارد المنظمة والسيطرة على التقسيمات مما يؤدي الى حل المشكلة الخاصة بتحديد أسعار تحويل الموارد والمهارات بين التقسيمات.[1]

من المهم ذكره هنا، انه عند اتخاذ قرار التنويع في الأعمال تصبح مهمة مدراء المنظمات ادارة مجموعة الاعمال المتنوعة تلك بهدف تحسين الاداء .وهنالك أربع مداخل استراتيجية لتحسين الاداء وهي[2] :

- ❖ توسيع قاعدة اعمال المنظمة من خلال التنويع في اعمال جديدة إضافية.
- ❖ تقليص قاعدة الاعمال الى قاعدة اضيق من خلال التخلص من بعض الاعمال الحالية.
- ❖ إعادة هيكلة محفظة أعمال المنظمة
- ❖ التنويع في الأعمال متعددة الجنسيات عبر العالم.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركز الاقتصادي على النحو التالي:

1-2-2-1-أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي

هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما، ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[3]

أ. **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلا) مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو/ وتقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك،

ب. **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط:** ومن المسلم به أن التنويع الاقتصادي يفترض أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن .

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] هادي صادق، مرجع سابق، ص9، ص 10.

ج. **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** وذلك لأن أحد أهداف التنويع في بلدان العالم التي تصدر البترول هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

د. **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

هـ. **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** أي تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي ان يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

و. **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحل الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

ز. **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

حيث أن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء في الدول المختلفة أو نفس الدولة خلال فترات مختلفة فهناك مقاييس رئيسية يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الاقتصادي.

1-2-2-2-مؤشرات التنويع والتركز المتعلقة بالتجارة الخارجية

يقاس التنويع الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها و ملائمتها لأغراض القياس، يعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني أو على مفهوم التنوع كمعامل هير فندال –هيرشمان والذي يختصر بالشكل (HH I) ويعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي .وعموما تذكر بعض من مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي التالية:

أ. **مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكتاد UNUCTAD)** يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب هو (مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة،

ونصيب الفرد من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لنوع الاقتصاد. يتكون من أربعة عناصر هي[1]:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة إسهام العمل في الصناعة
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات.
- وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:
- **حيث:**

$$Sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$$

- hijحصة السلعة أ من جملة صادرات أو واردات البلد J
- hiحصة السبعة أ من حملة صادرات أو واردات العالم الخارجي

ويقيس هذا المؤشر نسبب السبعة i من إجمالي الصادرات

ب. **معامل هير فندال – هيرشمان** : (**Herfindal–Hirshman**) :ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي .وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين .وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات(1982) لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين.[2]

كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير[3] .

[1]زروق بن موفق، مرجع سابق، ص 27.

[2]نفس المرجع السابق.

[3]نفس المرجع السابق .

و يعرف معامل هير فندال _ هيرشمان بالصيغة التالية :

$$HH1 = \frac{\sqrt{\sum p - o(\frac{xi}{x})^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

N :عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس

Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i(قيمة المتغير في النشاط).

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات).

و تتراوح قيمة معامل هير فندال _ هيرشمان ما بين الصفر و الواحد أي ($0 \leq H.H.I \leq 1$) فإذا كان:

- **HHI=0**(**تنوع كامل**) : يعني تنوعا كاملا أي أن القطاعات تساهم بنفس النسبة، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دلى ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات
- **HHI =1** (**تركز كبير**): يدل على أن الناتج متمركز في قطاع واحد، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من سلعة واحدة فقط و لا تسهم باقي النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وهوما يحقق نظرية العلة الهولندية أي أن التنوع معدوم، و تعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال–هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات و من ثم حصرها في عدد قليل منها.[1]

ج. **معامل التركز**: ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها. و يعد مؤشر جيني (Gini coefficient) – نسبة للعالم الإيطالي كورادو جيني 1912–[2] من أفضل مقاييس التركز أبسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي و الشكل التالي يوضح ذلك:

[1] زروق بن موفق، مرجع سابق، ص 28.

[2] نفس المرجع السابق .

شكل رقم 1-4 تقدير مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي

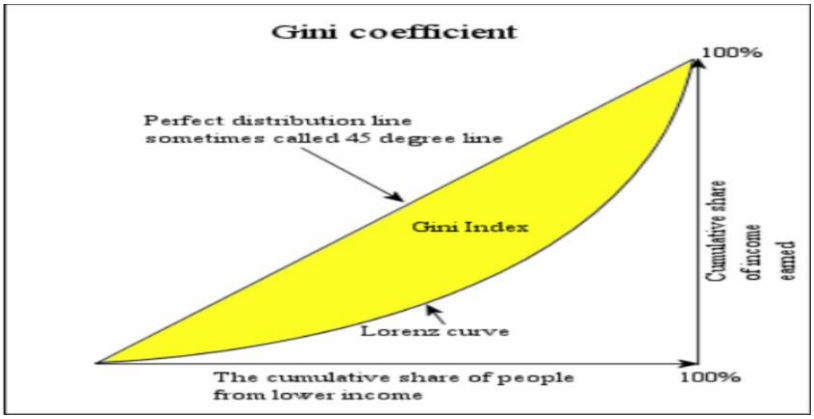

المصدر: فضيلة مزوزي، محمد قويدري، (2020)، " تقييم و تحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان هرفندل: دراسة تحليلية للفترة (1990-2018) "، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، ص307.

يعتمد فكر مؤشر جيني على منحنى لورانز بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانز و قطر المثلث (AB).

و مساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)، و تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر(الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة). أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

المطلب الثالث :محددات ومعوقات التنويع الاقتصادي

1-2-3-1-محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله .في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي[1]:

- **العوامل المادية** :كالاستثمار ورأس المال البشري؛
- **متغيرات الاقتصاد الكلي** :سعر الصرف والتضخم والتوازيات الخارجية؛
- **المتغيرات المؤسسية** :الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- **السياسات الحكومية** :المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- **الوصول إلى الأسواق** :درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال(القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

[1] محمد أمين لزعر،(2014) ، سياسات التنويع الاقتصادي : تجارب دولية عربية ،" المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص138.

وهكذا، فإن غياب القطاع الخاص والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

1-2-3-2-معوقات التنويع الاقتصادي

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:[1]

- ❖ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية وإلى أطر فنية وإدارية من السكان المحليين، وهذا يستلزم الاعتماد على دراية فنية أجنبية وموظفين أجانب بتكاليف عالية تكبدتها المشاريع الصناعية في بعض الحالات؛
- ❖ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية، ففقر التربة وقسوة الأحوال المناخية، وارتفاع تكاليف إزالة ملوحة المياه، ضيقت بشدة نطاق التنمية الزراعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- ❖ بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا) والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.
- ❖ حالة تخلف أسواق رأس المال في الكثير من هذه الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.
- ❖ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
- ❖ عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية خلال العقدين الماضيين أو على مدى فترة أطول، وهذا كان بحد ذاته من العوامل الرئيسية التي أخرت عملية التنويع الاقتصادي، كما نجم عن التهديدات الحقيقية أو المفترضة لأمن المنطقة إعداد ميزانيات كبرى للدفاع كان يمكن تخصيصها لمشاريع التنمية الاقتصادية؛
- ❖ تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم و التكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)، " التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 19، ص 20.

- ❖ محدودية التنسيق بين مختلف البلدان بالرغم من المثل العليا المعرب عنها في الاتفاقيات الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى منافسة في مشاريع التنويع، لاسيما المشاريع المتصلة بالتصنيع وتطوير الخدمات (الخدمات المصرفية والمالية، والمناطق الحرة وغيرها)، مما حد من حجم الأسواق المحتملة لهذه المشاريع ومن مكاسبها بمجملها.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال استراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

المطلب الرابع :متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي

من خلال تحليلها السابق للمؤشرات الكمية للتنويع الاقتصادي يتبين أن الدول العربية النفطية قد حققت نجاحا في بعض المؤشرات، في حين أحفقت في مؤشرات أخرى، وبذلك فإنه ما يزال هناك كثير مما يلزم القيام به إذا ما أرادت هذه الدول تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- ❖ **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر**: تعد الاستثمارات الأجنبية مؤشرا مهما وعنصرا داعما لجهود التنويع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذا ما أثبتته شواهد التنمية الاقتصادية، ودفعت هذه التجارب الناجحة بالعديد من دول العالم، ومنها الدول العربية النفطية، لتكثيف جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى خلق التنويع الاقتصادي وإلى التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد فتحت الدول العربية النفطية، ولاسيما الخليجية منها، أبوابها للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الدولية، وتنظر بنشاط في زيادة الروابط مع الأسواق الصاعدة (لا سيما في آسيا) التي تشكل مصدرا رئيسا للنمو العالمي مستقبلا.
- ❖ **الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية** :رغم ما تحققه الدول العربية النفطية من تطور ملحوظ في مجال تنويع اقتصاداتها من خلال إطلاق برامج كبيرة على التحتية والتعليم والصحة، إلا هذه العملية تواجه تحدها رئيسا يتمثل في الحاجة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان اتباع سياسة مالية مستدامة، وذلك باعتبار أن الإيرادات الحكومية في هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، وهي بذلك معرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على المدى القصير، والخفض الحتمي لإنتاج النفط على المدى الطويل، ولذلك يظل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسة التي تواجهها هذه الدول، والتي يمكن تحقيقها من خلال خفض الإعانات وتوجيهها بصورة

[1] إبراهيم بلقلة ، (2018)، " واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط و متطلبات تفعيله"، مجلة أبعاد اقتصادية ، مجلد 2018 – العدد 08 – ص 67- 69.

أفضل إلى مستحقيها، وتحسين الإدارة الضريبية، وخفض الإنفاق الجاري، وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي على حد سواء .

- **تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات:** ويتمثل ذلك في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة، وكذلك البيئة المحيطة بها، والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي، وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة الداخلية والخارجية، وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تفرضها هذه البيئة، ومن ثم قياس مستواها، وتقديم الحلول لتخفيف حدتها.

ومن بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لكي تقوم بالعملية الإنتاجية وفق عناصر الكفاءة الاقتصادية، أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فإن جودة البيئة الاقتصادية الكلية تأتي في المقام الأول لأنها تؤثر على عناصر التكلفة، وكذلك ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد، كما أن البنية التحتية الأساسية والتقنية تحدد جزءا مهما من مستوى التكاليف التي تتحملها الصناعة عبر الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات، وتعتبر المؤسسات والحاكمية من العوامل المحددة للتكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون والمستثمرون.

- **تحسين بيئة الأعمال** :توضح معظم خطط التنمية في الدول العربية اللفظية الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو وتنويع اقتصاداتها، وفقا لهذا الصدد فإن العديد من الدراسات الاستقصائية التي تصنف القدرة التنافسية العالمية وبيئة الأعمال تشير إلى جهود الدول العربية النفطية نحو تسيير الأنظمة وتحسين بيئة الأعمال، فوفقا لمؤشر التنافسية العالمية تحتل قطر والسعودية مرتبة تساوي متوسط البلدان المتقدمة، وأن المملكة العربية السعودية تسجل أداء مرتفعا في مؤشرات" ممارسة الأعمال"؛ في حين يأتي أداء الدول العربية النفطية الأخرى في مرتبة أقل من متوسط الأداء في البلدان المتقدمة. ورغم ذلك فإن الدول العربية النفطية بحاجة إلى استثمارات أداء مرتفعا في إضافية في البنية التحتية، حيث ينبغي أن يستهدف الاستثمار في الطرق والكهرباء الاختناقات التي تمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية وتفعيل التنويع الاقتصادي.

- **تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة:** تشكل سياسة الخصخصة في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية عناصر مهمة في سياسات التنويع الاقتصادي، حيث توسع دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص، وتساعد على تغير توجه الاقتصاديات المعنية من الاعتماد على القطاع العام كمحرك أولي للنمو إلى نمو يقوده القطاع الخاص . ومنذ سنين والخصخصة تشكل سياسة معلنة في خطط البلدان العربية النفطية، يعود تنفيذها الفعلي إلى أواسط التسعينات، على أن هذه العملية كانت إجمالا ولا تزال عملية تدريجية وفي حالات عديدة عملية مترددة .ويعزى هذا الاهتمام بسياسة الخصخصة إلى عوامل واعتبارات متعددة من أهمها ما يلي :

- تشير الدراسات أن القطاع العام يعاني انخفاضا في نسبة العائد على الاستثمار، بل كثيرا ما يكون عائدا ساليا.
- تمثل كثير من مؤسسات القطاع العام عبئا على الاقتصاد ومصدرا لامتصاص الثروة الوطنية .

- **تفعيل دور الحوكمة** :يعد الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النقطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني .وفي أي دولة، يعد الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تؤدي الحكومات دورا بالغ الأهمية، لاسيما في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية .ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار مفهوم الحوكمة تذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه، كما يعد التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة، لاسيما عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا، فمثلا كان للأزمة المالية الأخيرة تأثير كبير، خصوصاً على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، وكان هذا حال دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، لكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5مليار دولار من البنك الإفريقي للتنمية، حيث إن جزءاً من هذا التدخل خصص لوضع استراتيجية لتنويع اقتصاد البلد.

خلاصة الفصل الأول

بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل، نستخلص أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، و عليه فإن جل التركيز ينبغي أن يوجه إلى إشكالية الفوائض وسبيل إدارتها، وإشكالية الموارد وتوظيفها، ذلك أنهما يعتبران العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل.

كان ولا يزال التنويع الاقتصادي رمزا وشعارا للسياسة الاقتصادية في البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط منذ الطفرة النفطية الأولى في سبعينيات القرن العشرين، إلا أن الدافع وراء التنويع الاقتصادي تغير بمرور الزمن، فقد كان المحرك لعملية التنويع هو الوعي بقابلية الموارد النفطية للنضوب، ومن تم احتمال انتهاء الطفرة النفطية، لكن بعد الانهيار الحاد في أسعار النفط في أوائل الثمانينات وشدة التقلبات في التسعينيات غيرا من مناط اهتمام التنويع، وأصبح مقياسا لموازنة التقلبات في مداخيل الدول، ومن هذا المنظور كان الهدف من التنويع هو ضمان إيجاد اقتصاد قادر على البقاء، يعمل على تنويع مصادر دخل المجتمع فيما بعد الحقبة النفطية.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة والاقتصاديات النفطية

تمهيد

لعب النفط منذ اكتشافه وإلى يومنا هذا دورا رئيسيا في تحديد مسار التنمية وطبيعتها في الاقتصاديات النفطية، وتأكد هذا الدور بشكل أكبر منذ سبعينات القرن الماضي مع بداية ارتفاع أسعار هذه المادة، حيث برزت أهمية النفط كسلعة استراتيجية، من خلال كونه مادة أولية رئيسية في الصناعة، ولها أثر كبير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي بفعل كونه مصدرا رئيسيا للدخل في الدول المصدرة له، ما أدى إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، كان لها أثر كبير على مجمل القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والخدمات.

وبفعل هذه الأهمية فقد استحوذت تجارة النفط الخام ومشتقاته على نسبة مرتفعة من التجارة الدولية بين الدول المصدرة والمستوردة له، ما جعل أي تغيير في أسعاره يحدث أثرا كبيرا في الموازين التجارية لهذه الدول، ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لها.

كما أضفى النفط خاصية مهمة على الدول المصدرة له، حيث جعل التنمية فيها تعتمد على إيراداته بشكل كبير، فترتب على هذا الدخل الريعي بروز ما يعرف بظاهرة المرض الهولندي، الذي أصاب اقتصاديات الموارد الطبيعية بشكل عام ومن بينها الاقتصاديات النفطية، فكانت له انعكاسات سلبية كبيرة أدت إلى تراجع القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصناعة والزراعة في معظم هذه الدول، خاصة النامية منها، فتحول النفط إلى نقمة بدلا من أن يكون نعمة أو جسرا حقيقيا لتحقيق التنمية المستدامة فيها، إذا ما تم استغلاله بشكل سليم.

وفي هذا الفصل من الدراسة سيتم التطرق إلى هذه النقاط بشكل من التفصيل، عبر إبراز أهمية النفط في الاقتصاديات النفطية، وكيف انعكست إيراداته عليها، خاصة ما تعلق بإصابتها بالداء الهولندي، ثم كيفية ضمان الاستغلال المستدام لهذا المورد بما يضمن تحقيق التنمية واستمرارها. وبناء على ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل من الدراسة إلى مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة
- المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية والعلة الهولندية

المبحث الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية .كما ينظر إليه من هذه الزاوية، باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الأفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص وابعاد التنمية المستدامة

2-1-1-1-مفهوم التنمية المستدامة

تتعدد التعاريف المعطاة للتنمية المستدامة حسب زاوية النظر إليها من قبل الباحثين والمتخصصين وظروف استخدام المصطلح وغاياته.

- ورد مفهوم التنمية المستدامة (المتواصلة) لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك " سنة 1987، وعرفها التقرير على أنها: " تلك التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.[1]
- أما التعريف الذي تبنته منظمة الأغذية والزراعة FAO سنة 1989 للتنمية المستدامة فهو: "التنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها، وتوجيه عملية التغير البيولوجي والتقني والمؤسسي بطريقة تضمن استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية، تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم بانها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.[2]
- وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) ريودي جانيرو(1992)، تضمن المبدأ (3) مضمون التنمية المستدامة بالنص: "يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة".[3]
- وأورد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (2002) في إعلان بشان التنمية المستدامة بعنوان " من جذورنا إلى المستقبل " ما يشبه التعريف والتحديد للمصطلح بالتزام شعوب العالم المجتمعين في المؤتمر " بإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف

---

[1] Jacques Theys, Christian Du Tertre, Felix Rauschmayer, (2010). Le développement durable : la seconde étape, Editions de l'Aube, France, p11.

[2] تقرير المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة , FAO(1989)، " الجوانب الواردة في سياسات المنظمة و برامجها و ميزانياتها و اعمالها الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار ، الدورة الخامسة و العشرون، روما، إيطاليا، ص4.

[3] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو من 3-14 جوان 1992، (1993)، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. المجلد01، ص3.

وعطوف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع"، وبناء على ذلك تقع على عاتقهم " مسؤولية جماعية بتعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة المترابطة والمتداعمة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة على الصعد المحلي و الوطني و الإقليمي و العالمي ".

- عرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.[1]

- تعريف وفاء أحمد عبد الله: " التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

- تعريف سحر قدري الرفاعي (2009): " التنمية المستدامة في تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية ".

- تعريف ماهر أبو المعاطي (2014): "التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية، وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية، على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات".

- تعريف محمد كامل شرقاوي (2014): " التنمية المستدامة في العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة".[2]

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.[3]

- ولقد حدد ماهر ابو المعاطي (2014) خمسة مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة هي كالتالي:[4]

---

[1] ساجد أحمد عبل الركابي، (2020)، " التنمية المستدامة و مواجهة تلوث البيئة و تغير المناخ،" ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص 94.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، (2017)، " التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها " ، ط1، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، ص 81.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت ، مرجع سابق، ص82، ص 83.

1) المفهوم الاقتصادي

ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين:

- في دول الشمال الصناعية تعني: تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.
- في الدول الفقيرة والنامية يعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

2) المفهوم الاجتماعي الإنساني

يعتر السعي من أجل استقرار النمو السكاني بوقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3) المفهوم السياسي

العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

4) المفهوم البيئي

التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيني في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.

5) المفهوم التقني

ويشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ.

2-1-1-2-خصائص التنمية المستدامة

إن عملية التنمية المستدامة عملية شاملة ومتواصلة ومستمرة ومتعددة الجوانب وتسعى لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبشرية وبيئية، لذلك فإن خصائصها شاملة ومتعددة وتتمثل في أنها:[1]

1. تنمية يعد البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.

[1] ساجد أحميد عبل الركابي – مرجع سابق، ص108.

2. تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

3. تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول.

فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء والمسكن، والملبس، وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية. فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة، وهو ما يهدد سلامة البيئة، وهذه المجتمعات المحرومة هي مجتمعات مهددة دائما بالأزمات والانفجارات.

4. تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي، مثل دورات الماء والغازات والعناصر والمركبات. لذلك هي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي او تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنمية الذاتية، كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي والتي يتم عن طريقها انتقال المواد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

5. تنمية متكاملة يعد الجانب البشري فيها وتنميته هو أولى أهدافها لذلك هي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع، وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.

6. تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومات البيئية لسهولة التحكم فيها. فهي تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات بجميع أنواعها النباتية والحيوانية، وتحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الإيكولوجية.

7.تنمية تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات، والاختيار التكنولوجي، والشكل المؤسسي، بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها، ويحقق التنمية المستدامة المنشودة.

2-1-1-3- أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، كما يمكن اعتبار هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، حيث تتكون كل منظومة فرعية من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى كما يلي:[1]

أولا: المنظومة الاقتصادية (البعد الاقتصادي): وتشمل هذه المنظومة:

- ❖ النمو الاقتصادي المستدام: ويعني ضمان معدل نمو اقتصادي دائم ناتج عن نمو قطاعات الإنتاج العيني؛
- ❖ كفاءة رأس المال: وتعني استثمار رأس المال بشكل صحيح، وبما يؤدي إلى رفع إنتاجيته؛

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط،2007، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص39_45.

- ❖ إشباع الحاجات الأساسية: ويأتي في مقدمتها كل من المأكل والمشرب والملبس والمسكن؛
- ❖ العدالة الاقتصادية: وتعني إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بطريقة تشبع إشباعا كافيا حاجات جميع الأفراد وتوفر توزيعا منصفا للدخل والثروة.

ثانيا المنظومة الاجتماعية والمؤسساتية (البعد الاجتماعي والمؤسساتي): وتتضمن:

- ❖ المساواة في التوزيع: وتعني ضمان حصول جميع الأفراد على كل الخدمات الاجتماعية المتاحة دون تمييز فيما بينهم؛
- ❖ الحراك الاجتماعي: وهو انتقال الأفراد من مستويات اجتماعية واقتصادية معينة إلى مستويات جديدة، وهذا نتيجة التغير في وظائف ودخول الأفراد؛
- ❖ المشاركة الشعبية: وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع كل حسب اختصاصه، في تخطيط واتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييمها؛
- ❖ التنوع الثقافي: ويشمل تعدد الأنماط الثقافية للمجتمعات، وتعدد هوياتها، وهو بذلك يمثل تراثا مشتركا للإنسانية ينبغي الحفاظ عليه لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- ❖ استدامة المؤسسات (العمل المؤسساتي): عبر إرساء قواعد الحكم الراشد والمساءلة والشفافية في عمل جميع المؤسسات خاصة ذات الطابع الإداري والسياسي.

ثالثا: المنظومة البيئية (البعد البيئي): وتشتمل هذه المنظومة على:

- ❖ النظم الإيكولوجية: يمثل النظام الإيكولوجي إطارا شاملا، ينظر إلى البيئة والمجتمع كوحدة واحدة، إذ البشر أعضاء فاعلون فيه ومكملون له مثل النبات والحيوان، وليسوا متحكمين فيه؛
- ❖ الطاقة: وتشمل المصادر التقليدية والحد من استنزافها، والمصادر البديلة ودرجة استغلالها؛
- ❖ التنوع البيولوجي: ويقصد به التعدد في أنواع الكائنات الحية وعددها والتباين بين هذه الأنواع، وبين أفراد النوع الواحد، ويقدم التنوع البيولوجي خدمات كبيرة للنظام الإيكولوجي، ذات الأهمية البالغة لصحة الإنسان؛
- ❖ الإنتاجية البيولوجية: وتعبر عن درجة نمو الكتلة البيولوجية المشكلة للنظام البيئي بعد طرح ما يفقده هذا النظام من هذه الكتلة بفعل استغلاله من طرف الكائنات الحية؛
- ❖ القدرة على التكيف: وتعني العملية الديناميكية المستمرة، التي تبين تفاعل الفرد مع بيئته ليكون معها على أعلى درجة من التوافق والتكيف.

ويمثل الشكل الموالي درجة ترابط أبعاد التنمية المستدامة:

شكل رقم: 2-1 تداخل أبعاد التنمية المستدامة

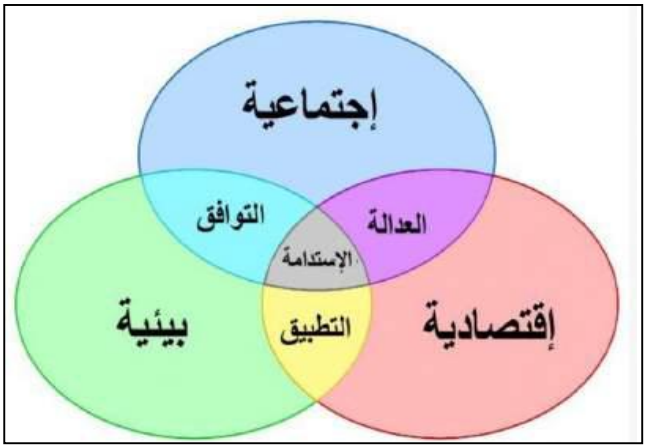

المصدر: مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، (2017)، " التنمية المستدامة : مفهومها – أبعادها – مؤشراتها " ، ط1، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، ص 80.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

2-1-2-1- مبادئ التنمية المستدامة

إن المثل والمبادئ التي تكمن وراء التنمية المستدامة تشمل مفاهيم واسعة كالمساواة بين الأجيال والعدالة بين الجنسين والسلام والتسامح والحد من الفقر وحفظ وصيانة البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية.

احتوى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992 (جدول أعمال القرن 21) وفي البيان الرسمي غير الملزم، على (27) مبدأ من المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة وأهمها: [1]

المبدأ (1): "يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة."

المبدأ (2): "تملك الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا بيئية لدول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية."

المبدأ (3): "يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

المبدأ (4): "من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها"

[1] تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 1993 مرجع سابق ص2-6.

المبدأ (5): "تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال شأفة الفقر، كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على أفضل وجه."

المبدأ (6): تمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، لا سيما أقل البلدان نموا وأضعفها بيئية.

المبدأ (7): "تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض".

المبدأ (8): "من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب، ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة."

المبدأ (9): ينبغي أن تتعاون الدول في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية، وبتعزيز تطوير التكنولوجيات وتكييفها ونشرها ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والابتكارية.

المبدأ (10): "تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة، على الصعيد الوطني". سواء أكانت تلك المشاركة على صعيد الوصول للمعلومات المتعلقة بالبيئة، أم عمليات صنع القرار مع تشجيع توعية الجمهور ومشاركة بإتاحة المعلومات على نطاق واسع وكفاءة فرص الوصول بفعالية إلى الإجراءات القضائية والإدارية بما في ذلك التعويض وسبل الإنصاف.

المبدأ (11): تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه. والمعايير التي تطبقها بعض البلدان قد تكون غير ملائمة وترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مسوغ لها بالنسبة لبلدان أخرى، لا سيما البلدان النامية.

المبدأ (12): "ينبغي أن تتعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة."

المبدأ (13): "تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضمان التلوث وغيره من الأضرار البيئية.

المبدأ (14): ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في الثني عن تحويل ونقل أي أنشطة ومواد تسبب تدهورا شديدة للبيئة أو يتبين أنها ضارة بصحة الإنسان إلى دول أخرى، أو منع هذا التحويل والنقل.

المبدأ (15): من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول، على نطاق واسع، بالنهج الوقائي، حسب قدراتها، وفي حالة ظهور خطر أو لا سبيل إلى عكس اتجاهه، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل سببا لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع تدهور البيئة.

المبدأ (16): ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخلية، واستخدام الأدوات الاقتصادية آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصالح العام، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين.

المبدأ (17): يضطلع بتقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية للأنشطة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة.

المبدأ (18) تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن أثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول. ويبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن مساعدة الدول المنكوبة على هذا النحو

المبدأ (19): تقدم الدول إخطارا مسبقا وفي حينه ومعلومات ذات صلة بشأن الأنشطة التي قد تخلف أثرا بيئيا سلبيا كبيرة عبر الحدود إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الأنشطة، وتتشاور مع تلك الدول في مرحلة مبكرة وبحسن نية.

المبدأ (20): "للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساس لتحقيق التنمية المستدامة."

المبدأ (21): "ينبغي تعبئة شباب العالم بقدراتهم الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع"

المبدأ (22): للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بسبب ما لديهم من معارف ومهارات تقليدية"

المبدأ (23): "توفر الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال"

المبدأ (24): "إن الحرب بحكم طبيعتها تدمر التنمية المستدامة، ولذلك يجب أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره، عند اللزوم."

المبدأ (25): "السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ."

المبدأ (26): "على الدول أن تفض منازعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة."

المبدأ (27): تتعاون الدول والشعوب، بحسن نية وبروح من المشاركة في تحقيق هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة".

2-1-2-2- أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة، هي مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضا باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، فقد تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جدول أعمال (2030) للتنمية المستدامة في قمة التنمية المستدامة التي انعقدت في نيويورك في 25 أيلول / سبتمبر 2015، وقد أدرجت الوثيقة النهائية المرحلة ما بعد العمليات (2015) 17 هد ف تنمية مستدامة(SDG) و169 هدفا لاحقا، تدخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني / يناير 2016، كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، سوف (توجه القرارات التي نتخذها خلال السنوات ال(15)القادمة).

إن ما يميز هذه الاتفاقية عن غيرها، موافقة جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة (193 دولة)، فضلا عن مئات الآلاف من الجهات أصحاب العلاقة، على رؤية بعيدة المدى للمستقبل الجماعي للبشرية. وأتت هذه الأهداف السبعة عشر كالأهداف المستقبلية التالية التي يطمح العالم لتحقيقها بعد الأهداف الإنمائية للألفية (2000 – 2015)، كما تشمل أربعة مواضيع رئيسة وهي المواضيع البيئية، والاجتماعية والاقتصادية والشراكات، وهذه الأصول، تشمل (169) غاية و(233) مؤشرا.[1]

وقبل توضيح أهداف التنمية المستدامة المدرجة في أجندة 2030 العالمية، لا بد من الإشارة إلى أن الأهداف العامة والجوهرية للتنمية المستدامة والتي ذكرتها (الموسوعة السياسية في تعريفها لمفهوم التنمية المستدامة، تكمن في وضع استراتيجية شاملة لتلبية احتياجات التنمية في الدول المعنية ولا بد أن تكون مخططة ومدروسة بشكل جيد، ويمكن بلورة أهدافها بالآتي:[2]

1. اعتماد استراتيجيات جديدة تركز اعتماد الآليات القابلة للاستدامة وأعداد سياسات وطنية لتبني وخلق بيئة ابتكارية أهم جوانبها التركيز على تعزيز وتطوير البحث العلمي والمعارف وتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، التي تعد عنصرا أساسيا لنجاح التنمية المستدامة.

2. تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، وتشجيع الابتكار ودعمه لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المؤسساتي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

3. تنظيم استخدام الطبيعة والعمل على اكتشاف البدائل ذات الكلف الواطئة.

4. وضع الخطط اللازمة لتحويل المجتمع المعلوماتي وإدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5. تطوير البرامج الوطنية لحفظ الطاقة.

أما أهداف التنمية المستدامة المدرجة في وثيقة (الأجندة العالمية (2030) فهي:[3]

الهدف (1): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف (2): القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف (3): ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف (5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل من النساء والفتيات.

[1] ساجد أحميد عبل الركابي – مرجع سابق، ب 103.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 104.

[3] ساجد أحميد عبل الركابي – مرجع سابق، ب 104.

الهدف (6): ضمان توافر الحياة وخدمات الصرف الصحي للجميع.

الهدف (7): ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف (8): تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف (9): إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف (10): الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف (11): جعل وجود المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على العمود ومستدامة.

الهدف (12): ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف (13): اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف (14): حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف (15): حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مساره، ووقفا فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات.

الهدف (17): تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها

لما كانت مؤشرات قياس التنمية توضع وفق أهداف عملية التنمية نفسها، فإن هذه المؤشرات تختلف وتتعدد من فترة زمنية إلى أخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية ذاتها؛ وبالنسبة للتنمية المستدامة، فإن مؤشرات هذه الأخيرة هي التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى تقدم أو تراجع الدولة أو الأشخاص في إنجاز التنمية المستدامة في المجالات التي تشملها، ومقارنتها مع بقية الدول، ومن ثم الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تجسيد التنمية المستدامة بكافة أبعادها وجوانبها.

2-1-3-1- قياس التنمية المستدامة

تتنوع مؤشرات التنمية المستدامة بين الكمية والنوعية، ويشترط أن تتوفر فيها معايير معينة حتى تكتسب صفة الموضوعية والحيادية، ومن جملة هذه المعايير أن يكون المؤشر دقيقا، وأن يستجيب للتغيرات التي تطرأ على الظاهرة أثناء قياسها، وأن لا يكون مضللا ومتحيزا، وأن يعكس شيئا جوهريا عن جوانب المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل و تتمثل أهم مؤشرات التنمية المستدامة في:

أ. المؤشرات الاقتصادية

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:[1]

1) **البنية الاقتصادية:** ويتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين افراد

المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إظهار الأثر الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحاصل في دولة ما، وأهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي :

- **الأداء الاقتصادي:** ويقاس من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني؛
- **التجارة الخارجية:** وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛
- **الحالة المالية:** وتقاس من خلال نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

2) **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** ويقيس هذا المؤشر مدى استدامة الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، ومن أهم مؤشراته الفرعية ما يلي:

[1] صادق هادي، مرجع سابق، ص 27، ص 28.

- **استهلاك المادة:** وتقاس بعدكثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- **استخدام الطاقة:** يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة في الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.
- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطيرة والمشعة، وإعادة تدوير النفايات.

ب. المؤشرات الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:[1]

1) المساواة الاجتماعية: تمثل نوعية ومستوى الحياة العامة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية؛

2) الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة؛

3) التعليم: يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك لارتباط مستويات التعليم بمستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع.

4) السكن: يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للأفراد، ووضع خطط للاستيعاب الطلب المتزايد على السكن، ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد الواحد من الأمتار المربعة المبنية.

5) مؤشر التنمية البشرية: يعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية، وهو يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للدولة نحو التنمية البشرية، وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة على انها :" عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس "، ومؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب ويأخذ ثلاث متغيرات في الحسبان هي :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- مستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع.

❖ مستوى الرعاية الصحية، أي الخدمات الصحية التي يحصل عليها الأفراد، ويحددها البنك الدولي بمتوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة.

[1] صادق هادي، مرجع سابق، ص 28، ص 29.

ويكون هذا المؤشر على ثلاث مستويات:

- **أكبر من 0.8: تنمية بشرية عالية؛**
- **من 0.5 إلى 0.79: تنمية بشرية متوسطة؛**
- **اقل من 0.5: تنمية بشرية منخفضة.**

ولا يتساوى ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية بالضرورة مع ترتيبها على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وغني عن القول أيضا أن الترتيب يتغير من سنة إلى أخرى، لكن التغيير الذي يطرأ عليه لا يكون جوهريا، ولذلك يعتقد البعض أن هذا المؤشر يقدم إضافة ذات شان لجهة فهم التنمية، خاصة وان هناك ارتباطا إحصائيا قويا بين الصحة والتعليم من جهة، ومستوى دخل الفرد من جهة اخرى.

ج. المؤشرات البيئية

وتقيس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية والبيئة، والاستدامة البيئية تعني القدرة على الوصول إلى مستوى عالي من الأداء المستدام في خمسة مجالات هي : **النظم البيئية، الحد من الضغوط البيئية، الحد من العجز أو الضعف البشري، القدرات الاجتماعية، وأخيرا الإشراف العالمي الجيد،** ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية (ESI) الذي تم إنجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشرا كل منها يضم من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، حيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشرا ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار : **نوعية الهواء والماء، التنوع البيولوجي، القيود على الأراضي، القيود على النظم الإيكولوجية، النفايات، إدارة الموارد الطبيعية، السياسات البيئية وغيرها** .[1]

د. المؤشرات المؤسسية

وتتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية:[2]

1) الإطار المؤسسي: تشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ إجراءات التوقيع على الاتفاقات العالمية

[1] N. Nedjadi et K. Khebbache, (2008)," La Problématique du Développement Durable a Travers L'agenda 21: Concepts, Priorités et Perspectives", Edition du laboratoire P.I.E.L.M, Université de Sétif, Algerie, p35.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، (2008)، " التنمية المستدامة في دولة قطر : الإنجازات والتحديات "، ط1، اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة، قطر، ص 30، ص 31.

والتصديق عليها. ويدعو جدول أعمال القرن 21 إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تكفل تنمية اقتصادية، مسؤولة اجتماعيا، وتحمي البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة.

2) **القدرة المؤسسية** : تتحدد قدرة البلد على التقدم نحو التنمية المستدامة إلى درجة كبيرة بقدرة شعب هذا البلد وقدرة مؤسساته، ويمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية، ومن حيث الموارد ايضا، وتعزز القدرة المؤسسية أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعة المرتبطة بالتنمية المستدامة، واي زيادة في هذه القدرة تؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات المجتمعية اللازمة المعالجة المسائل الحاسمة، وتقييم خيارات السياسات ونهج التنفيذ، وفهم العوائق والقيود، ومن بين المؤشرات المختارة لهذا الموضوع :

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز، ومستخدمو الانترنيت والهواتف النقالة لكل 1000 شخص.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي.
- نسبة المنخرطين في الأنترنيت إلى إجمالي عدد السكان.

كما اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) إطارا تحليليا، يصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

- مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة والتي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط.
- مؤشرات الحالة وهي التي توفر او تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة.
- مؤشرات الاستجابة وهي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة.

2-1-3-2 -معوقات التنمية المستدامة

من بين معوقات التنمية المستدامة هناك ثلاث أنواع منها تستحق الذكر أكثر من غيرها:[1]

أ. آليات السوق لا تعمل بالشكل المطلوب

حيث يتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- السلع العامة مثل الماء والهواء والتنوع الحيوي لا يتم تقييمها بالشكل العادل والحقيقي.
- الأنظمة المالية والجبائية تشجع في كثير من الأحيان على الممارسات غير المستدامة.
- المستهلكون لا يدفعون عادة ثمن الأثر البيئي الناجم عن عملية الاستهلاك.

[1] صادق هادي، مرجع سابق، ص 31.

- مبدا الملوث الدافع لا يتم تطبيقه بصورة فعلية وصارمة.

إن هذا الأمر يتطلب منا تطوير سياسات تشجيع الابتكارات والتحولات التي تؤدي إلى إعادة توجيه التطور التكنولوجي والأنماط الاستهلاكية بما يخدم التنمية المستدامة.

ب. رهانات التنمية المستدامة طويلة الأجل، بينما القرارات التي يتم اتخاذها والسياسات التي يتم تنفيذها تكون لفترات قصيرة الأجل.

فالبرامج التنفيذية مثلا ترتبط دائما بفترات بقاء الحكومات في السلطة.

ج. كل فرد يفكر في مجاله الضيق، وليس في إطار واسع أو شامل.

حيث أن هذا الفرد لا يقوم في معظم الأحيان بأخذ معايير الاستدامة بعين الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرار.

المطلب الرابع: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات والتطلعات الإنسانية، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية. ولقد برزت التنمية المستدامة كنهج تنموي يسعى لتعزيز الرفاهية البشرية حاضرا ومستقبلا وجاء ذلك في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروف باسم تقرير لجنة " بورنتلاند" 1987، حيث نص على أن: " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" .

وتتضمن التنمية المستدامة في أبعادها عملية التغير في استغلال الموارد، واتجاهات الاستثمار، والتقدم التكنولوجي والتغيير المؤسسي مع تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتطلعاتها، حيث ركز التقرير على مفهومين أساسيين في تعريف التنمية المستدامة:

- مفهوم " الحاجات "، ولاسيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطي الأولوية القصوى؛
- فكرة " الحدود "، من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ويعكس تحدي التنمية المستدامة قضايا متعددة الجوانب بالنظر لتعدد روافد التنمية وتشابكاتها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، ومن بين أهم تلك القضايا المطروحة، قضية تنويع القاعدة الاقتصادية التي تشكل هدفا رئيسيا للتنمية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يهدف التنويع وفق المنظور الاقتصادي للتنمية إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، حيث لا يقتصر دوره على زيادة المخرجات (الناتج) فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات بتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء القدرة على الصمود امام تقلبات

النشاط الاقتصادي، والحد من تراجع المداخيل نتيجة تقلب اسعار المنتجات الأساسية في السوق الدولية، حيث يعمل التنويع على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الاستمرارية على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية.[1]

أما اجتماعيا فالتويع يميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة والتي تتمحور في توفير فرص العمل، والغذاء، والصحة، والملبس والمأوى، وفتح مجالات مختلفة من الأنشطة الاقتصادية التي تتسع الفئات واسعة من الناس والتخفيف من وطأة الفقر، حيث يؤسس ذلك لاقتصاد قائم على الوفرة وتامين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد السواء، ناهيك عن توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وعدم استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي.

ولقد ابرزت المؤتمرات والقمم الدولية التي ترعاها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة اهمية التنويع الاقتصادي في المحافظة على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تتطلع لها كافة الشعوب، وتوصلت إلى حقائق هامة حول العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة لعل أبرزها أن التنويع ضروري بغض النظر عن تغير المناخ، ويعد افضل طريق لتحقيق التنمية المستدامة مع إمكانية تكييف هذه الأخيرة مع الآثار المترتبة عن التنويع الاقتصادي، وضرورة اخذ اعتبارات تغير المناخ في نهج التنمية المستدامة.

ولقد اتجهت تلك الجهود الدولية لإيجاد السبل الكفيلة بإدماج التنويع الاقتصادي في استراتيجيات التنمية المستدامة، ودعمها ومناقشة ما يلزم من أجل توفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات الهيكلية والمؤسسية لتيسير الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وكذلك كيفية تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاع الخاص في تلك المجالات.[2]

[1] موسى باهي، كمال روابنية (2019)، " استراتيجية التنويع الاقتصادي و دورها في تحقيق التنمية المستدامة : حالة الاقتصادات العربية النفطية ، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، المجلد 25، العدد 03، ص312، ص 313

[2] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سابق، ص 313.

المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية والعلة الهولندية

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض، فلقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وإنه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك لآليات السياسية والاقتصاد.[1]

المطلب الأول: ماهية الاقتصاديات النفطية

2-2-1-1 -تعريف علم اقتصاد النفط

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي من المجالات الاقتصادية الحديثة والمعاصرة، وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور مركز وقوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقوي، وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي. لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية، وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية، وكذا في العديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوروبية كالمعهد الفرنسي للنفط IFP بباريس فرنسا، المعهد العربي للنفط في الكويت، المعهد الأمريكي للنقط API، ويعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة النفطية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا، سواء على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وهذا ما أدى إلى إنشاء هيئات ومنظمات اقتصادية خاصة بهذه الثروة كمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك OPEC، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوبك OAPEC، والوكالة العالمية للطاقة AIE.

كما أخذت معظم جامعات العالم بتدريس موضوع الاقتصاد النفطي في أقسامها وفروعها الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تكونت وظهرت العديد من المؤسسات العالمية المتخصصة في موضوع الثروة النفطية، وتعنى بدراستها ومن مختلف الجوانب والأنشطة المتعلقة بالنفط منها الطاقة، الاقتصاد، الصناعة، التكنولوجيا، الجيولوجيا، الكيمياء، السياسة، التجارة، الاجتماع، البيئة ... . الخ.[2]

ويعتبر اقتصاد النفط علما بما يحققه من شروط العلم، والمتمثلة في ثلاثة نقاط ألا وهي أن يكون لديه موضوع، هدف ومنهجية:

- ففيما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقية والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري (تطبيق القوانين الاقتصادية

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010)، "أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية ،النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ص5.

[2] أمينة مخلفي (2014)، محاضرات حول : مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص18، ص19.

على القطاع أو الفرع أو النشاط المدروس)، وجانب وصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله، أي أنه علم نظري ووصفي في آن واحد لكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمورد أو الثروة النفطية.[1]

- ❖ أما الشرط الثاني فيكمن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها، وهذا وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي (من البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية)
- ❖ وفيما يتعلق بالشرط الأخير والخاص بالمنهجية فهو يعتمد على كل من المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، التطبيقي، الإحصائي التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط.[2]

- ➢ ومن ثم يمكن أن تطلق على اقتصاد النفط بانه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.

2-2-1-2 خصائص الاقتصاديات النفطية:

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973قد غيرت دور الدولة الطبيعي، وأضفت عليها صفة "الدولة الريعية"، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة صادراتها النفطية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية، فإن الدولة تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لكون هذه الإيرادات تمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيصها على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد معالم التنمية المستقبلية.[3]

كما أن هناك جملة من الخصائص المميزة للاقتصاديات النفطية والريعية عموما يمكن إيجازها فيما يلي:[4]

- الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي، والذي يتجلى من خلال هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى، وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي للدولة؛
- انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، حيث تتحدد هذه العائدات بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، ومنفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي لهذه السلعة، والتي تعتبر ضئيلة مقارنة بما يتحقق معها من إيرادات؛

---

[1] محمد نوري فرحان، محاضرات في مقياس: اقتصاديات القط، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة ديالي، العراق، متوفر على الموقع: https://eoOmang.uodiyala.edu.iq/pages?id=147 تاريخ التصفح : 28/02/20122.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 19.

[3] صادق هادي، مرجع سابق، ص60.

[4] نفس المرجع السابق.

- سيطرة العقلية الريعية في النظرة إلى عائدات النفط، وأخطر ما فيها هو النظر للعائد كونه ليس أكثر من رزق أو حظ أو صدفة، وليس جزءا من نظام إنتاجي، فالعقلية الريعية ترى في الريع عملا منعزلا يرتبط بالظروف، وليس حلقة في عملية إنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر؛
- العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن هذه العلاقة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه الفرد من مال أو خدمات توفر مالا؛

المطلب الثاني: نقمة الموارد الطبيعية والداء الهولندي

في البلدان التي تتواجد بها الموارد الطبيعية بوفرة (أين يكون الإنتاج بتكلفة منخفضة بالمقارنة مع التكلفة الحدية للإنتاج في مكان آخر) يمكن أن تدر أرباحا كبيرة (الريع الاقتصادي) لأصحابها، وينجم عن ذلك اثرين على هيكل الحوافز النسبية في الاقتصاد. الأثر الأول، عندما يتم تصدير الموارد يتدفق النقد الأجنبي وبالتالي يرتفع سعر الصرف الحقيقي، أي تزداد الأسعار النسبية في السلع غير القابلة للتداول مقارنة بالسلع القابلة للتداول، أما الأثر الثاني، فمن شأن ذلك أن يزيد من عوائد الإنتاج المرتبطة بالموارد مقارنة بالسلع التجارية الأخرى.

وكلا هذين الأثرين يعمل على تقليل الحافز للاستثمار في إنتاج السلع القابلة للتداول، مما يؤدي إلى وجود هيكل إنتاج و صادرات مرتكز على الموارد، و يشار إلى هذه الديناميكيات عموما بالمعضلة او المرض الهولندي، فهذا المصطلح هو حديث نسبيا، حيث تمت صياغته كنتيجة لآثار الاكتشافات النفطية في بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي خلال سبعينات القرن الماضي، غير أن هذا المفهوم بشكل عام تم طرحه قبل ذلك بكثير وساهم في تطور النظرية الحديثة للتجارة الدولية.[1]

2-2-2-1 مفهوم نقمة الموارد

تعني نقمة الموارد التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، أي أنها توضح التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية وبالعكس.[2]

تجدر الإشارة هنا إلى أن نقمة الموارد لا تعني مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول أو المعادن، بل بالأحرى تعني البلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط، ويتم قياس هذا الاعتماد عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات (عادة من 60% إلى 90% من إجمالي الصادرات).

[1] موسى باهي، سعاد شعا بنية، (2017)، " التويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة العلة النفط في البلدان العربية المصرة النفط : عرض تجارب رائدة ، الملتقى الوطني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التشريع الاقتصادي في ظل اسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

[2] هيثم سليمان، (2015)، " دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 25،ص4.

بالإضافة إلى أن لعنة الموارد لا تعني أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلبا على التطور والنمو الاقتصادي، بل على العكس هناك دول كالنرويج واستراليا بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية لديها، إلا أنها تتمتع باقتصاد أكثر تنوعا ومعدلات نمو مرتفعة.

وبالتالي نستنتج أن نقمة الموارد تنطلق من فكرة أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد ما، فتتحول من نعمة إلى نقمة في الأجل الطويل، إذا لم يتم معرفة كيفية استغلال وإدارة العوائد المتأتية من تلك الموارد. ولقد تم تحليل ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية منذ 1950، حيث أثبت كتاب ذلك العصر أن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية تشكل عائقا أمام أدائها الاقتصادي، فتركز السؤال في السنوات ما بين (1950-1960) حول تدني مستوى المبادلات.[1]

إن التساؤل الهام الذي يثيره الاقتصاديون بعد ثبوت ظاهرة لعنة الموارد يتعلق بسياسات الدول المصدرة للموارد اتجاه هذه الموارد، وكيفية استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصلحة الأجيال المتلاحقة، خاصة أنه عادة ما يتم الاعتماد على حجم الاحتياطات المعلنة من هذه الموارد، وعلى الأسعار المستقبلية المتوقعة لها، وعلى تكاليف إنتاجها الحالية، وتبدأ بإطلاق مشاريع تنموية قد لا تستطيع تحقيقها، وذلك إما لسوء تقدير الاحتياطات او تراجع الأسعار أو ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة، فيؤدي كل ذلك إلى تراجع الإيرادات المتوقعة، وهذا لا شك يمثل صدمة تنموية غير متوقعة للأجيال الحالية والمستقبلية.[2]

2-2-2-2 المرض الهولندي

تعود نشأة هذه الظاهرة إلى وضعية اقتصادية عانت منها هولندا في فترة الستينات من القرن العشرين، حيث شهدت هولندا زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد، حيث أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة مما أدى إلى تراجع تنافسية الصادرات الصناعية لهولندا، وأصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم المرض الهولندي.

بالرغم من أن المرض الهولندي ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي، فان هذه الظاهرة ليست محصورة على البلدان النامية ولا على صادرات المحروقات، ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس (زامبيا)، والكاكاو (غينيا)، كما نتج عن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى داخل البلد نفس أعراض الظاهرة، وهذا ما حدث في مصر وبنغلادش نتيجة التدفق المساعدات الأجنبية.

من الخصائص البارزة لهذا المرض هو الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع، وضعف الميزة التنافسية للصناعات الوطنية، وهذا المناخ الاقتصادي يشجع على استيراد السلع الأساسية نظرا لتدني قيمتها أمام مثيلاتها المنتجة محليا، ومن ذلك تنشأ أمراض

[1] اسماء بللعما، (2018)، " دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه مطور ثالث، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص51

[2] أسماء باللعما، النفس المرجع السابق، ص 33.

اقتصادية متعددة تحت مظلة المرض الهولندي من تعطيل القوى الإنتاج، وعدم الاستغلال الكفء للموارد المتاحة بشكل اقتصادي، وسيطرة الاقتصاد الريعي من حيث الاعتماد على مورد وحيد مثل النفط.[1]

وتعددت الدراسات والاعمال التي حاولت تفسير ظاهره المرض الهولندي غير اننا سنركز على النموذجين التاليين:

أ. **نموذج GREGORY 1976**: يعتبر Gregory من الاقتصاديين السباقين في تحليل نتائج الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية منها، حيث تداول آنذاك حالة أستراليا في فترة انتعاش اقتصادها إثر اكتشاف قطاع المناجم.

ومن النتائج التي توصل إليها Gregory هو الاكتشافات الجديدة في قطاع الموارد الطبيعية والمناحم في حالة أستراليا تودي لا محالة إلى الزيادة في صادرات البلد في هذا القطاع وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.[2]

والتي عبر عنها Gregory بالنموذج التالي المعبر عنه في الشكل (2 -2)

الشكل (2-2) نموذج Gregory

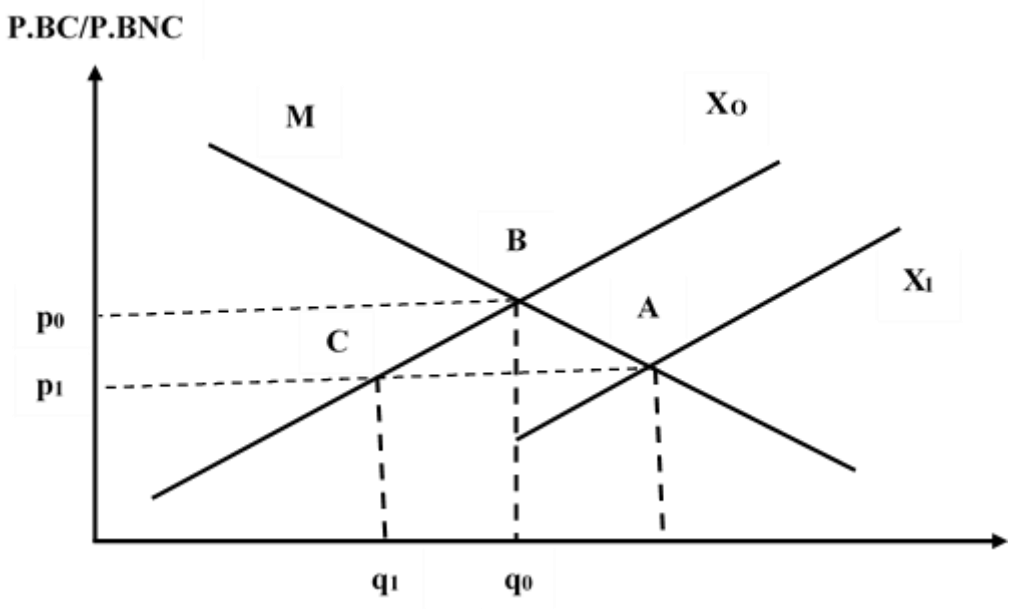

المصدر: فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، (2017): حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01 العدد 04 ص 284.

[1] النفس المرجع السابق، ص 34.

[2] فاطمة الزهراء بوش ، سميرة خندق ، (2017) : حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 01 العدد 04 ص 284.

ومن خصائص النموذج:

- **المحور العمودي:** يمثل نسب الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع غير قابلة للتبادل
- **المحور الأفقي:** تمثيل حجم كل من المبادرات والواردات.
- $\mathbf{M_0}$ $\mathbf{X_0}$ يمثل على التوالي كل من منحي الصادرات والواردات (خارج صادرات قطاع المناجم).

وقد وضع **Gregory نموذجه على الفرضيات التالية:**[1]

1. ثبات محددات التبادل التجاري الدولي.
2. وحدات الصادرات والواردات تم اختبارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات.
3. النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال ويتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري.
4. الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الأسترالي تأثيرا عليها، وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي.

ومن الشكل البياني الممثل أعلاه يتضح لنا جليا بأن حجم الصادرات X_0 (خارج قطاع المناجم) في حالة ازدهار مقارنة مع حجم الواردات Mo، ولكن سرعان ما تتغير الأوضاع وذلك في حالة اكتشاف ثروات طبيعية أين تتضاعف قيمة الصادرات المحلية (منجمية وصناعية)، وهذا ما يفسره انتقال المنحني من النقطة X_0 إلى X_1، بينما تبقي قيمة الواردات على حالها (ثابتة) ولكنه سرعان ما تصحح الأوضاع وذلك نتيجة الزيادة في سعر الصرف الحقيقي BC/BNC (عملة واحدة محلية تقابلها عدة وحدات أجنبية) أين نلاحظ أنه هناك انتعاش في الطلب على المنتجات الأجنبية والتي تعتبر أقل سعرا من السلع المحلية وهذا ما ينعكس سلبا على المنتجات الصناعية خارج قطاع المزدهر أين نلاحظ من الرسم البياني انتقال حجم الصادرات من النقطة q_0 إلى q_1

يعتبر Gregory أن أغلب الحكومات الريعية ما تتجه إلى تطبيق السياسات المواتية وذلك لغرض تخفيف من حدة الظاهرة (الوضع الاقتصادي الناتج عن نقمة الموارد الطبيعية):

- إتباع سياسة تخفيض العملة المحلية غير مرغوب فيها لأنها سوف يؤدي إلى التقليل من حجم الأرباح قطاع المناجم.
- تقديم إعانات لقطاع سلع التبادل التجاري، ولكن هذه الاستراتيجية في رأي الكاتب لن يكون لها أثر كبير لأنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري وعلية سوف يدفع سعر الصرف المحلي إلى الارتفاع من جديد.
- **ثم يستخلص الكاتب بأن الحل الوحيد لهذه الاقتصاديات هو استثمار مداخيلها الريعية في الاستثمارات الخارجية.**

[1] نفس المرجع السابق.

ب. النموذج الأساسي ل. Corden 1984: أثر حركة الموارد وأثر النفقات

يعتبر Corden من أبرز الاقتصاديون الذين خاضوا في ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي، فقد قام بوضع نموذج في 1984 قام من خلاله بشرح الظاهرة وقد أطلق على تسمية النموذج الأساسي والذي هو مني على الفرضيات التالية:[1]

فرضيات نموذج Corden

- اقتصاد صغير مفتوح يتكون من 3 قطاعات:
  - **قطاع منتعش (B)**: يمثل قطاع الموارد الطبيعية المناجم والبترول؛
  - **قطاع متأخر (L)**: يمثل قطاع مصدر السلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية؛
  - **قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري (N)**: كقطاع الخدمات النقل والبناء؛
- لكل قطاع عامل إنتاج خاص به رأس المالة ؛
- عامل العمل مشترك ومتحرك بين كل القطاعات؛
- ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها؛
- إهمال الجوانب النقدية.

الشكل رقم(2-3) نموذج cordon

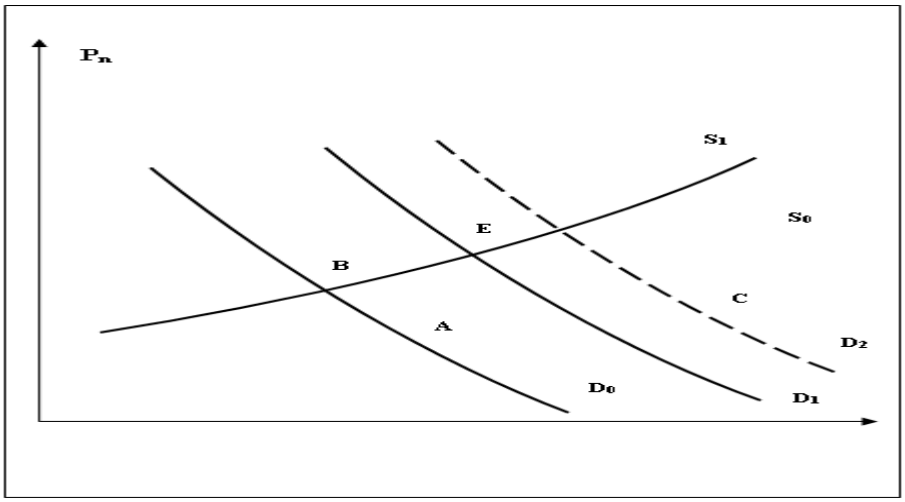

المصدر: فاطمة الزهراء بوش ، سميرة خندق ، (2017) : حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 01 العدد 04 ص 285.

[1] فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، مرجع سابق، ص 285.

المحور العمودي: أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري.

المحور الأفقي: سلع غير قابلة للتبادل التجاري.

D : يمثل منحنى الطلب على السلع غير قابلة للتداول (N)

S : يمثل منحنى عرض السلع غير القابلة للتداول (N)

يفسر نموذج cordon الآثار المترتبة عن ازدهار في صادرات الموارد الطبيعية على الاقتصاد المعني (باقي القطاعات الأخرى) والتي صنفها بدوره إلى أثرين: أثر النفقات وأثر انتقال الموارد.[1]

❖ **أثر انتقال الموارد**: transportation effect resources

يأتي هذا الأثر بفعل قابلية عناصر الإنتاج وليكن العمل على الانتقال بين مختلف القطاعات، وعليه فإن الازدهار في القطاع المنتعش الإيرادات الريعية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال (العمل) الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر مما يفاقم من تراجع القطاعات الأخرى هذا ما يفسره انتقال منحنى العرض من S_0إلى S_1 مثل ما هو مبين في الرسم البياني.

❖ **أثر النفقات**: expenditure effect

إن ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B، يؤدي لا محالة إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي و من طرف المستفيدين من هذا القطاع نتيجة الزيادة الحقيقية في الأجور وغالبا ما يكون هذا الانفاق موجه نحو السلع المحلية الغير قابلة للتبادل N ومع جمود العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع التجارية، الذي ينتج عنه الزيادة في سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على المنتجات N وهو ما يفسره انتقال منحنى الطلب منD_0 إلى D_1 و الذي يؤدي بدوره إلى تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى، ليتحول العنصر القابل للانتقال ولكن في هذه الحالة نحو قطاع السلع المحلية و بالتالي الزيادة في تفاقم قطاع L، وهنا يظهر أثر المرض الهولندي، حيث أن الزيادة في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى زيادة طلب على السلع المستورد كونها بأقل من نظيرتها المحلية.

إن النموذج الذي وضعه كل من Cordon و Neary يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر فيها ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية، وهذا ما عبر عنه بأثر النفقات وأثر حركة الموارد، بالإضافة إلى ذلك فهناك أثر ثالث وهو المعبر عنه بالأثر النقدي الناتج عن الزيادة في العرض والطلب على النقود فكل منها يقضي إلى الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و بالتالي ضعف تنافسية المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية كما يساهم في زيادة الطلب على السلع المستوردة التي تقوم بإحلال المنتجات المحلية.

[1] فاطمة الزهرة بوش، سميرة خندق، مرجع سابق، ص 286.

وعليه فان اغلب النظريات التي تعالج نتائج المرض الهولندي تصب في فكرة واحدة وهي أن ظاهرة المرض الهولندي تساهم في الزيادة على طلب النقود، وذلك من خلال تحسن مداخيل الفرد كما يؤثر بدوره على الزيادة في عرض النفود من خلال الزيادة في احتياطات الصرف.[1]

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض، "فأسعار النفط هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي "

وهذا ما أدى بكل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم ومستمر، وهذا بالنظر إلى الأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار بالاستثمارات الموجهة للقطاع، وأيضا بالاقتصاد العالمي ككل.

2-2-3-1 أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة:

إن التقلبات الشديدة في أسعار النفط لها آثار عنيفة على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول النفطية، وهذا باعتبار أن الإيرادات المالية و التي بواسطتها يتحرك الاقتصاد الكلي للدولة يعتبر مصدرها المطلق إن لم نقل الوحيد هو النفط، وهو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول غاية في التعقيد خصوصا و أن المتغيرات الاقتصادية الكلية ،تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية ،حيث أن الشيء الملاحظ هو أن " الموارد المالية للنفط الخام تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط الخام ،فهي تعتمد على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية وكذلك لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار".

وتصنف اقتصاديات أغلب الدول المنتجة للنفط ضمن اقتصاديات الدول النامية، على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية والتي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإن استقرار الأسعار يعد أكثر من ضروري للقيام بالتخطيط الاقتصادي السليم ،وتجسيد سياسة اقتصادية تنموية محلية فعالة ،ولكن الواقع هو أن هذه الدول النفطية لا تتحكم بأسعار خامات النفط –حيث أن الأسواق النفطية العالمية هي أسواق فريدة من نوعها ولا تخضع لقوى السوق العادية (قوى العرض والطلب) ،و إنما تخضع لمتغيرات أخرى تأثر على الأسعار –كما أشرنا لذلك سابقا– وهو ما جعل الدول النفطية والتي تعتمد في مدخولها بشكل كبير جدا على النفط ،لا تمتلك القدرة على التحكم في هذا المدخول مما جعلها من أكثر الدول عرضة للدخول في عجز بالميزانية ،فعلى سبيل المثال دخلت دول الخليج في عجز بميزانيتها في سنوات عدة وهو ليس بالأمر الغريب أو الغير متوقع.[2]

[1] فاطمة الزهرة بوش، سميرة خندق، مرجع سابق، ص 286.

[2] وحيد خير الدين، (2013) اهميه الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حاله الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه محمد خيضر بسكره الجزائر، ص115.

لقد استخدمت الدول النفطية أموالها (أموال العائدات البترولية) في عدة مجالات، فاستخدمت جزءا من هذه الإيرادات في عمليات الإعمار والتنمية الاقتصادية واستخدمت قسم لمساعدة الدول الفقيرة كما استخدمت جزءا كبيرا من هذه الإيرادات في الإنفاق لأجل التسلح، فقامت باستيراد كثيف للأسلحة و المعدات العسكرية و بأسعار باهظة وهو ما ساهم وبشكل كبير في تبديد العائدات النفطية وضياع الثروة ،كما أن بعض الدول المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص بعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج بددت إيرادات الثروة النفطية في الهدر و الإسراف ،ولم تستطع خلق تنمية حقيقية ،فقامت بدعم الغذاء و الصحة ،و التعليم و الاتصالات، و قدمت الدعم للصناعيين و المزارعين من أجل تشجيع الصناعة والزراعة دون حسيب أو رقيب، وهو ما أدى إلى خلق روح تواكلية، بدلا من تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج و الناجح والفعال ،وبهذا عمقت هذه الدول من درجة اعتمادها على العوائد النفطية، بدلا من إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى ،يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الاقتصاد.

إن الدول النفطية وبمجرد هبوب رياح انخفاض أسعار النفط، نجد أن القائمين على الشؤون الاقتصادية و السياسية في هذه البلدان يسارعون إلى المطالبة بترشيد الإنفاق، و التحذير من الدخول في عجز بالميزانية ،ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط والعكس صحيح، فعند ارتفاع أسعار خامات النفط نجد بعض السلوكيات غير المنطقية من طرف الإعلاميين و الاقتصاديين ،والسياسيين خاصة في أحزاب المعارضة يطالبون بإعادة توزيع الثروة أو الريع البترولي ،ورفع مستوى الأجور وتحسين مستوى الخدمات، وهذا رغم إن هذه الارتفاعات هي ارتفاعات مؤقتة فقط متجاهلين ما تخفيه الأسواق النفطية العالمية في كواليسها و الشكل التالي يوضح السلوكيات الغير منطقية للبعض ،والغير مبنية على أسس اقتصادية سليمة ،وهذا حسب أسعار خام برنت للفترة من أكتوبر 2011إلى شهر يوليو من عام 2012.[1]

[1] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 115 ص 116.

الشكل رقم :(2-4) العلاقة بين أسعار النفط و سلوكيات المجتمعات النفطية

المصدر: وحيد خير الدين، (2013) اهميه الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حاله الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه محمد خيضر بسكره الجزائر، ص 116.

إن الشيء الملاحظ من خلال الشكل هو أنه وعند تجاوز سعر خام البرنت سقف الـ 120دولار أمريكي للبرميل تزايد حجم المطالبة بالعدالة في توزيع الدخل أو الريع البترولي، وزيادة المكتسبات الشعبية ،إضافة إلى المطالبة بالتنمية و تحسين الخدمات وكان هذا خلال الفترة من فيفري 2012إلى شهر ماي من نفس السنة، وبعد شهر ماي، أي عند بداية انخفاض أسعار خام البرنت إلى ما دون 112 دولار وهو معدل السعر للفترة (أكتوبر2011- يوليو 2012) لتصل إلى حدود 90دولار للبرميل، وهنا بدأت المطالبة في الدول النفطية و خاصة الخليجية بترشيد الإنفاق، والتحذير من الدخول في عجز بالميزانية وكثرت الاستفسارات عن الخطط المحتملة لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط .

إن التقلبات المستمرة في أسعار النفط جعلت اقتصاديات الدول النفطية تعيش حالة اضطراب دائمة ومستمرة، مثلا عند حدوث الانخفاض الكبير في أسعار النفط في أواخر عام 1985و أوائل عام 1986حدثت أزمات كارثية في الدول المصدرة للبترول سواء كانت من بين أعضاء الأوبك أو من خارجها، ودخلت اقتصاداتها في مديونية ضخمة أثقلت كاهلها ولسنوات طويلة.

وحتى عند ارتفاع أسعار براميل النفط في الآونة الأخيرة أصبحت الدول النامية تتأثر بسبب "الصلة الوثيقة التي أصبحت بين أسعار الطاقة و أسعار الغذاء ،فكلما ارتفعت أسعار الوقود الأحفوري ارتفعت أسعار المواد الغذائية، و بهذا أصبح لهذا المزيج تبعات مدمرة على حالة الفقر و الأمن الغذائي في العالم، حيث أن أسعار الطاقة المرتفعة سترفع من أسعار الأسمدة وأسعار النقل، وهي أكثر العوامل تأثيرا على أسعار الغذاء ،وهذا بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت عام 2005ربع محصولها من الذرة، وهو ما يمثل 10%من الإنتاج العالمي، في إنتاج الوقود الحيوي بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومع زيادة الجفاف والطلب

ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 75%عام 2005،وهو ما أثر على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول ،لهذا يتوجب على السلطات في هذه الدول التخلص من الاعتماد الشبه الكلي على الريع النفطي ،واستثمار الإيرادات النفطية الضخمة خلال هذه الفترة في تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية لقطاعات أخرى تكون كبديل حقيقي لهذا المورد الناضب والغير مستقر حتى في إيراداته، بدلا من توجيه هذه الإيرادات للاستثمار خارج الأقطار المصدرة للنفط من خلال الصناديق السياسية التي تستثمر إيرادات الثروة النفطية خارج أقطارها الأصلية وهذا رغم أن فضاءات الاستثمار داخل هذه الدول هي فضاءات جد ممتازة.[1]

2-2-3-2 أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة:

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام 1973، ومنذ تلك الفترة و الأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار وهو ما دفع بالدول المستوردة للبترول إلى تغيير سياساتها اتجاه الطاقة تغييرا جذريا بسبب ما عانته اقتصاداتها في ذلك الوقت من الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط ،حيث قررت الحكومات الأوروبية في ذلك الوقت ،تنويع مصادر الطاقة وتنويع مصادر شراء البترول و الغاز ،وتم اللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات النفطية كضمان لاستمرار التمويل من جهة و محاولة التحكم في أسعار الوقود الأحفوري من جهة أخرى -كما أشرنا لذلك سابقا - وقامت الحكومات الأوروبية بوضع قرارات تسمح بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية ،وهذا رغم المعارضة الشديدة من شعوبها ،فعل سبيل المثال وخلال فترة عشر سنوات فقط (1975-1985) قامت فرنسا لوحدها ببناء 50مفاعل نووي ثم رفعت هذا العدد إلى نحو 75مفاعل ،تعمل الآن بكامل قدراتها وهي تمد فرنسا بحوالي 70%من احتياجاتها للطاقة الكهربائية ،وعلى نفس النهج سارت باقي الدول المستهلكة للنفط.

وإن الشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت تقلبات الأسعار باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث " آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط"

وأيضا يؤدي ارتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض للقدرة الشرائية، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للنفط وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية، وضغط اجتماعي رهيب، خاصة وأن استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد.

إن الارتفاعات المفاجئة والحادة في أسعار النفط "جعلت الدول المستهلكة للنفط تعيش قلقا شديدا، وهذا بسبب تحويل معظم ثرواتها إلى فاتورة الحصول على مصادر الطاقة الأحفورية، والتي لا تزال المصدر المهم والأساسي لتغذية صناعاتها، وتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير التنمية البشرية، والتي أخذت في التنامي في الآونة الأخيرة، وتدفع الدول المستهلكة للنفط حوالي 05 مليارات دولار يوميا لسد احتياجاتها من النفط، ومواجهة الطلب المتزايد خاصة في قطاع الصناعات، وكذلك قطاع المواصلات.[2]

ونجد بأن الدول المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم تسعى جاهدة لأجل ضبط التحكم في استهلاكاتها الطاقوية، ولكن على العموم نلاحظ بأن "اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط فشلت وإلى حد بعيد في معالجة التأثيرات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط

[1] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 117.

[2] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 118.

والتي تأخذ مسارا صاعدا باستمرار، رغم أن آليات إدارة النفط المستورد فرضت نسب ضريبية مرتفعة، تضاف إلى الأسعار السائدة، بهدف ترشيد الاستهلاك ،كما أن الدول الصناعية الغير منتجة للنفط أخذت من الاعتبارات البيئية منطلقا لها لأجل الضغط باتجاه البحث عن بدائل أقل كلفة وأقل إضرارا بالبيئة، وهذا كله بسبب الآثار الوخيمة التي تتركها تقلبات أسعار النفط على اقتصاداتها خاصة إذا كانت هذه التقلبات باتجاه تصاعدي ،كما أن الدول المستهلكة للنفط تقوم بعقد قمم بصورة دائمة ومستمرة "بسبب قلقها الشديد من ارتفاع أسعار النفط، ومحاولة إبراز بأن سعر النفط المرتفع سيساهم بتخفيض معدلات النمو الاقتصادي العالمي وقد برز هذا من خلال تصريح المستشار الألماني – جيرهارد شوردر – حيث قال : بأن أسعار النفط ليست خطرا و إنما هي خطر محتمل ،كما عبر وزير المالية البريطاني – غوردن بروان – عن قلقه من استمرار ارتفاع أسعار النفط حيث صرح قائلا " بأن الارتفاع في أسعار النفط وخاصة عند بلوغها المستويات العالية التي بلغتها في الآونة الأخيرة قد يكون لها أثر مدمر على النمو" .

ومع استمرار موجة الارتفاع المطرد والمستمر لأسعار النفط ،طالب وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية ،اليابان، ألمانيا، فرنسا ،بريطانيا، ايطاليا وكندا بالعمل على الحد من الارتفاع المطرد في أسعار النفط لأن تواصل هذا الارتفاع سيؤدي إلى تراجع الأداء الاقتصادي العالمي، و حثوا الدول المنتجة للنفط على زيادة طاقاتها الإنتاجية و دعوا الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات للمحافظة على الطاقة الأحفورية ،و دعوا أيضا إلى ضرورة التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة، وبهذا نستنتج بأن تقلبات أسعار النفط و عدم استقرارها و خاصة إذا كانت باتجاه الارتفاع تأثر تأثيرا شديدا على اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط[1]

المطلب الرابع: الاستخدام الأمثل للثروة النفطية في ظل ضوابط التنمية المستدامة

يتوقف الاستخدام الأمثل للثروة النفطية بما يضمن استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية منها، على جملة من التدابير التي تقع على المورد في حالته الطبيعية، وعلى إيراداته المالية المتأتية من صادراته، وذلك كما يلي:

2-2-4-1 التسيير الأمثل للمخزون النفطي:

تواجه الدول النفطية النامية على وجه الخصوص تحديا رئيسيا في المستقبل، يتمثل في كيفية استخدام ما تبقى من مخزون نفطي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال جملة من الإجراءات، لعل أهمها ما يلي:[2]

أ. تقليل الاعتماد على مؤشر الطلب العالمي في تحديد حجم الإنتاج،

إن الاعتماد على السوق العالمية كمؤشر أساسي لتحديد حجم الإنتاج، يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية الناضبة وغير القابلة للتجدد في صورتها الأولية الاستخراجية، وحرمان الأجيال اللاحقة منها، كما يؤدي إلى تطور قطاع نفطي مندمج بشكل كبير في السوق العالمية، وهذا ما يجعل قيمة التكاليف الاستثمارية في القطاع النفطي تتحدد على أساس تنمية قدرات الإنتاج الموجه للتصدير وليس على أساس متطلبات التنمية الشاملة المستدامة في هذه الدول، وبذلك يصبح هذا القطاع منعزلا عن الاقتصاد الوطني، ومتكاملا مع السوق

[1] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 119

[2] صادق هادي، مرجع سابق، ص 92.

العالمية، وترتبط معظم مخرجاته الأولية بشكل أساسي مع احتياجات الاقتصاديات الأجنبية، وهي حقيقة حال معظم الدول النفطية النامية في العالم إن لم تقل جميعها، ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال تغيرات حجم الإنتاج فيها بشكل يتناسب طرديا مع تقلبات أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية ، وهذا ما يستدعي إعادة التفكير في ضرورة ربط استغلال الثروة النفطية باحتياجات التنمية المحلية بدرجة أساسية، سواء ما تعلق بالاحتياجات من النفط، أو إيراداته.

ب. ربط استغلال الثروة النفطية بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني

يحتاج الاقتصاد الوطني إلى العائدات النفطية لتمويل التنمية، وتطوير القطاع النفطي وربطه بباقي القطاعات الاقتصادية، إذ بقدر ما يغطي حجم الإنتاج تلك النفقات العامة في ظل أولويات محددة، فإن ذلك الحجم لابد أن يكون ملائما من الناحية الاقتصادية.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن الطاقة الاستيعابية للدول النفطية النامية كبيرة في مجملها، وتجعلها قادرة على امتصاص كافة العائدات النفطية، من خلال البرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية المرتبطة بها، ولكن نريد أن نؤكد هنا على الطاقة الاستيعابية الاقتصادية التي تستوعب حجما مناسبا من الاستثمارات، الذي يحدث حركية اندماجية بين قطاعات الاقتصاد الوطني، عكس الحركية السلبية التي تترتب عن تجاوز تلك الطاقة، وما يصاحبها من اعتماد شبه كامل على السوق الدولية في تأمين كافة مستلزمات ومدخلات المشاريع الكبرى المبرمجة..

وبالتالي فإن التقدير السليم لحجم الإنفاق الاستثماري، ومدى ارتباطه بالطاقة الاستيعابية الوطنية وتأثيراته القطاعية الاندماجية الترابطية، يمكن اعتباره كإحدى المؤشرات الهامة التي يسترشد بها من أجل تحديد حجم الإنتاج الذي يوفر العائدات المناسبة في إطار ضوابط الاستدامة'-

وبالتالي فإن التسيير الأمثل للمخزون النفطي، يسمح بالحد من استنزافه من جهة، وبتعزيز دوره في تمويل العملية التنموية واستدامتها من جهة أخرى، وهذا بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في هذا المورد.

2-2-4-2 الاستخدام الكفء للموارد المالية النفطية على مستوى الاقتصاديات الوطنية:

يرتبط الاستخدام العقلاني للموارد المالية المتأتية من النفط في ظل ضوابط التنمية المستدامة، بمدى توجيه هذه الإيرادات إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تزيد من درجة الاندماج والترابط القطاعي بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني من جهة، وتعزيز وتطوير دور القطاع النفطي في حد ذاته كي يتجاوز عملية الاستخراج والتصدير إلى إقامة وتطوير الصناعات البترولية من جهة ثانية.

أ. تطوير الصناعات البترولية والتكريرية

إن توجيه عائدات النفط نحو دعم الصناعات البترولية والتكريرية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من تصدير النفط في صورته الخام، ويرفع من القيمة المضافة لهذا القطاع من خلال تصدير مشتقات ومنتجات التكرير، إذ أن برميل النفط الخام عند سعر بين 15_17 دولار ترتفع قيمته إلى حوالي 20 دولارا بتحويله إلى بنزين، ثم إلى 55 دولارا بتحويله إلى بتروكيماويات أساسية مثل الإثلين والبروبلين، ثم إلى 150 دولار بإنتاج البتروكيماويات النهائية، وأخيرا ترتفع قيمته من 270 إلى 300 دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية، ومن

جهة ثانية يسمح بتلبية احتياجات السوق المحلية من هذه المشتقات، التي تتطلبها تنمية مختلف فروع الاقتصاد الوطني الأخرى، وعلى رأسها قطاع الصناعة والزراعة، وهذا كله يعزز ويحتم ضرورة التوجه نحو تنمية وتطوير هذه الصناعات.

وإذا كانت صناعة البتروكيماويات في بعض مراحلها تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وعمالة محدودة وفائقة المهارة وقد تكون غير متاحة محليا، إلا أن الأنشطة الاقتصادية أو الصناعات التكميلية التي تدخل فيها البتروكيماويات كمدخلات، تتصف باستخدام حجم عمالة أكبر، مثل القطاع الصناعي، الذي تحتاج بعض فروعه إلى هذه المدخلات كمادة أولية، سواء في إنتاج المنتجات الصناعية النهائية أو كمادة طاقوية ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتزود مختلف المنتجات البلاستيكية والأسمدة والمبيدات وغيرها كما تحتاج مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى لمخرجات الصناعة البترولية كمادة طاقوية أو الاستعمالات أخرى كالتدفئة لعموم المستهلكين.

إن كل هذه الإجراءات تساعد على توسيع وتنويع قاعدة المنتجات البترولية والبتروكيماوية، بما يؤدي إلى تطوير القطاع البترولي، وتعزيز مساهمته بشكل أكبر في الناتج المحلي، وكذلك تفعيل دوره التكاملي مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، مما يساعد على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للسوق العالمية وآثارها المختلفة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستدامة.[1]

ب. تطوير القطاعات الاقتصادية التقليدية

إن الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المالية المتأتية من النفط، خارج قطاع النفط، يكون من خلال توجيهها لتنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التقليدية، عبر تمويل تنمية هذه القطاعات بما يؤدي إلى تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني وتفعيل عملية التكامل والاندماج بينها، وذلك كما يلي: [2]

1) **توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير القطاع الصناعي:**

2) **توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير القطاع الزراعي**

3) **توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير قطاع السياحة**

ج. تطوير قطاع الموارد البشرية وتنمية اقتصاد المعرفة

يقول معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية للدولة ــ ولبس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني هي المحدد النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فعلى سبيل المثال، يرى الاقتصادي "فردريك هاريسون" أن: "الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم، فرأس المال والموارد الطبيعية هي عوامل غير فعالة، أو على الأكثر مساعدة في العملية الإنتاجية فالفرد هو المحرك الرئيسي النشط والفعال، الذي يقوم بإحداث التراكم في رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية واستغلالها، وكذلك هو الذي يقوم بناء وتشييد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم فالدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة أفرادها واستغلالها

[1] صادق هادي ، مرجع سابق، ص 93 ص 94.

[2] نفس المرجع السابق، ص 94 ص 95.

بطريقة فعالة في الاقتصاد الوطني، لا تستطيع باي حال من الأحوال أن تنمي أي شيء آخر. وعليه تتوقف قدرة الدولة على استغلال مواردها الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل على مستوى التكوين والمهارة والبراعة الفنية والإدارية والمعرفية لمواردها البشرية.

كما أن تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، واتجاه كبرى الدول المتطورة نحو مقاربات تنموية أقل اعتمادا على الأتمتة و التقنية، وأكثر استغلالا لرأس المال البشري في ظل بروز اقتصاد معرفي جديد، قائم أساسا على الكفاءات البشرية كمورد رئيسي وميزة تنافسية، والاستخدام واسع النطاق لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يفرض توجيه الإيرادات المالية النفطية نحو تنمية الموارد البشرية وتطوير اقتصاد المعرفة، بغية اكتساب المعارف والمحافظة على الموارد الطبيعية والتقليل من الهوة الرقمية المتسعة في المعلومات والمعرفة أو إزالتها، وهذا عبر تطوير وتحديث مناهج التربية والتعليم والبحث والإبداع، والاهتمام بمنظومات الصحة والرعاية الاجتماعية، بما يكفل تحقيق تنمية بشرية مستدامة تفتح الطريق واسعا للولوج إلى عصر المعلومات، واندماجا تدريجيا في اقتصاد المعرفة، خاصة وأن التنمية المستدامة هي عملية معقدة وشاملة لكل المجالات والقطاعات لا يمكن لخطة أو قطاع واحد أن يقوم بها وحده.

د. تطوير مصادر الطاقة البديلة

يكتسي تطوير وكذا التوسع في استخدام الطاقات المتجددة أهمية كبيرة، إذ لا يمكن لدول العالم أن تخطط لمستقبلها في مجال الطاقة على المدى البعيد اعتمادا على مصادر طاقوية ناضبة، خاصة في ظل الارتفاع المستمر للطلب العالمي على الطاقة، وهذا ما يستدعي ضرورة توفير قدرات إنتاج ضخمة للطاقة مستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، وفي هذا المجال تمثل الطاقات المتجددة خيارا ملائما يجب استغلاله وتطويره.

وعلى هذا الأساس لابد من الاهتمام بتطوير مختلف مصادر الطاقة المتجددة في الدول النفطية وهذا عبر توجيه جزء من الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير النفط إلى تطوير وتنمية هذه المصادر، خاصة وأن كل الدول النفطية تقريبا لها إمكانيات كبيرة في هذا المجال سواء ما تعلق بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقات المائية، بالإضافة إلى ما سمحت به التطورات التكنولوجية المستمرة من انخفاض مطرد في تكاليف إنتاج هذه الطاقات.[1]

هـ. تطوير الهياكل القاعدية

لا يمكن الحديث عن أي تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية في أي بلد، في ظل غياب هياكل قاعدية حديثة وكثيفة، تكفل توفير الشروط الضرورية والطبيعية لتحقيق هذه التنمية، وبناء على ذلك يعتبر الاهتمام بتطوير مختلف هذه الهياكل من طرق نقل وموانئ ومطارات وسكك حديدية، ومؤسسات اقتصادية وتعليمية وتكوينية، ومختلف الهياكل الأخرى الضرورية لخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية داخل الدولة، في صلب الأولويات التي تقع على عاتق الدولة.

وتتيح الإيرادات المالية الكبيرة للنفط أمام الدول النفطية إمكانية تمويل مختلف المشاريع التي تهدف إلى تطوير وتحديث هذه الهياكل القاعدية، وهذا بما يعود على تنشيط الحركية الاقتصادية داخل البلد بشكل عام

[1] صادق هادي ، مرجع سابق، ص 97.

خلاصة الفصل الثاني

لقد ساهم وجود النفط منذ منتصف القرن الماضي في خلق ثورة هائلة في البلدان النفطية، لكن الثراء الذي نتج عن ذلك قلل من أهمية التنويع الاقتصادي في نظر تلك البلدان، ما حذا بصندوق النقد الدولي لإطلاق صفة" موارد النقمة "على معضلة الوفرة، وهذا باعتراف حكومات تلك البلدان، ورغم اعترافها بخطورة هذه المشكلة إلا أنها ما زالت تعتمد بشكل مفرط على إيرادات تجارة النفط.

وقد نتج عن محاولات البعض منها تنويع اقتصادياتها نتائج متباينة ومتواضعة في نفس الوقت، وتعتبر حالة البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط مثالا واضحا لهذه المعضلة، ذلك أن هذه البلدان قد أهملت النظر إلى أي مدى تكمن أهمية وجود هيكل إنتاجي متنوع، وطاقة ذاتية حقيقية ذات مستوى من القدرات التكنولوجية العالية، ومن تم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع (وليس بعملية الإنتاج) لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي، مما يؤدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية استخدما مثلا، أو في حالة النكسات أين تشهد أسعار النفط انهيارا حادا، إذ تواجه حكوماتها الصعوبات والعجز المالي بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية.

وبالرغم من تجدد النقاش حول أدبيات التنويع الاقتصادي وتوفير الحجج الكافية التي تبرز دوره في التنمية الاقتصادية المستدامة، غير أن الواقع يبين أن التوجه نحو تنويع الاقتصاد في البلدان الوفيرة بالموارد الطبيعية، لاسيما النفطية عامة والعربية خاصة لا يزال يثير الكثير من الجدل ويطرح العديد من الإشكاليات، وهذا ما سنتعرض له في الفصل الموالي من خلال دراسة حالة الجزائر.

الفصل الثالث

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية –دراسة حالة الجزائر–

تمهيد

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للثروة النفطية وهذا ما جعلها شريكا هاما في منظمتي الأوبك و الأوابك، وعنصرا مؤثرا في السوق البترولية العالمية، وقد شهد الاقتصاد الجزائري عدة مراحل مر بها بعد خروج المستعمر الذي ترك وراءه اقتصادا محطما على جميع المستويات، حيث عانى من اختلالات وتشوهات هيكلية ناجمة عن اعتماده على المورد الوحيد، لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز الأمر الذي يجعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية كأزمة النفط 1986 وأزمة 2014 دليل على خطورة اعتماد الدولة على منتوج واحد، والذي ينعكس سلبيا على المداخيل، ويحدث عدة مشاكل تعيق حركية الاقتصاد الوطني، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

و من ثم أضافت مشيئة الله سبحانه و تعالى أن يتفشى وباء COVID 19 في معظم دول العالم مما تسبب هو الآخر بتدني مستويات أسعار النفط الخام بشكل مماثل إلى ما حدث لها خلال السنوات 2003، 2008، و 2014، و ترك هذا التدهور آثارا سريعة أصابت كل الدول المتقدمة و الناشئة و النامية دون استثناء، و شعرت الدول التي وجدت نفسها أمام نقص كبير في مستلزمات الحياة اليومية بالحرج الكبير إزاء مجتمعاتها، بعدما كانت تعتمد على سد النقص في الإنتاج على الاستيراد الخارجي و لم تأخذ بعين الاعتبار تداعيات خطر وباء عالمي من خلال تطوير قطاعاتها الاقتصادية و الخدمية و الاجتماعية من الصحة و التعليم و التربية.

فنجد أن التمويلات والاستثمارات في الجزائر انحصرت في قطاع المحروقات، رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص وأهملت تطوير القطاعات الأخرى لتفعيل دورها في إحداث تنمية شاملة ومستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يتحتم عليها تنويع قاعدتها الإنتاجية بما يحقق لها مستويات مرتفعة من النمو وتعزيز استدامته، من خلال تبني استراتيجية تنويعية خاصة وأن قطاعات كثيرة على غرار الفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية، كفيلة برفع تحدي التنويع وتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على إمكانيات الجزائر من النفط، ودور القطاعات خارج المحروقات في خروج الاقتصاد من التبعية، ولضمان مداخيل مستمرة لا ترتبط بقطاع واحد، ولتقلل من حدة الأزمات في حال انهيار قطاع معين، حيث قسمنا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: واقع الاقتصاد النفطي في الجزائر.
- المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاقتصاد النفطي في الجزائر

لقد لعب القطاع النفطي دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري عبر مختلف المحطات التاريخية التي مر بها، وقد تعزز هذا الدور بشكل كبير بعد تأميم هذا القطاع، وضمان السيطرة التامة عليه، إلى درجة باتت معها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة عوائد النفط، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني في كثير من الأحيان بفعل التقلبات الكبيرة في الأسعار العالمية لهذا المورد.

المطلب الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

توجد في الجنوب الجزائري تراكيب باطنية يرجع تكوينها إلى حقبة ما قبل العصر الكبرى، تكونت خلالها الكثير من الثروات المعدنية وهذا ما جعل الصحراء الجزائرية ثرية بهذه الموارد وأصبحت تكتسي أهمية كبيرة ،فهي تتربع على مساحة قدرها 2171800كلم2 ، أي أنها تستحوذ على أكثر من 85 من المساحة الإجمالية للجزائر وبدأت أولى محاولات البحث و التنقيب عن البترول الجزائري عام 1913 في الإقليم الغربي لغليزان وطلت الشركات الفرنسية تتابع مسحتها الجيولوجي أثناء الحرب الأولي بقسنطينة، والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش ... وغيرها من مناطق الجزائر، ولم تسفر هذه المحاولات عن اية اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثورات المعدنية كالفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير، بروز احتمالات عن وجود اليورانيوم،[1].....وغيرها من المعادن التي تركز بها الجزائر، وفي عام 1949 عثرت الشركة الأهلية المبحث من المواد البترولية واستغلالها في الجزائر سنرينال S.N.repalعلى الزيت في حقل صفير بوادي قويطرني الواقع على مسافة 100 كيلومتر في الجنوب الشرقي من البلاد وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبلغ أقصاه عام 1953 حتى وصل إلى 84 ألف طن، ولكنه أخذ يتناقص باطراد بسبب ضآلة المدخرات، بحيث انخفض إلى 13 ألف طن في عام 1957،وفي شهر جانفي من سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة البترولي في الجنوب الشرقي للجزائر، كما تم في شهر جوان من نفس السنة اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية[2]،"وفي نفس السنة بدأ الاستعمار الفرنسي في استخراج البترول الجزائري واستغلاله وهذا هو حال الاستعمار، حيث أن نظرته النفسية بأنه استعمار وقتي لهذا يركز أهدافه دائما على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح قبل استقلال البلد"[3]، وتوالت فيما بعد الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها.

ويرتكز البترول الجزائري في منطقتين رئيستين وهما منطقة شمال الصحراء واهم حقولها حاسي مسعود والذي يعد من أكبر الحقول في العالم، وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل قاسي الطويل والعقرب والقاسي وفور الباقل، وحوض الحمرة وحاسي الرمل، وحاسي بركين ،إضافة إلى حوض غدامس والذي اكتشف حديثا ويقع إلى الجنوب الشوقي لحاسي مسعود.

---

[1]–يسري محمد أبو العلا،(2008)،"نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول :دراسة تاريخية ،اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،ص437

[2]–وحيد خير الدين، (2013)، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، ص 174.

[3]–يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 440.

حقبة ما قبل العصر الكمبري pre- combrian، يبلغ زمن تلك الحقبة حوالى 3900 مليون سنة وتشمل الدهرين الأول والثاني من تاريخ الأرض، وتعتبر هي حقبة الحياة المبكرة الأولى البداية على الأرض، ظهرت بها الطحالب والفطريات البدائية والرخويات ...وأثنائها كانت الأرض تتعرض للبراكين، وانتشرت أنهار من الحمم على سطح الأرض، وبدأت الحياة كنفط هلامية ميكروسكوبية في البخار العذبة الدافئة، ومنها كانت البداية لنشوء الحياة فوق الأرض.

أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية بعد نحو 480كلم جنوب شرق المجموعة السابقة، وتغطي التكوينات البترولية هنا مساحة تبلغ 1580 كلم2 وأهم حقولها حقول عجلية و تقنتورين، زارزين و إيجلي، ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر حيث أنه "وخلال عام 2011 وحسب وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسفي، تم اكتشاف حقلين للبترول أحدهما كان في شمال شرق البلاد في ولاية تبسة، والثاني يقع بين ولايتي البيض وبشار، في جنوب غرب البلاد، وأشار الوزير إلى أنه تم تحقيق اكتشافين اخرين غازيين في منطقة " تلمزاية" الواقعة بين البيض وبشار، وجبل درمون في جنوب تبسة وأفاد الوزير بأن الاكتشافات في مجال المحروقات بلغت سنة 2011 حوالي20 اكتشافا جديدا، وفي عام 2010 وصلت إلى 29 اكتشافا كانت أغلبها واقعة في أحواض جنوب البلاد، وتحديدا في حاسي تركين وايليزي، وخلال النصف الأول من سنة 2012 ، بلغت الاكتشافات النفطية الجديدة والتي حققتها الشركة الوطنية سوناطراك وبمفردها 13 اكتشافا، وتأمل الشركة إلى تحقيق المزيد من الاستثمارات في مجال اكتشاف النفط في مناطق عدة من الجزائر، وهي الاستثمارات التي من شأنها توسيع دائرة الاستكشاف الحالية والتي تحتوي على مئة ألف كلم2 ، وفي ذات السياق أعلنت شركة سوناطراك رفقة الشركة الألمانية أيون روهر غاز عن اكتشافات جديدة من النفط والغاز بحوض حاسي بركين النفطي بمدينة حاسي مسعود خلال شهر جويلية من عام 2012، وحسب مدير فرع الشركة الألمانية في الجزائر فرانك سيفرتسن أن الاكتشافات في الجزائر تعد مرحلة جديدة لنشاط التنقيب والإنتاج .وهذا يدل على أن الجزائر لازالت تملك احتياطي نفطي وطاقوي لا يستهان به، فحسب وزارة الطاقة الجزائرية فإن منطقة الصحراء الكبرى لازالت تحتوى على احتياطات نفطية ضخمة وغير مستثمرة ،كما أنه في شمال الجزائر هناك احتياطي نفطي غير مكتشف بشكل كامل وهذا بسبب التضاريس الوعرة لهذه المنطقة، رغم اكتشاف حقول صغيرة من النفط والغاز.[1]

ويبقي البترول الجزائري من أجود الأنواع على المستوي العالمي حيث أن البترول الجزائري تنخفض فيه نسبة الهيدروكربونات الثقيلة، فهو من البترول الخفيف والذي يعتبر من أكبر أنواع النفوط طلبا في الأسواق العالمية، وهذا بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات النفطية وخاصة الغاز ولين gazoline والذي يعتبر من أكثر المشتقات النفطية التي يرتكز عليها الطلب عالميا، كما أن النفط الجزائري يتميز بانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يجعله أجود من أنواع النفوط الأخرى لسهولة عمليات تكريره فهو لا يتسبب في إتلاف الات التكرير، عكس النفط الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت فهو يسبب تلفا لألات التكرير المختلفة، وبهذا كسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، وأصبحت بذلك الجزائر من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية وأخد أهم الأقطاب النفطية والغازية على

[1]–وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 175.

المستوى الدولي، حيث أن النفط الجزائري جلب اهتمام أكبر الشركات النفطية العالمية الأمريكية منها، والروسية،والأوربية،والصينية.... وغيرها، وهذا راجع إلى عدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي:[1]

- تعتبر الجزائر واحد من أهم مصادر النفط الامنة البديلة عن تلك الغير امنة في الشرق الأوسط
- إن الجزائر تعتبر من بين أهم المناطق لتنويع الواردات النفطية مستقبلا.
- تمثل الجزائر عضوا نشيطا ومنضبطا داخل منظمة الأوبك، خاصة في ظل الأهمية التي ستكسبها هاته المنظمة أكبر في المستقبل المنظور.
- بحكم الموقع الجيو استراتيجي المهم للجزائر تعتبر قريبة من منابع النفط الإفريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وسلامتها من سلامة هاته المصادر.
- ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات وهذا ما يفسر اهتمام الشركات النفطية العالمية.
- المكانة الدولية الرفيعة التي تحتلها الشركة البترولية الجزائرية سوناطراك في السوق الدولية.
- يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن استغلال الثروة النفطية في الجزائر

- يعد اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر سال لعاب المستعمر الفرنسي وفكر بأنه من الضروري صياغة قانون يسهل منح الرخص والامتيازات البترولية، " فصدر تشريع عرف باسم "قانون البترول الجزائري " تحت رقم 1111/58 صادر بتاريخ 22-11-1958 وقد تبني هذا القانون الأحكام الفرنسية وصياغتها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية: [2]
- وضع نظام الامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد.
- وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات البترولية كإعفائهم من الضرائب لمدة معينة، وفي حالة فشلهم في العثور عن البترول تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تساعدهم على الاستمرار في البحث والتنقيب.
- وضع حد أدنى للإنتاج يتفق وتحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات البترولية والمالية للجزائر .
- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات ونقل حوالي 20 عادة عن الأسعار المعلمة مما إلى انخفاض العائدات النفطية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 175 ،ص 176.

[2]- يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق ، ص440.

- خصم 27.5 من إنتاج البترول تحت بند –احتياطي إعادة تحديد الحقول – أو–صندوق تحديد المخزون –وهو لا يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح .

وإضافة إلى كل هذا تضمن القانون نصوصا تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، حيث نص أنه في حالة نشوء نزاع فإن المحكمة بالفصل في هذا النزاع هو أعلى جهة في المواد الإدارية وهي مجلس الدولة الفرنسية مما يضمن السيادة للقضاء الفرنسي في هذه المنازعات.

وهذا ما جعل البترول الجزائري يتعرض للاستنزاف من طرف المستعمر الفرنسي الذي لجأ إلى تعديل هذا القانون مرتين، كانت المرة الأولى سنة 1959 وخلالها تم دعم المصالح الفرنسية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، والتعديل الثاني كان سنة 1961 وفيه تم فرض إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة حدوث منازعات نفطية وأفر بضرورة اللجوء إلى التحكيم الدولي، وهذا بهدف حماية المصالح الفرنسية بعد استغلال الجزائر، لأن ملامح الاستقلال لاحت في الأفق.[1]

وخلال اتفاقيات ايفيان فرض المفاوض الفرنسي على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتم مواصلة الجهود الزمنية إلى الاستثمار في مجال الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء، كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الجزائري قبل الاستقلال، بمعني استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة قبل الاستقلال. [2]

وبعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي يعتبر أكبر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية الوطنية عرف الكثير من المحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة، وعلى العموم يمكن إبراز أهم مراحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية مند الاستقلال إلى يومنا هذا (2012) على النحو التالي:

3-1-2-1-مرحلة نظام الامتيازات 1962-1971

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد، من أجل مراجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات ايفيان، واستجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير، وقدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965،[3] وبتاريخ 31-12- 1963

[1]- وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص177.

[2]- بلقاسم سرايري، (2008)، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 95.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص 96.

أسست الجزائر شركة سوناطراك بموجب القانون 63/ 491، وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل – المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها–وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدرجي، وبالتالي تجسيد عملية السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من البترول وغاز[1]

3-1-2-2-مرحلة التأمينات 1971-1986

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبير جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البلد الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963، ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.

وفي دستور 1976 وفي المادة 14 التي حددت وبشكل صريح ملكية الدولة وبكيفية لا رجعة فيها ما يلي "الأراضي الرعوية، الأراضي المؤممة زراعة كانت أو قابلة للزراعة والغابات والمياه وما في باطن الأرض والمناجم والمقالع والمصادر الطبيعية الطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية للحرف القاري وللمنطقة الاقتصادية الخاصة " ، وفي المادة 25 والتي نصت على " تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموعة ترابها الوطني وعلى مجالها الجوي وعلى مياهها الإقليمية، كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة على كل سطح حرفها القاري أو في باطنه، أو في منطقتها الاقتصادية الخاصة بها، وتأكد ذلك في دستور 1989 ودستور 1996 اللذان نصا صراحة في المادة 17 على أن " الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم، والمقالع والموارد الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية، البحرية والمياه والغابات.[2]

إن كل ما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها ولا التنازل على ملكيتها ولأي سبب من الأسباب، فملكية قطاع المحروقات لا يمكن أن تكون لغير الدولة الجزائرية، وتجسدت على الواقع وبصفة فعلية أهمية قطاع المحروقات في الرابع والعشرون من شهر فيفري من عام 1971 عندما امت الجزائر قطاع محروقات وألغت نظام الامتياز بضيفة قطعية ونهائية ،وأرست بذلك أمس نظام جديد لاستغلال محروقاتها قائم على أسس تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وأعطى لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان وهما: [3]

أ – عقود الخدمات بالأخطار: حيث تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة، ولا على تعويض تكاليف عمليات الاستكشاف إلا في حالة حصولها على نتيجة ايجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتيجة سلبية.

هذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وأدي إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر.

[1]– وحيد خير الدين ، مرجع سابق ، ص 177.
[2]– وحيد خير الدين ، مرجع سابق ، ص 178.
[3]– وحيد خير الدين ، مرجع سابق ، ص179.

ب–عقود المساعدة التقنية: هنا لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها فقط، مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا.

سار هذا النوع من العقود في الجزائر لمدة 15 سنة أثبت خلالها فشلها في رفع التحديات التي تواجه قطاع المحروقات الوطني، فخلال الفترة 1971– 1985 لم يتم إبرام سوى 25 عقدا مع الشركات الأجنبية أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تحقق عمليات الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة للغاية [1]

3–1–2–3–مرحلة الإصلاحات 1986–2000:

عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر للغاية، وحاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة، هاته الإصلاحات لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة الجزائرية ،فكانت الإصلاحات في القطاع النفطي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من جهة، وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى، وهذا من خلال زيادة عائدات الصادرات النفطية عن طريق زيادة الإنتاج ورفع مستوى الاحتياطي النفطي الوطني من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لأجل استكشاف حقول نفطية جديدة تساعد على تحقيق تطلعات الحكومة الجزائرية .

وإن تطوير قطاع المحروقات يحتاج إلى رؤوس أموال هائلة وتقنيات رفيعة وتكنولوجيا حديثة ..وغيرها، وهذا لا يمكن أن توفره الدولة الجزائرية خاصة بعدما أثقلت المديونية الخارجية كاهلها، وهذا ما أدي بالمسؤولين في أعلى هرم السلطة إلى منح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وكانت البداية من خلال ... القانون رقم 14/86 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406هـ الموافق ل 19 أوت1986 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها ونقلها بالأنابيب ،والذي سمح، وحدد الباب من هذا القانون شروط الاشتراك مع الأشخاص المعنويين الأجانب، وشكل الاشتراك كذلك في المواد من 20 وحتي 29، وإن الشيء الملاحظ على هذا القانون هو تكريس سيطرة الدولة على مواردها النفطية، حيث أنه لا يمكن أن تقل نسبة انتفاع المؤسسة الوطنية عن 51 مهما كان شكل الشراكة المعتمد، وبعد القانون رقم 14/85 جاء القانون رقم 21/91 المؤرخ في 27 جمادى الأول عام 1412هـ الموافق ل04 ديسمبر1991 كقانون يعدل ويتمم القانون 14/86 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلال نقلها بالأنابيب، فكان هذا القانون مدعما أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات فنصت المادة الثانية منه على العدل ونصت المادة الرابعة من القانون رقم 14/86المؤرخ في 19 أوت 1986 .في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة بالاشتراك في مجال المحروقات المنصوص عليها في هذا القانون يمكن لأشخاص معنوية اجنبية القيام بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها .

[1]– بلقاسم سرايري ، مرجع سابق ،ص97

وسمحت المادة الرابعة من نفس القانون للشريك الأجنبي بأن يمول وينجز ويستغل ولحساب المؤسسة الوطنية، القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات، وتحدد شروط التمويل والاستغلال، وكذا كيفية تسديد الاستثمارات ضمن عقد الاشتراك، وبهذا أنهي هذا القانون احتكار شركة سونا طراك لعمليات النقل البترولي.[1]

إضافة إلى كل ما سبق منح القانون رقم 91- 21 للشركات الأجنبية وضعا ضريبيا مشجعا مكنها من تجنب الازدواج الضريبي حيث جاء في المادة 11 من القانون "تعدل وتتمم المادة 36 من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، باستثناء الإنتاج الحالي عند صدور هذا صدور هذا القانون، يمكن أن تمنح تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج وذلك تحسب أهمية الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو نوع الإنتاج، والتقنيات المستعملة في الاستخراج المدعم، وكذا لتشجيع الاستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تكون النسب المطبقة أقل من :

- 10 % بالنسبة الانارة .
- 42 %بالنسبة للضريبة على النتيجة .

تحدد المقاييس التي تمنح بموجبها التخفيضات المذكورة أعلاء عن طريق التنظيم، وقد نجحت الجزائر بإصدارها القانون رقم 14/86 وتعديله بموجب القانون رقم 21/91 في جلب الاستثمارات الأجنبية لقطاع المحروقات،...إبرام حوالي 30 عقدا مع مختلف الشركات الأجنبية، فكانت بداية العمل خلال الفترة 1989- 1992 والتي تم خلالها إجراء عمليات المسح الزلزالي وتحليل العمليات المتعلقة بها، وبعدها جاءت المرحلة الثانية عام 1992 والتي خلالها بدأت عملية الحفر، فخلال عام 1994 تم حفر 34 بشراء منها 10 أبار لم حفرها من طرف شركة سوناطراك بإمكاناتها الخاصة، أما الباقي فكانت من نصيب الشركات الأجنبية الشريكة لها.

وعلى العموم ورغم نجاح الجزائر في استقطاب الشركات البترولية العالمية للاستثمار في الجزائر والتي عملت رفقة سوناطراك على إعادة انطلاق جهود البحث والتنقيب والاستكشاف، وتقسمت في تنمية الحقول المكتشفة وساهمت في تحسين معدلات الاسترجاع للاحتياجات المتوفرة، إلا أن أسعار النفط المنخفضة خلال فترة التسعينات، لم تكن بالأسعار المحفزة على الاستثمار في قطاع المحرقات ناهيك عن الوضع الأمني الغير مربح الذي كان يسود الجزائر والذي ساهم وبشكل كبير في إفشال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة عموما، وقطاع المحروقات خصوصا.

3-1-2-4-مرحلة مواصلة الإصلاحات وتنمية قطاع المحروقات 2000-2012:

سعت الجزائر على الدوام إلى تنمية القطاع الاستراتيجي الوحيد في الاقتصاد الجزائري وربطت نجاح تنمية الاقتصاد الوطني، يتطور قطاع المحروقات والذي يعتبر من أهم القطاعات التي تجلب للجزائر الاستثمار الأجنبية المباشرة فهذا القطاع الاول يجلب إليه الكثير من الشركات الأجنبية وفي مختلف المجالات، البحث ،التنقيب، الاستغلال...الخ، خاصة منها لك التي غادرت السوق الجزائرية منذ سنة 1971 أي منذ فترة التأمينات، ولم تعد إليها إلا سنة 1999 مثل شركة ELf، بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حاليا في

[1]- وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 180.

مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل شركة ريبسول REPSOL ، سيبسا CEPSAبريتيش بتروليوم britich petrolieum ،وشركة شل shell وغيرها.[1]

ومن أجل تطور قطاع المحروقات الوطني كان لابد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية واعدة ومشجعة، فتم إصدار قانون جديد للمحروقات في 19 ربيع الأول1426هـ المواقف ل 28أفريل2005 تحت رقم 05-07 وفي إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهاتان الوكالتان هما .

أ) الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى في صلب " سلطة ضبط المحروقات"

ب) الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص " النفط

المطلب الثالث: إمكانيات الجزائر من النفط

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه النقطة من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

3-1-3-1- الاحتياطات النفطية

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر[2]، و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلا الفترة الممتدة من (1971-2020).

الجدول رقم (3-1) : تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2020)

الوحدة: مليون برميل

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الاحتياطي	9840	9740	7640	7700	7370	6800	6600
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الاحتياطي	6300	8440	8200	8080	9440	9220	9000

[1]– وحيد خير الدين ، مرجع سابق ، ص 181.

[2] صادق هادي، مرجع سابق، ص105.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الاحتياطي	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطي	9200	9200	9979	9979	10800	11200	11314
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاحتياطي	11314	11314	11314	11314	11800	11350	12270
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
لاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

Organization of opec, Documents internet disponibles sur le site : https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php, consultés le : 30/03/2022.

من خلال الجدول رقم (3–1) نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي انخفاض حاد منذ تأميم المحروقات سنة 1971، و إن ما يمكن ملاحظته أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت في فترات متفرقة منذ بداية السبعينات إلى غاية 2004 ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270 مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار منذ سنة 2006 إلى غاية 2020 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة.

إن ما يمكن استخلاصه والتأكيد عليه في هذا الصدد، هو أن النمو المستمر في حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة يعود بالدرجة الأولى إلى عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف المستمرة، وأن متطلبات التنمية المستدامة تستدعي ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الاحتياطيات بما يكفل حق الأجيال المستقبلية في الانتفاع بها، وهذا عبر ترشيد عملية الإنتاج من جهة، وضمان الاستخدام الأمثل لعوائد هذه الثروة من جهة ثانية.

3–1–3–2–الطاقة الإنتاجية

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ و إنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، و هذا ما يبينه لنا الجدول التالي :

الجدول رقم (3–2) : تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971–2020)

الوحدة : 1000 برميل في اليوم

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161.2	1153.8	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672.4	673.9	684.2	656.6	727.3	789.9	803.0
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756.5	747.3	752.5	752.5	806.7	846.1	827.3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749.6	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
الإنتاج	1368.8	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8	1161.6	1202.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	1192.8	1157.1	1146.3	1058.7	1040.1	1023.2	898.7

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

Organization of opec, Documents internet disponibles sur le site : https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php, consultés le : 30/03/2022.

من خلال الجدول رقم (3–2) نلاحظ أن إنتاج النفط في الجزائر منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ترتفع بشكل ملفت للنظر، حيث بلغ مستوى الإنتاج سنة 1972 ما قيمته 1062.3 ألف برميل في اليوم بعد ما كان سنة 1971 حوالي 785.4 ألف برميل في اليوم، ليستقر بعد ذلك طوال فترة السبعينات، ليرجع و يسجل انخفاضا كبيرا و ذلك خلال فترة الثمانينات و بداية التسعينات و كان ذلك بسبب الطفرة النفطية الثانية.

و مع بداية الألفية الجديدة و حسب ما يبينه الجدول دخل القطاع في حالة انتعاش و نتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371.6 ألف برميل يوميا، و هذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007، فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات و الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة

هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199.8 ألف برميل يوميا، و هذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه ليصل سنة 2013 إلى 1202.6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سونطراك في هذا المجال، غير أنه بداية من سنة 2014 بدأ الإنتاج في الانخفاض مرة أخرى إلى أن بلغ 898.7 ألف برميل في اليوم.

المطلب الرابع : تأثيرات قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري

سوف نتناول في هذا المطلب مختلف تأثيرات قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية ذات الطابع الكلي، وذلك كما يلي :

3–1–4–1–مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام "PIB"

يعبر الناتج الداخلي الخام عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل دولة ما. وبما أن النفط هو سلعة هامة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري ، إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو هذا الأخير أصبح مرتبط جد ارتباط بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (3–3) : مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة (2000–2021)

السنة	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار جزائري)	حصة قطاع المحروقات (مليار دينار جزائري)	تطور أسعار النفط (دولار أمريكي)	نسبة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام (%)
2000	4098.8	1616.3	28.82	39.4
2001	4227.1	1443.9	24.86	34.2
2002	4522.8	1477.0	25.06	32.7
2003	5247.5	1868.9	28.99	35.6
2004	6150.4	2319.8	38.53	37.8
2005	7563.6	3352.9	54.87	44.4
2006	8520.6	3882.2	66.31	45.9
2007	9306.2	4089.3	74.16	43.9
2008	11043.7	4997.6	99.33	45.3
2009	9968.0	3109.1	62.63	31.2

2010		11991.6	4180.4	80.34	34.9
2011		14519.8	5242.1	112.26	36.1
2012		15843.0	5208.4	111.18	32.9
2013		16643.8	4968.0	108.85	29.8
2014		17242.5	4657.8	99.19	27.0
2015		16712.7	3134.2	53.00	18.8
2016		17514.6	3025.6	44.02	17.3
2017		18876.2	3699.7	54.08	19.6
2018		20259.0	4547.8	71.35	22.4
2019		20284.2	3910.1	64.42	19.3
2020		18383.8	2575.1	42.12	14.00
2021	الثلاثي 1	4928.4	728.2	*70.89	14.8
	الثلاثي 2	4636.3	467.4		10.1

- **المصدر** : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel : Décembre 2008, p26, Mars 2017, p26, Décembre 2021, p25. Documents internet disponibles sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin, consultés le : 03/04/2022.
- Organization of opec, Documents internet disponibles sur le site : https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php, consultés le : 03/04/2022.
- (*)https://www.aps.dz/ar/economie/120143-28-2021 : وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على الموقع : ، تاريخ التصفح : 2022/04/03.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه هو أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في بنية الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة بين (2000-2021) حوالي 29.88%، سجلت أعلاها سنة 2006 عند 45.9% و أدناها سنة 2020 عند حوالي 14%. و ما يمكن ملاحظته أيضا هو الارتباط الوثيق لهذه النسبة بأسعار النفط في السوق العالمية، كما أن انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين PIB بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى و إنما كان نتيجة انخفاض سعر النفط من 108.85 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99.19 دولار للبرميل سنة 2014، ثم 42.12 دولار للبرميل سنة 2020، و هذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB.

3–1–4–2–مساهمة قطاع النفط في إيرادات الميزانية العامة

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها بنوعيها النفطية والعادية.

وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد أخرى، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية خلال فترات مختلفة نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم (3–4) : مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000–2021)

السنة	الإيرادات الكلية للميزانية (مليار دينار جزائري)	إيرادات الجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية (%)
2000	1578.1	1213.2	76.9
2001	1505.5	1001.4	66.5
2002	1603.3	1007.9	62.9
2003	1966.6	1350.0	68.6
2004	2226.2	1570.7	70.6
2005	3082.5	2352.7	76.3
2006	3369.8	2799.0	76.9
2007	3687.8	2796.8	75.8
2008	5111.0	4088.6	80.0
2009	3676.0	2412.7	65.6
2010	4392.9	2905.0	66.1
2011	5790.1	3979.7	68.7
2012	6339.3	4184.3	66.0
2013	5940.9	3678.1	61.9
2014	5738.4	3388.4	59.0

46.5	2373.5	5103.1	2015
34.9	1781.1	5110.1	2016
36.0	2177.0	6047.9	2017
42.8	2887.1	6751.4	2018
41.7	2714.4	6507.9	2019
34.9	2200.3	6289.7	2020
36.0	1919.2	5328.1	2021

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- تقارير بنك الجزائر السنوية 2004، 2008، 2013، 2018، متوفر على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm، تاريخ التصفح : 2022/04/03.
- قانون المالية 2018، 2019، 2020، متوفر على الموقع :

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officielsar/lois-de-finances-ar، تاريخ التصفح : 2022/04/04.

من الجدول أعلاه نستنتج أن إيرادات الميزانية بلغت أقصاها سنة 2018 بقيمة قاربت 6751.4 مليار دينار جزائري، كما أن تحليل معطيات الجدول يبين مدى المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العمومية، حيث تجاوزت هذه النسبة نسبة 3/2 من إيرادات الميزانية العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2012، و قد سجلت أعلاها سنة 2008 حيث بلغت 80%، ثم تراجعت في سنة 2009 إلى حوالي 65.6%، و هذا يعود أساسا إلى التراجع الكبير لأسعار النفط خلال هذه السنة، بسبب الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية و هو ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية، و مدى تأثير ذلك على إيرادات الجباية البترولية من جهة، و الإيرادات العامة و بالتالي النفقات العامة أيضا من جهة ثانية، خاصة ما تعلق منها بالنفقات الاستثمارية الموجهة لتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية. في حين ظلت الجباية البترولية تمثل في المتوسط حوالي 70% من إيرادات الموازنة منذ بداية الألفية إلى غاية سنة 2013، لتعرف بعدها منحنى تنازلي بفعل انخفاض أسعار النفط لتصل إلى 34.9% سنة 2020.

3–1–4–3– مساهمة قطاع النفط في إجمالي الصادرات

منذ وقت بعيد و صادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (5.3) : مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات للدولة خلال الفترة (2000–2021)

السنة		قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)	قيمة الصادرات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (%)
2000		21651	21061	97.27
2001		19091	18531	97.06
2002		18700	18109	96.84
2003		24465	23988	98.05
2004		32208	31548	97.95
2005		46334	45588	98.39
2006		54741	53608	97.93
2007		60590	59605	98.37
2008		78590	77194	98.22
2009		45186	44415	98.29
2010		57091	56121	98.30
2011		72888	71661	98.32
2012		71736	70584	98.39
2013		64377	63327	98.37
2014		59996	58362	97.27
2015		34566	33081	95.70
2016		29310	27918	95.25
2017		34569	33202	96.04
2018		41113	38897	94.61
2019		35312	33244	94.14
2020		21925	20016	91.29
2021	ث1	7725	6956.79	90.05
	ث2	9550	8539.39	89.42

	ث3	9127	7890	86.45

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- تقارير بنك الجزائر السنوية 2004، 2008، 2013، 2018، متوفر على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.2022/04/03 ، تاريخ التصفح :
- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel : Décembre 2021, p28. Documents internet disponibles sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin, consultés le : 03/04/2022.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات المحروقات تمثل الحصة الأكبر في هيكل الصادرات الجزائرية، وقد تراوحت نسبتها بين 91% و 98% من إجمالي الصادرات، وهذا خلال طول فترة الدراسة، رغم ما تبذله الدولة من مجهودات لتنويع الصادرات خارج المحروقات، خاصة ما كان ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000–2004)، و برنامج دعم النمو (2005–2009).

أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت نموا مستمرا خلال الفترة (2001–2008) لتبلغ أقصى قيمة لها خلال سنة 2008 عند حوالي 78590 مليون دولار أمريكي، مترافقة بذلك مع الزيادة المستمرة في الصادرات النفطية، والمرتبطة بدورها بالارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه السنوات، إلا أن هذه الصادرات الإجمالية سجلت سقوطا حرا في سنة 2009، و هذا نتيجة الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008)، و انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة.

ورغم تحسن هذه الأسعار بين سنة 2010 و 2012 إلا أن الصادرات الإجمالية لم تعرف ارتفاعا كبيرا، وهذا يعود إلى تراجع حجم صادرات الجزائر من المحروقات. و قد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 21925 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره 38% مقارنة بسنة 2019، و هذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية (فيروس كورونا) التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020.

المبحث الثاني : التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، لذا بات على الحكومة التوجه نحو النموذج الجديد القائم بحد ذاته على تفعيل دور القطاع الزراعي، الصناعي وحتى الخدماتي في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات التنمية المستدامة المرجوة.

المطلب الأول : القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، من خلال توفير المنتجات من السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي، أو الموجهة إلى المؤسسات الصناعية كمواد وسيطية تستعمل في العملية الإنتاجية، كما تعتبر التنمية

الزراعية أحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية. لكن رغم توفر الإمكانيات الضرورية لتنمية القطاع الزراعي من المناخ الملائم لقيامها، حجم الأراضي الصالحة فعلا للزراعة وغير المستغلة لحد الآن، الطاقة الشبانية القادرة على العمل في هذا القطاع، وكذا حجم الموارد المائية المتوفرة بفضل زيادة بناء السدود، إلا أن القطاع الزراعي تبقى مساهمته جد ضعيفة في الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك على استراتيجية التصنيع الفاشلة التي اعتمدتها الدولة والتي سخرت لها موارد مالية ضخمة لكن دون جدوى.

كما يعد القطاع الزراعي في الجزائر أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي واستيعابه لقوة العمل وأهميته في الميزان التجاري ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان على النحو التالي :

3–2–1–1–مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

ما زالت الزراعة في الجزائر تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف للشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة، وكذا بسبب تدني الأجور من جهة أخرى، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي، والجدول التالي يبرز مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3–6) : تطور الناتج المحلي الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين (2012–2019)

السنة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	207821.72	209415.56	213343.00	166894.00
الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	18334.02	20573.39	21966.60	19718.00
نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.82	9.82	10.29	11.81
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	5542.65	5468.20	5454.36	4176.21
نصيب الفرد من الناتج	488.97	537.21	561.60	493.41

الزراعي (دولار أمريكي)				
نسبة نصيب الفرد من الناتج الزراعي (%)	2.67	2.61	2.55	2.50
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	160090.44	167574.80	204523.00	171157.86
الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	19551.48	20565.07	20769.54	25291.00
نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.21	12.27	10.15	14.77
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	3878.98	4016.56	4801.01	3980.42
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)	476.95	492.92	487.55	588.16
نسبة نصيب الفرد من الناتج الزراعي (%)	2.43	2.39	2.35	2.32

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2014)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 34، الخرطوم، السودان، ص10، ص11.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2016)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 36، الخرطوم، السودان، ص11، ص12.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2020)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 40، الخرطوم، السودان، ص11، ص12.

نلاحظ من الجدول أن الناتج الزراعي الإجمالي قد سجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة حيث انتقل من 18334.02 مليون دولار أمريكي سنة 2012 إلى 25291 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2019، إلا أنه شهد تدبدبا طفيفا خلال سنتي 2015 و 2016، كما ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت على مر فترة الدراسة من 8.82% سنة 2012 إلى 14.77% سنة 2019، وهذا يرجع للإصلاحات والتدابير لسياسة التجديد الفلاحي التي نفذتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والمتعلقة أساسا بالأمن الغذائي، وذلك من خلال رفع قيمة الدعم الموجه لهذا القطاع، والعمل على عصرنة جهاز الإنتاج، وعلى الرغم كل الجهود المسخرة في الرفع من مقدرات القطاع الفلاحي إلا أن مساهمته في الناتج تبقى محتشمة جدا مقارنة بالإمكانيات المادية والطبيعية التي تحوزها الجزائر من جهة، و من جهة أخرى كون الجزائر ما تزال تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات.

كما نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقل من 5542.65 دولار أمريكي سنة 2012 إلى أن يبلغ أدنى قيمة له سنة 2016 والمقدرة بـ 3878.98 دولار أمريكي، ليشهد ارتفاعا مجددا خلال سنتي 2017 و 2018، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى خلال سنة 2019. بينما عرف نصيب الفرد من الناتج الزراعي تدبدبا خلال فترة الدراسة، فقد سجل أدنى قيمة له سنة 2016 قدرت بـ 476.95 دولار أمريكي في حين بلغ أقصاه 588.16 دولار أمريكي سنة 2019.

3–2–1–2–مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي الذي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر وهذا راجع إلى أن القطاع الفلاحي من أكبر القطاعات استيعابا لليد العاملة، والجدول الموالي يوضح تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي ونسبة مساهمتها في إجمالي اليد العاملة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2019.

الجدول رقم (3–7) : القوى العاملة الكلية و الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2013–2019)

الوحدة : 1000 نسمة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القوى العاملة الكلية	11964	11454	11931	12117	10858	12400	12700
القوى العاملة الزراعية	2528.9	2550.6	4959.8	2545	2608.7	2648.9	2693.5
نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية (%)	21.13	22.27	41.57	21.00	24.02	21.36	21.21

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2014)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 34، الخرطوم، السودان، ص4.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2016)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 36، الخرطوم، السودان، ص3.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2020)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 40، الخرطوم، السودان، ص3.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفاوت في القوى العاملة الزراعية عبر مختلف السنوات حيث قدرت سنة 2015 بـ 4959.8 ألف نسمة بنسبة قدرها 41.57% من مجموع القوى العاملة الكلية، مقابل 2545 ألف نسمة سنة 2016 بنسبة 21% من مجموع القوى العاملة الكلية، ويرجع ذلك إلى أن القطاع الزراعي قطاع غير مستقر أساسا نظرا لحساسيته للظروف المناخية والتقلبات الموسمية وكمية تساقط الأمطار، حيث يتميز القطاع الفلاحي بشكل عام في الجزائر على بدائيته ولا يعتمد على الفلاحة المصنعة، ولذلك فإن عدم الاستقرار هذا يدفع الكثير من الشباب والفلاحين الموسميين بالهجرة إلى المدن بحثا عن فرص عمل أخرى تدر عليهم مداخيل أفضل مقارنة بالفلاحة إلى قطاعات كالأشغال والبناء أو القطاعات الصناعية الأخرى الأكثر استقرارا.

3–2–1–3– مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات الزراعية و الغذائية

تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام. وتختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية في بعض السلع و المنتجات.

إن تطور الصادرات الزراعية والغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية، لأن نسبة الصادرات الكلية ضئيلة جدا، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات، كما أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية الأوربية، في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات الكلية ما بين (2012-2020)

الجدول رقم (3–8) : الصادرات الكلية الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2012–2020)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات الكلية	72620	65823	61172	35138	29688	34569	41115	35312	21925
المواد الغذائية	314	402	323	239	327	350	373	408	437
نسبة مساهمة الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية (%)	0.43	0.61	0.53	0.68	1.10	1.01	0.91	1.16	1.99

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel : Mars 2017, p28. Septembre 2019, p28. Décembre 2021, p28. Documents internet disponibles sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin, consultés le : 09/04/2022.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصادرات الفلاحية انتقلت من 314 مليون دولار سنة 2012 لتبلغ 437 مليون دولار سنة 2020، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي لم تتعدى 1.99% من مجموع الصادرات الكلية، وهي نسبة ضعيفة تعكس الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد أساسا على صادرات قطاع المحروقات، حيث تتمثل معظم المحاصيل الموجهة للتصدير في الفواكه الطازجة والمجففة، التمور، السكر الخام والزيوت النباتية.

المطلب الثاني : القطاع الصناعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية، ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية المستدامة فقد حظي القطاع الصناعي من بين باقي القطاعات الاقتصادية باهتمام الدولة به، وبشكل كبير في تحقيق تنميتها الاقتصادية، والاجتماعية. وتقوم الصناعة الجزائرية على ثلاث (03) صناعات أساسية هي: الصناعة الاستخراجية (المحروقات والمناجم)، والصناعة الإنشائية (البناء والأشغال العمومية والأشغال البترولية)، والصناعة التحويلية (المياه والكهرباء، الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، مواد البناء، الكيمياء والبلاستيك، الصناعات الغذائية، النسيج، الجلود، الخشب والفلين والورق، وصناعات أخرى)، وعليه فقد تم تحديد الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في المؤشرات الاقتصادية التالية :

3-2-2-1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام

عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار، والجدول التالي يبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية في الناتج المحلي الخام خلال الفترة على النحو التالي

الجدول رقم (3-9) : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2001-2020)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخ الخام	4227.1	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	8520.6	9306.2	11043.7	9968	11991.6
الناتج الصنا	315.2	337.6	355.4	390.5	420.1	444.4	463.7	519.6	570.7	617.4
نسبة المسا	7.5	7.5	6.8	6.3	5.6	5.2	5	4.7	5.7	5.1
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج الداخ الخام	14519.8	15843	16643.8	17242.5	16712.7	17514.6	18876.2	20259	20284.2	18383.8
الناتج الصناعي	663.8	728.6	771.8	838.5	919.4	979.3	1040.8	1127.9	1198.5	1153.5
نسبة المساهمة	4.6	4.6	4.6	4.9	5.5	5.6	5.5	5.6	5.9	6.3

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على :

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص26. مارس 2014، ص26. مارس 2017، ص26. سبتمبر 2021، ص25.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تدبدبا طول فترة الدراسة، حيث يساهم في المتوسط بنسبة 5.62% في الناتج الداخلي الخام، و هي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع النفط، وهذا يوضح جليا أن قطاع الصناعة في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات، ولم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات.

3-2-2-2- مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

إن الهدف الأساسي من تطوير أي قطاع اقتصادي هو المساهمة في تخفيض حجم البطالة في الجزائر والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة على النحو التالي :

الجدول رقم (3–10) : مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2004–2018)

الوحدة : 1000 نسمة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السكان النشطون	9780	10027	10267	10514	10801	10544	10812	10661
العمالة في القطاع الصناعي	523	523	525	522	530	1194	1337	1367
نسبة المساهمة	5.3	5.2	5.1	4.9	4.9	11.32	12.36	12.82
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
السكان النشطون	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463	
العمالة في القطاع الصناعي	1335	1407	1290	1377	1465	1493	1434	
نسبة المساهمة	11.68	11.76	11.26	11.54	12.09	12.14	11.50	

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، 2013، 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2009، نوفمبر 2014، ديسمبر 2019، ص237، ص218، ص154.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ارتفاع اليد العاملة في القطاع الصناعي من 523 ألف عامل في سنة 2004 إلى 1434 ألف عامل في سنة 2018 من إجمالي السكان النشطون، إلا أنه في سنة 2009 عرف عدد اليد العاملة في هذا القطاع قفزة نوعية بنسبة قدرت بـ 125% مقارنة بسنة 2008، نتيجة السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة خلال السنوات الأخيرة التي تسعى إلى تطوير القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمح بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، من خلال السعي إلى الحفاظ على أداة الإنتاج وتنويع النسيج الصناعي. وفي إطار هذه الاستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، على غرار الكيمياء والبتروكيمياء والصناعات الكهربائية والحديد والصلب والتعدين والصناعة الغذائية، وفي الأخير الصناعة التحويلية، كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي.

3–2–2–3– مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات

بالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال العقدين الأخيرين إلا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك في أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر، مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة، واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

و الجزائر كغيرها من الدول الريعية تسعى لتقليص نسبة الاعتماد على الصادرات النفطية، لما تتميز به من عدم الاستقرار و التأثيرات الخطيرة على الاقتصاد الناجمة عن تقلب هذه الأسواق، لذلك تنتهج الجزائر التوجه نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات، و الجدول الموالي يوضح تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2019) :

الجدول رقم (3–11) : مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي صادرات الدولة خلال الفترة (2000–2019)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	21651	19091	18700	24465	32208	46334	54741	60590	78590	45186
الصادرات الصناعية	481	522	689	518	622	745	1079	979	1483	893
نسبة المساهمة	2.22	2.73	3.68	2.12	1.93	1.61	1.97	1.61	1.88	1.97
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الصادرات	57091	72888	71736	64377	59996	34566	29310	34569	41113	35312
الصادرات الصناعية	790	1495	1464	1559	2140	1776	1328	1501	1758	1740
نسبة المساهمة	1.38	2.05	2.04	2.42	3.56	5.14	4.53	4.34	4.27	4.93

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- تقارير بنك الجزائر السنوية 2004، 2008، 2013، 2018، متوفر على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.2022/04/03 ، تاريخ التصفح :
- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel : Décembre 2021, p28. Documents internet disponibles sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin, consultés le : 03/04/2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصاد ا رت عرفت تذبذب من سنة 2000 إلى غاية سنة 2003، ثم بدأت بالانخفاض ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2010، وذلك راجع لتراجع أسعار النفط بالدرجة الأولى و انخفاض العوائد النفطية للدول المصدرة، ذلك كون تركز الصادرات الجزائرية بشكل رئيسي في المحروقات بينما تعد الصادرات خارج المحروقات هامشية. وابتداء من سنة 2011 شهدت نسب متزايدة في الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات تراوحت بين 2.05% في سنة 2011 و 4.93% في سنة 2019، و ذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الهام في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياحة كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الذي يعتبر من أهم محاور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025) القائم على خلفية تجسيد أبعاد التنمية المستدامة عبر ضمان العدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية و الفعالية البيئية (يتضمن خمس توجهات رئيسية (الحركيات الخمس) : تحقيق العدالة الإقليمية، ضمان حكم إقليمي راشد، ضمان جاذبية و تنافسية الأقاليم، خلق حركية و إعادة التوازن الإقليمي، نحو إقليم مستدام من خلال حماية و تثمين الأنظمة البيئية و التراث الثقافي)، الإطار العام و المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، حيث يعكس الرؤيا التي تتبناها الجزائر فيما يتعلق بالتنمية السياحية الوطنية في سياق التنمية المستدامة، و المستلهمة من الترتيبات الملائمة لميثاق السياحة المستدامة 1995 الذي ينص على ضرورة أن تكون السياحة قابلة للتحمل على المدى الطويل على الصعيد الإيكولوجي، و قابلة للحياة على الصعيد الاقتصادي، عادلة على المستوى الأخلاقي و الاجتماعي خاصة بالنسبة للسكان المحليين، عبر ثلاث مراحل : على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، و المدى البعيد (2025).

حيث يتعلق السياق العام لصياغة السياسة السياحية في الجزائر بحماية البيئة وتحسين الحياة والحفاظ على استدامة رأس المال الطبيعي، بالاستناد على تحقيق التنمية انطلاقا من الإمكانات المحلية للمناطق والأقاليم وبمشاركة الأطراف أصحاب المصالح، وبصورة عامة يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للسياسة السياحية في الجزائر فيما يلي :[1]

- تنصيب السياحة كأحد محركات النمو الاقتصادي، من خلال اعتبار التنمية السياحية أحد مداخل التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية، وإعطاء الجزائر انتشار سياحي، بالإضافة إلى تموقعها كوجهة سياحية ومرجعية على الصعيد الدولي عبر تنشيط حركة السياحة على الصعيد الوطني والدولي للاندماج ضمن الشبكات التجارية للسياحة العالمية، والمساهمة في خلق وظائف جديدة عبر هذا القطاع الاستراتيجي وتحسين التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- توسيع الآثار التفاضلية للسياسة السياحية لباقي القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة والصناعات التقليدية، النقل، الخدمات...)، حيث يتم النظر إلى السياحة في إطار مقاربة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين)، وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين، والعمل على الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى، و إحداث حركة شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم SNAT 2025؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، من خلال إدماج الاستدامة في مجمل حلقات التنمية السياحية؛
- تبني استراتيجية سياحية مستدامة تحافظ على التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية، حيث يناط بالسياحة وخاصة على مستوى المناطق الاقتصادية الهشة، إنشاء الوظائف وتنشيط التدفقات المالية، ودعم البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية.

[1] صباح براجي، عمران الزين، (2018)، " دور السياسة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي : تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري "، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ص144.

يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات التي تعول عليها الجزائر للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في الجزائر، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات والمقومات التي تزخر بها البلاد، وعلى وجه الخصوص مقومات الجذب السياحي، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وإيراداته. تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد، و الجدول التالي يوضح مدى مساهمة قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية :

الجدول رقم (03–12) : تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال (2010–2020)

السنة	ميزان المدفوعات السياحي (مليون دولار أمريكي)			عدد العمال في القطاع السياحي	الساهمة في الناتج المحلي الخام (%)
	الإيرادات	النفقات	الرصيد		
2010	219	574	355 -	213000	1.5
2011	208	502	294 -	220000	1.4
2012	196	428	232 -	224028	1.4
2013	230	410	180 -	256775	1.5
2014	258	611	353 -	261289	1.5
2015	304	677	373 -	265803	1.3
2016	209	475	266 -	270317	1.4
2017	140.5	580	439.5 -	300000	1.6
2018	169	494	325 -	308027	1.7
2019	165	500	335 -	320000	1.8
2020	42.9	232.6	189.7-	--	1.1

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على :

– إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، متوفر على الموقع الالكتروني : المقومات الأساسية للسياحة https://www.mta.gov.dz/، تاريخ التصفح : 2022/04/10.

أولا–المساهمة في ميزان المدفوعات : الميزان السياحي خلال الفترة (2010–2020)

شهد ميزان المدفوعات السياحي خلال فترة التسعينات تراجعا كبيرا وهذا بسبب تراجع التدفقات السياحية خلال تلك الفترة، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك مما أثر بشكل سلبي كبير على الوجهة السياحية الجزائر، ثم بعدها بدأت

القطاع السياحي في التعافي من هذه الآثار الأمنية والسياسية السلبية، لكن في الآونة الأخيرة عادت السياحة في الجزائر إلى التدهور من جديد وهذا بسبب الأوضاع الأمنية التي تعيشها الدول المجاورة للوجهة السياحية الجزائر مما أدى إلى التقليص من المناطق السياحية خاصة الصحراوية منها.

بمقارنة الإنفاق السياحي مع الإيرادات نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السواح الغير مقيمين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية و هذا ما يوضحه الجدول السابق، حيث أن معظم التبادلات النقدية فيما يتعلق بتحويل العملات يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج. كما يعاني القطاع السياحي في الجزائر من عدة نقائص على رأسها عدم وجود سياسة ترويجية تسويقية متكاملة تعتمد في الأساس على التكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي من خلالها يمكن إيصال الصورة الحقيقية للإمكانيات السياحية للوجهة السياحية للجزائر لكل من السياح المحليين والأجانب على حد سواء.[1]

ثانيا–مساهمة السياحة في الحد من البطالة

يؤدي القطاع السياحي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية أو المرافق المكملة لها.

و من خلال الجدول السابق يظهر الدور الكبير لقطاع السياحة في تخفيض معدل البطالة في الجزائر، وهذا من خلال العمل الدائم على إحداث مناصب شغل جديدة، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل من 213000 منصب سنة 2010 إلى 320000 منصب سنة 2019، وهذا ما يدل على المردود الجيد للاستثمار في هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري والمجتمع ككل. إلا أن الرقم المسجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و 4 نجوم التي تمتاز بقابلية أكبر.

ثالثا–مساهمة قطاع السياحية في الناتج المحلي الإجمالي

رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة إلا أن هذا القطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقل عن 2% كأقصى مساهمة له خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2020، و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالدول العربية (تونس، المغرب، مصر،...الخ) من جهة، و بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر والبرامج المسطرة لتطوير القطاع من جهة أخرى، وذلك راجع لأسباب عدة أهمها ضعف الوافدين على القطاع، ضعف القدرة التكوينية للفرد العامل في قطاع السياحة وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع.

[1] أبو بكر بوسالم، محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدري، (2017)، " مساهمة القطاع السياحي في دعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر "، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، ص137.

كما يظهر الجدول السابق أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام بلغت أدنى قيمة لها سنة 2020 بنسبة قدرت بـ 1.1%، إذ يعتبر هذا القطاع من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة تأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر، كما نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل انخفاض أعداد السائحين الدوليين.

المطلب الرابع: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هير فندال–هيرشمان و شروط نجاحه

إن مدى التنويع الاقتصادي في دولة ما يعرف من خلال مؤشرات عدة ذكرناها سابقا، إلا أنها تفتقد للجانب الكمي الذي يقيس لنا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، و ذلك بسبب اختلاف هذه المؤشرات و اختلاف الأنشطة الاقتصادية من دولة إلى أخرى.

3–2–4–1–قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندال–هيرشمان

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية، تتباين من حيث الكفاءة و أهداف القياس، فالبعض منها يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هير فندال–هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) و الذي يختصر بالشكل (H.H)، و يعتبر الأكثر شيوعا، حيث يستخدم لقياس درجة التنويع في تركيب ظاهرة معينة، و لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، و يمكن حسابه بالمعادلة التالية:[1]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (Xi/X)^2 - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث :

Xi : صادرات المنتج i؛

X : الصادرات الإجمالية؛

N : عدد المنتجات الممكن تصديرها.

كما يأخذ مؤشر هير فندال–هيرشمان قيما محصورة بين 0 و 1 أي $1 \geq H.H \geq 0$، فكلما اقتربت القيمة من الواحد ذل ذلك على انخفاض التنوع الاقتصادي بمعنى قلة مساهمة القطاعات في الصادرات الإجمالية، مما يبين ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل

[1] سمية عراب، (2021)، " تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و تحليل درجة تنويعه حسب مؤشر هيرفندال هيرشمان "، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، ص17.

متكافئ على مجموعة من القطاعات أو المنتجات و بالتالي حصرها في عدد قليل منها، أما إذا كانت مساوية للواحد فذلك يعني انعدام التنوع و هي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تساهم بقية النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يستحيل أن يتحقق هذا في أرض الواقع، في حين إذا اقتربت من الصفر فيعني ذلك زيادة التنوع الاقتصادي و ارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الأخرى في الصادرات الإجمالية.[1]

و لقياس مؤشر H.H في الاقتصاد الجزائري خلال (2001-2019) افترضت سمية عراب أن N تساوي 7 و المتمثلة في المنتجات أو السلع الممكن تصديرها و التي تجسد هيكلة الصادرات في الجزائر و تتضمن كل من : المواد الغذائية، المحروقات، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، العتاد الفلاحي، العتاد الصناعي و السلع الاستهلاكية غير الغذائية، و تحصلت على نتائج لخصتها في الجدول التالي :

الجدول رقم (3–13) : تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان (H.H) في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)

الوحدة : %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر	0.953	0.950	0.969	0.967	0.974	0.967	0.974	0.972	0.973	0.973
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
المؤشر	0.973	0.974	0.974	0.957	0.932	0.925	0.937	0.915	0.907	

المصدر : سمية عراب، (2021)، " تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و تحليل درجة تنويعه حسب مؤشر هيرفندال هيرشمان "، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، ص17.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن مؤشر التنويع الاقتصادي H.H للصادرات الجزائرية مرتفع جدا و يقترب للواحد، هذا ما يعد للصادرات الجزائرية مرتفع جدا و يقترب للواحد، هذا ما يعني أن الجزائر تعاني من مشكلة الاعتماد شبه الكلي على تصدير منتج واحد على حساب المنتجات الأخرى، و كما هو مبين في هيكل الصادرات أن المحروقات تستحوذ على نسبة كبيرة جدا تفوق 97% من الصادرات الإجمالية في متوسط الفترة (2001-2019)، حيث نجد أن مؤشر التنويع H.H يتماشى طرديا مع نسبة مساهمة صادرات المحروقات، أي كلما زادت هذه الأخيرة ترتفع قيمة H.H هذا ما يدل أنه لا يوجد توازن في هيكلة التصدير، بمعنى وجود ضعف في تنويع الصادرات، و تنويع مصادر الدخل الوطني.

كما نلاحظ أن مؤشر H.H قد اتخذ منحنى تصاعدي من بداية سنة 2001 إلى غاية سنة 2013، و ذلك نظرا لما شهدته أسواق البترول العالمية من انتعاش في تلك الفترة، حيث ارتفعت أسعار النفط من حوالي 24.86 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 108.85 دولار أمريكي سنة 2013، أي زادت أكثر من أربعة أضعاف الأمر الذي أدى إلى تزايد المداخيل البترولية لدى الدول المصدرة للنفط عامة و الجزائر خاصة و الناتجة عن زيادة صادرات المحروقات، حيث كانت قيمتها تقدر سنة 2001 بـ 18531 مليون دولار أمريكي

[1] نفس المرجع السابق.

و أصبحت سنة 2013 ما يقارب 63327 مليون دولار أمريكي بنسبة 98.37% من الصادرات الإجمالية، و بالتالي زاد اعتماد الجزائر أكثر على قطاع المحروقات في هذه الفترة و قل اهتمامها بالقطاعات الأخرى.

فيما بعد سرعان ما بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض بداية من سنة 2014 بقيمة 0.657% ليتواصل الانخفاض بنفس الوتيرة إلى غاية سنة 2019 بحوالي 0.907، و يرجع سبب ذلك إلى تدني أسعار النفط من 99.19 دولار أمريكي سنة 2014 إلى 64.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2019، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى البحث عن مصادر دخل أخرى لتدعيم اقتصادها قصد تغطية النقص الناتج عن انخفاض العائدات البترولية، و الحل الوحيد أمامها هو التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات لعدم استقرار أسعارها نتيجة خضوعها لعوامل خارجية تتحكم فيها، و الشروع في دعم القطاعات الأخرى كالفلاحة و الصناعة و البناء و الأشغال العمومية عن طريق تشجيع الاستثمارات و توفير المناخ المناسب لها في ظل البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة و التي كان الهدف منها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تنويع الإنتاج المحلي و تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

كما عرفت الصادرات خارج المحروقات تطورا ملحوظا كالمواد الغذائية و التجهيزات الصناعية (أنظر الملاحق رقم 01، 02، 03، 04، 05)، ساهمت في زيادة التنويع الاقتصادي للوطن، لكن تبقى نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات ضعيفة جدا و غير كافية مقارنة مع الصادرات من المحروقات.[1]

3-2-4-2- شروط نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر و ذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف و التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، و بالتالي فإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها يكون انطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الاقتصادية السابقة قد أكدت فعالياتها و كفاءتها في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات و المقومات الأساسية، و من بين تلك الآليات نذكر :[2]

- إعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة و الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية المستمرة، و إحداث تغيرات كبيرة في البنية الاقتصادية و التركيبة القطاعية للاقتصاد؛
- العمل على إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام و الخاص، و في مجالات و نشاطات عديدة و متنوعة، الأمر الذي يقود إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الاقتصادية التقنية و المؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني؛
- الاستمرار في تبني و انتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق انطلاقا من تفعيل عملية الخوصصة، و التي تعتبر آليات و محرك أساسي من شأنه دفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث

[1] نفس المرجع السابق، ص18.

[2] محمد كريم قروف، (2016)، " قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية للفترة (1980-2014) "، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 09، العدد 02، ص642، ص643.

تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، و يؤدي تحرير التجارة و أسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة و الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات، و التي تعتبر جزء رئيسيا من التنويع الاقتصادي؛

- ضرورة التوسيع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم آليات التنويع الاقتصادي، و أن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية و مستجداتها كالعولمة و منظمة التجارة العالمية و تحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات و المستجدات إرساء بيئة جديدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر في التشريعات و اللوائح السارية المفعول منذ مدة طويلة، كما أن هناك حاجة لجذب الاستثمارات و توزيعها على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية؛

- خلق و تطوير و دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، و تساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المواقع و المناطق، كما تعد هذه الصناعات أكثر التصاقا بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، و عندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج الصغير الحجم يعتبر بديلا مفضلا للاستيراد و ملائما للتنويع، و عليه فالصناعات الصغيرة و المتوسطة تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، و آلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثالث

عمدت الجزائر إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية وانتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي كأولوية وطنية من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني للتخلص من الاعتماد على مصدر الدخل الوحيد، كما تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في كونه يعد شرطا ضروريا لبناء اقتصاد قوي يرتكز على قاعدة واسعة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من العلاقات التشابكية بين قطاعاته المختلفة.

وبالاعتماد على التحليل السابق، يمكن القول بأنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج المحروقات، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على النفط سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على النفط في تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث لاحظنا ضعف التنويع الاقتصادي حسب مؤشر هير فندال –هيرشمان، والذي كان يتبع في تغيراته تغيرات أسعار النفط مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، أما القطاعان اللذان يعتبران في الأصل ركيزة أي اقتصاد والمتمثلان في الصناعة والزراعة فكانت نسبتهما ضعيفة، إذ ساهما في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 بنسبة 5.9% و 14.77% على التوالي، وهذا ما يدل على هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني، كما لاحظنا ضعف مساهمة القطاع السياحي مقارنة بالدول المجاورة، حيث مثلت اصغر نسبة مساهمة لمختلف القطاعات الأخرى (1.8%).

الخاتمة

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن القول أن أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية تكمن في كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد مستدام، يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي، المجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة. وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن الجزائر سعت لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي عند التوجه إلى اقتصاد السوق بأخف الأضرار، وهذا بالاعتماد على مورد وحيد هو النفط لتمويل تنميتها الاقتصادية على مر قرابة الستة عقود من العمل الإنمائي.

و في ظل التوجهات المعلنة بشأن تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية لا يزال الاقتصاد الجزائري يتسم بالهشاشة والضعف، كونه ما يزال يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل، فالاعتماد الشديد للاقتصاد الوطني على النفط يعكس الفشل الشديد في تنويع الاقتصاد، رغم أن الحكومة كانت ولا زالت تنادي بهذا التنويع، ورغم محاولاتها للقيام بجملة من التدابير والسياسات لتنويع الاقتصاد الوطني، إلا أن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي والزراعي و السياحي بصفة خاصة يعكس درجة فشل هذه السياسات. تلك الوضعية التي تجعله على خط المواجهة أمام إشكاليتين رئيسيتين، وهما مخاطر الصدمات الخارجية في ظل هشاشة التوازنات الداخلية والخارجية، بالإضافة إل تحدي الانخراط في مشروع الشراكة العالمي لإرساء التنمية المستدامة، وما يطرحه هذا التوجه من مكاسب ومخاطر عميقة جراء ما تتضمنه فلسفة التنمية المستدامة.

كل ذلك يستدعى مراجعة السياسات الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة اقتصادية ومؤسسية، لرفع مساهمة القطاعات والفروع والأنشطة البديلة في الاقتصاد الوطني، عن طريق سياسات اقتصادية جديدة للتنويع الاقتصادي الأفقي والرأسي، الذي ينمى الروابط الأمامية والخلفية بين جميع القطاعات، بما يساهم في التخلص التدريجي من مصدر الدخل الوحيد للثروة، وهذا عن طريق الاقتداء باستراتيجيات التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي والسبق التنموي، للخروج من حلقة التخلف، مثلما هو الحال في العديد من التجارب العالمية الناجحة ككوريا الجنوبية وتركيا وماليزيا، والنرويج...، الأمر الذي يتطلب الاستفادة منها في صياغة استراتيجية شاملة أو جزئية لتنويع الاقتصاد الجزائري، وتنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات ومصادر الدخل، وإحلال الواردات، في إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، واستشراف الأفاق المستقبلية المرتبطة باقتصاديات الموارد، واقتصاديات الطاقة التقليدية وغير التقليدية والمتجددة.

و في ظل جائحة COVID-19 فإن جميع الدول و منها الجزائر وجدت نفسها أمام صدمة غير تلك المعتادة أن تحصل في الاقتصاد العالمي، و بالتالي أضيف عامل آخر لأسباب تبني سياسات التنويع الاقتصادي، و كانت تداعياتها واضحة جدا على أسعار النفط العالمية التي انخفضت إلى مستوياتها سنة 2002، و هنا يمكن القول أن الدول التي تمتلك جهازا إنتاجيا مرنا بإمكانها توفير السلع الضرورية الملحة التي تحتاجها مجتمعاتها دون اعتمادها على الاستيراد، في ظل شح رؤوس الأموال و القيود المفروضة على الشحن و النقل خوفا من انتقال الوباء إلى دولها.

اختبار الفرضيات

❖ **الفرضية الأولى: لا تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة تأهلها لاحتلال وزنا مهما في السوق النفطية العالمية.**

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971، ليدخل في مرحلة استقرار منذ سنة 2006 إلى غاية 2020 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة، و عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371.6 ألف برميل يوميا.

ويبقى البترول الجزائري من أجود الأنواع على المستوى العالمي حيث تنخفض فيه نسبة الهيدروكربونات الثقيلة، فهو من البترول الخفيف والذي يعتبر من أكثر الأنواع النفطية طلبا في الأسواق العالمية، وهذا بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات النفطية وخاصة الغازولين Gazoline والذي يعتبر من أكثر المشتقات النفطية التي يرتكز عليها الطلب عالميا، كما أن النفط الجزائري يتميز بانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يجعله أجود من أنواع النفوط الأخرى لسهولة عمليات تكريره فهو لا يتسبب في إتلاف آلات التكرير، عكس النفط الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت فهو يسبب تلفا لآلات التكرير المختلفة، وبهذا كسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، وأصبحت بذلك الجزائر من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية، و وأحد أهم الأقطاب النفطية والغازية على المستوى الدولي، حيث أن النفط الجزائري جلب اهتمام أكبر الشركات النفطية العالمية الأمريكية منها، والروسية، والأوربية، والصينية ...وغيرها. **وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية**

❖ **الفرضية الثانية: تؤثر تقلبات أسعار النفط سلبا على رصيد الميزان التجاري و على رصيد الموازنة العامة للدولة.**

بينت الدراسة حجم الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، باعتباره المصدر الوحيد للدخل و تمويل عملية التنمية الاقتصادية و هو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعاره، و التي تجلت من خلال الأثر السلبي لتراجع أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014 على مختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي.

فقطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في بنية الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة بين (2000-2021) حوالي 29.88%، سجلت أعلاها سنة 2006 عند 45.9% و أدناها سنة 2020 عند حوالي 14%. و ما يمكن ملاحظته أيضا هو الارتباط الوثيق لهذه النسبة بأسعار النفط في السوق العالمية، كما أن انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين PIB بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى و إنما كان نتيجة انخفاض سعر النفط من 108.85 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99.19 دولار للبرميل سنة 2014، ثم 42.12 دولار للبرميل سنة 2020، و هذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB.

أما بالنسبة لإيرادات الميزانية فقد بلغت أقصاها سنة 2018 بقيمة قاربت 6751.4 مليار دينار جزائري، كما ساهمت الجباية البترولية مساهمة كبيرة في تمويل إيرادات الميزانية العمومية، حيث تجاوزت هذه النسبة نسبة 3/2 من إيرادات الميزانية العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2012، و قد سجلت أعلاها سنة 2008 حيث بلغت 80%، ثم تراجعت في سنة 2009 إلى حوالي 65.6%، و هذا يعود أساسا إلى التراجع الكبير لأسعار النفط خلال هذه السنة، بسبب الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية و هو ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية، و مدى تأثير ذلك على إيرادات الجباية البترولية من جهة، و الإيرادات العامة و بالتالي النفقات العامة أيضا من جهة ثانية.

أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت نموا مستمرا خلال الفترة (2001-2008) لتبلغ أقصى قيمة لها خلال سنة 2008 عند حوالي 78590 مليون دولار أمريكي، مترافقة بذلك مع الزيادة المستمرة في الصادرات النفطية، والمرتبطة بدورها بالارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه السنوات، إلا أن هذه الصادرات الإجمالية سجلت سقوطا حرا في سنة 2009، و هذا نتيجة الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008)، و انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة.

ورغم تحسن هذه الأسعار بين سنة 2010 و 2012 إلا أن الصادرات الإجمالية لم تعرف ارتفاعا كبيرا، وهذا يعود إلى تراجع حجم صادرات الجزائر من المحروقات. و قد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 21925 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره 38% مقارنة بسنة 2019، و هذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية (فيروس كورونا) التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020. **و هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية**

❖ **الفرضية الثالثة : القطاعات الاقتصادية بدائل استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.**

يعتبر كل من القطاع الزراعي و القطاع الصناعي من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المنشودة، فهما قطاعان تملك فيهما الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقيا العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات، وبالتالي لو لقيا كلاهما العناية اللازمة مع المتابعة والمراقبة الدقيقة والصرامة في تطبيق القوانين، فالأكيد أنهما سيكونان الخيار الاستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة في البلاد.

كما توصلنا إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للاستثمار فيه، فالجزائر تملك في المجال السياحي كل مقومات النجاح لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية في العالم، فبلادنا وهبها الله عز و جل كل المقومات السياحية الناجحة من مناظر طبيعية متنوعة إلى رقعة جغرافية واسعة، مما جعلها تحتوي على كل أنواع السياحة ولم يبقى سوى استغلال أموال الثروة النفطية المتراكمة في إنشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية، تكون جاذبة للسياح، إضافة إلى ضرورة التسيير المحكم والصارم، والأكيد أن القطاع السياحي سيكون خيارا استراتيجيا أيضا إلى جانب القطاع الزراعي و الصناعي، ولا يمكن الاستغناء عنه في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجزائر. **و هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية**

❖ نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي :

- يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر بمثابة مورد استراتيجي تعتمد عليه الدولة لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وعليه فالنفط يعتبر نعمة وليست نقمة إلى حد ما، كونه خلص الجزائر في الكثير من المحطات من مشاكل كبيرة خاصة المديونية الخارجية؛
- إن الإسراف في الاعتماد على قطاع المحروقات كليا في تمويل التنمية الاقتصادية منذ الثمانينات وبقائه المحرك الأساسي لمعدلات النمو في الجزائر، حتم على مخططات التنمية في الجزائر أن تصبح رهينة لتقلباته التي تحدث في أسواق النفط العالمية؛
- إن اختيار استراتيجية التنويع الاقتصادي لا يخضع لنظرية أو استراتيجية بذاتها، وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية، وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها، وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة، بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة؛
- إن عجز القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة) في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة، بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات؛
- مساهمة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالزراعة والصناعة في خلق الثروة تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة معتبرة؛
- إن تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة؛
- عدم توجيه الفوائض النفطية إلى قنوات استثمارية تنهض بالاقتصاد الجزائري وتوجيهها إلى الإنفاق العام، أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع حصيلة الواردات الجزائرية من الخارج؛
- رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل لتعقدها وبطئها، وغياب استراتيجية واضحة ومتكاملة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

الاقتراحات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة نتقدم بالاقتراحات التالية :

- ترشيد الإنفاق العام من خلال استغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، أي إحداث توازن بين الاستثمار في الرأسمال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد؛

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإحداث درجة أكبر من التفاعل بينهما في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، وتقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص؛
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق أسس علمية، تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتوجيهها بكيفية سليمة لرفع مستوى إنتاجية القطاع، وتعزيز مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، ومراجعة سياسات الدعم الموجهة لهذا القطاع وتشجيعها، وتوفير المزيد من التأطير العلمي والتقني، ودعم وتنظيم نشاط الإنتاج والتسويق، ورفع قدرات تخزين المحاصيل الزراعية وهي النقطة السوداء بالنسبة لهذا القطاع؛
- إعادة صياغة استراتيجية صناعية وطنية تقوم على استغلال مقومات الصناعة الممكنة والمتاحة في الاقتصاد الوطني، من مواد خام، وسوق محلي وخارجي، وإمكانيات تمويلية، والعمل على خلق مناخ صناعي مناسب، يشجع على تنمية الصناعات المحلية وحمايتها ومرافقتها، خاصة في ظل الانفتاح التجاري الذي تشهده الجزائر؛
- العمل على تنمية وتطوير القطاع السياحي وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، خاصة وأن إمكانيات الجزائر كبيرة ومتنوعة في هذا الإطار؛
- الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفي تعزيز فرص التكامل القطاعي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل الصناعات الغذائية، وصناعة الجلود، والحليب ومشتقاته، وغيرها من الصناعات الوسيطة؛
- يتطلب بناء اقتصاد مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إدارة كلية تتصف بالكفاءة، وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية.

❖ آفاق الدراسة

و في الختام نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية و انطلاقة إيجابية في سبيل إثراء العلوم و المعرفة، لتصبح مفتاحا لمواضيع أخرى نذكر منها مثلا :

- ✓ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية؛
- ✓ آليات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع في ظل تراجع أسعار النفط ؛
- ✓ استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للدول النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **أولا: الكتب**

1- باللغة العربية.

- ساجد أحميد عبل الركابي، (2020)، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أيوزنط، (2017)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مدحت أبو ناصر، ياسمين مدحت محمد، (2017)، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، (2008)، التنمية المستدامة في دولة القطر، الإنجازات والتحديات، ط1، اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة، قطر.

2 -بالغة الفرنسية :

-N ,Nedjadi et K ,Khebbe ,(2008) , La poplematique du developpemement makle a travers l agenda 21conopts. Priorites et perspectives ,Editon du م aboatoire P .I.E.E.M universite de setife. Algerie.

-Jacques thys . christram du tertre , felix ranschmayer , (2010) , le erloppment يurable : la seconde etape , editions de laube , France

❖ **ثانيا: المجلات والدوريات العلمية**

- إبراهيم بلقلة، (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 2016، العدد 08.
- سعد علي حمود العنزي، مها عبد الكريم حمود الراوي، (2013)، فلسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال باتباع استراتيجيات التنويع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
- صالح محرز، طارق راشي، (2019)، التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد01، العدد04.

- عبد الله غالم، عمر تيمجغدين، (2014)، أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02.

- فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات، (2017)، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (حالة ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01.

- فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، (2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد04.

- فضيلة مزوزي، محمد قويدري، (2020)، " تقييم و تحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان هرفندال: دراسة تحليلية للفترة (1990-2018)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد02.

- موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05.

- محمد كريم قروف (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02.

- هيثم سليمان (2015)، دور المرض الهولندي و لعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد25 .

❖ **ثالثا: الأطروحات والمذكرات:**

- أسماء بللعما، (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

- بلقاسم سرايري، (2008)، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

- حميدة أوكيل، (2016)، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

- زروق بن موفق (2019)، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- نبيلة جعيجع(2007)، استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- هادي صادق، (2014)، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج خلال الفترة 2000- 2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر1.
- وحيد خيرالدين، (2013)، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

❖ **رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية**

موسى باهي، سعاد سعابنية،(2017)، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة لعنة النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط: عرض تجارب رائدة، الملتقى الوطني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل أسعار المحروقات جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

❖ **خامسا: المحاضرات:**

أمينة مخلفي، (2014)، محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

محمد نوري فرحان، محاضرات في مقياس: " اقتصاديات النفط" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي، العراق متوفر على الموقع.

سادسا: التقارير:

- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية، ريودي جانيرو من 3- 14جوان 1992-1993)، الأمم المتحدة، نيويورك، وم أ، المجلد 01.
- تقرير المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO (1989)، الجوانب الواردة في سياسات المنظمة و برامجها و ميزانياتها و أعمالها الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار، الدورة الخامسة و العشرون، روما، إيطاليا.
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمم المتحدة نيويورك.
- قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010)، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
- محمد أمين لزعر، (2014) سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- نوري محمد عبيد كعب الجبوري، (2015): تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- يسرى محمد أبو العلا، (2008)، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول: دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

الملاحق

الملحق 01 :

بنك الجزائر

2.9 هيكل الصادرات و الواردات
(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005		20 357	212	3 587	751	4 088	160	8 452	3 107
2006		21 456	244	3 800	843	4 934	96	8 528	3 011
2007		27 631	324	4 954	1 325	7 105	146	10 026	3 752
2008		39 181	592	7 747	1 373	9 027	84	15 268	5 090
	الثلاثي الأول	8 696	121	2 020	319	1 648	25	3 515	1 048
	الثلاثي الثاني	10 561	178	2 029	394	2 541	25	3 989	1 405
	الثلاثي الثالث	10 573	175	2 162	396	2 538	22	3 893	1 387
	الثلاثي الرابع	9 351	118	1 536	264	2 300	12	3 871	1 250
2009	السداسي الأول	19 704	202	3 142	584	5 126	93	8 296	2 261
	الثلاثي الأول	10 131	71	1 724	262	2 456	16	4 482	1 120
	الثلاثي الثاني	9 573	131	1 418	322	2 670	77	3 814	1 141
	الثلاثي الثالث	8 860	104	1 188	245	2 130	24	3 890	1 279
	جويلية	3 202	50	450	95	665	4	1 451	487
	أوت	3 089	38	392	73	765	8	1 286	527
	سبتمبر	2 569	16	346	77	700	12	1 153	265
		(النسبة المئوية للواردات)							
2005		100,00	1,04	17,62	3,69	20,08	0,78	41,52	15,26
2006		100,00	1,14	17,71	3,93	23,00	0,45	39,75	14,03
2007		100,00	1,17	17,93	4,79	25,71	0,53	36,28	13,58
2008		100,00	1,51	19,77	3,50	23,04	0,21	38,97	12,99
	الثلاثي الأول	100,00	1,39	23,23	3,67	18,95	0,29	40,42	12,05
	الثلاثي الثاني	100,00	1,69	19,21	3,73	24,06	0,24	37,77	13,30
	الثلاثي الثالث	100,00	1,66	20,45	3,75	24,00	0,21	36,82	13,12
	الثلاثي الرابع	100,00	1,26	16,43	2,82	24,60	0,13	41,40	13,37
2009	السداسي الأول	100,00	1,03	15,95	2,96	26,02	0,47	42,10	11,47
	الثلاثي الأول	100,00	0,70	17,02	2,59	24,24	0,16	44,24	11,06
	الثلاثي الثاني	100,00	1,37	14,81	3,36	27,89	0,80	39,84	11,92
	الثلاثي الثالث	100,00	1,17	13,41	2,77	24,04	0,27	43,91	14,44
	جويلية	100,00	1,56	14,05	2,97	20,77	0,12	45,32	15,21
	أوت	100,00	1,23	12,69	2,36	24,77	0,26	41,63	17,06
	سبتمبر	100,00	0,62	13,47	3,00	27,25	0,47	44,88	10,32

الصادرات

		الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005		46 495	45 588	907	67	134	656	-	36	14
2006		54 791	53 608	1 183	73	195	828	-	44	43
2007		60 916	59 605	1 311	92	153	988	-	44	34
2008		79 146	77 192	1 954	121	340	1 390	-	69	34
	الثلاثي الأول	20 156	19 626	530	30	83	392	-	16	9
	الثلاثي الثاني	22 672	22 085	587	38	122	390	-	29	8
	الثلاثي الثالث	22 787	22 281	506	32	101	346	-	16	11
	الثلاثي الرابع	13 531	13 200	331	21	34	262	-	8	6
2009	السداسي الأول	20 537	19 952	585	69	96	372	-	25	23
	الثلاثي الأول	10 454	10 228	226	35	42	126	-	12	11
	الثلاثي الثاني	10 083	9 724	359	34	54	246	-	13	12
	الثلاثي الثالث	11 445	11 132	313	18	38	240	-	6	11
	جويلية	3 460	3 365	95	8	12	69	-	3	3
	أوت	4 166	4 047	119	7	17	89	-	2	4
	سبتمبر	3 819	3 720	99	3	9	82	-	1	4
		(النسبة المئوية للصادرات)								
2005		100	98,05	1,95	0,14	0,29	1,41	-	0,08	0,03
2006		100	97,84	2,16	0,13	0,36	1,51	-	0,08	0,08
2007		100	97,85	2,15	0,15	0,25	1,62	-	0,07	0,06
2008		100	97,53	2,47	0,15	0,43	1,76	-	0,09	0,04
	الثلاثي الأول	100	97,37	2,63	0,15	0,41	1,94	-	0,08	0,04
	الثلاثي الثاني	100	97,41	2,59	0,17	0,54	1,72	-	0,13	0,04
	الثلاثي الثالث	100	97,78	2,22	0,14	0,44	1,52	-	0,07	0,05
	الثلاثي الرابع	100	97,55	2,45	0,16	0,25	1,94	-	0,06	0,04
2009	السداسي الأول	100,00	97,15	2,85	0,34	0,47	1,81	-	0,11	0,11
	الثلاثي الأول	100,00	97,84	2,16	0,33	0,40	1,21	-	0,11	0,11
	الثلاثي الثاني	100,00	96,44	3,56	0,34	0,54	2,44	-	0,13	0,12
	الثلاثي الثالث	100,00	97,27	2,73	0,16	0,33	2,10	-	0,05	0,10
	جويلية	100,00	97,25	2,75	0,23	0,35	1,99	0,00	0,09	0,09
	أوت	100,00	97,14	2,86	0,17	0,41	2,14	0,00	0,05	0,10
	سبتمبر	100,00	97,41	2,59	0,08	0,24	2,15	0,00	0,03	0,10

المصدر: المديرية العامة للجمارك
(**) معطيات بنك الجزائر

الشكل البياني رقم 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

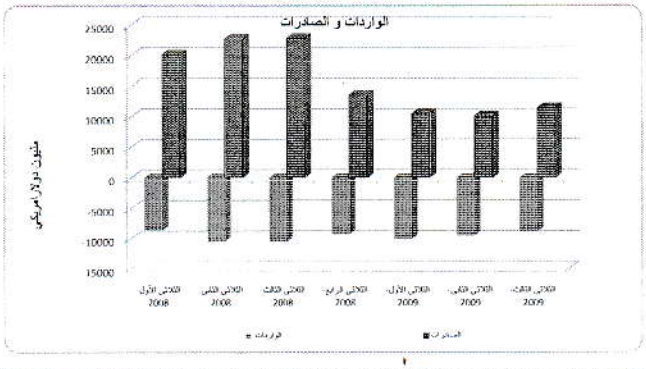

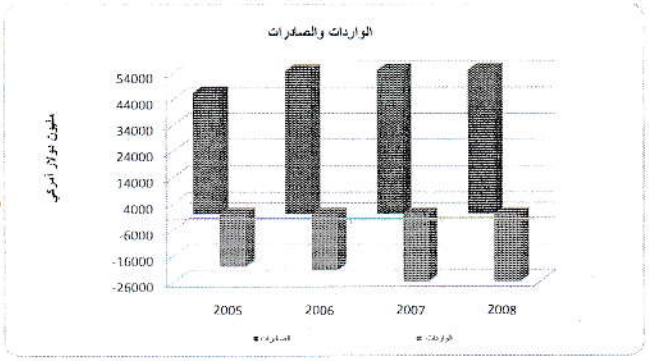

الملحق 02

2.9 تطور المدفوعات و الواردات
(القيم بالمليون دولار أو بالنسبة المئوية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2008		39 479	595	7 796	1 378	9 154	86	15 434	5 036
2009		39 297	549	5 863	1 201	10 165	234	15 140	6 145
2010		40 212	945	6 027	1 406	9 944	330	15 573	5 987
2011		47 300	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012	المداسي الأول	23 031	420	4 318	989	5 161	150	7 295	4 698
	المداسي الثاني	23 770	1 467	4 665	835	5 209	179	6 158	5 257
	الثلاثي الأول	10 435	143	2 077	515	2 443	69	3 145	2 043
	الثلاثي الثاني	12 596	277	2 241	474	2 718	81	4 150	2 655
	الثلاثي الثالث	11 051	581	2 218	418	2 660	86	2 462	2 626
	الثلاثي الرابع	12 719	886	2 447	417	2 549	93	3 696	2 631
	جويلية	3 880	239	721	143	867	20	939	951
	أوت	3 605	156	637	169	798	25	1 029	791
	سبتمبر	3 566	186	860	106	995	41	494	884
	أكتوبر	4 335	383	828	121	843	34	1 171	955
	نوفمبر	3 704	299	706	135	746	17	1 075	726
	ديسمبر*	4 680	204	913	161	960	42	1 450	950
	(النسبة المئوية للواردات)								
2008		100	1,26	16,43	2,82	24,60	0,13	41,40	13,37
2009		100	1,40	14,92	3,06	25,87	0,60	38,53	15,64
2010		100	2,35	14,99	3,50	24,73	0,82	38,73	14,89
2011		100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012	المداسي الأول	100	1,82	18,75	4,29	22,41	0,65	31,67	20,40
	المداسي الثاني	100	6,17	19,63	3,51	21,91	0,75	25,91	22,12
	الثلاثي الأول	100	1,37	19,90	4,94	23,41	0,66	30,14	19,58
	الثلاثي الثاني	100	2,20	17,79	3,76	21,58	0,64	32,95	21,08
	الثلاثي الثالث	100	5,26	20,07	3,78	24,07	0,78	22,28	23,76
	الثلاثي الرابع	100	6,97	19,24	3,28	20,04	0,73	29,06	20,69
	جويلية	100	6,16	18,58	3,69	22,35	0,52	24,20	24,51
	أوت	100	4,33	17,67	4,69	22,14	0,69	28,54	21,94
	سبتمبر	100	5,22	24,12	2,97	27,90	1,15	13,65	24,79
	أكتوبر	100	8,85	19,10	2,79	19,44	0,78	27,01	22,03
	نوفمبر	100	8,07	19,06	3,64	20,14	0,46	29,02	19,60
	ديسمبر*	100	4,35	19,51	3,44	20,52	0,90	30,99	20,30

الصادرات

		الصادرات خارج المحروقات	الطاقة**	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2008		1 954	77 192	121	340	1 390	-	69	34
2009		1 066	44 411	113	170	692	-	25	49
2010		1 619	56 143	305	165	1 089	-	27	33
2011		2 140	71 662	357	162	1 495	-	36	16
2012	المداسي الأول	1 054	37 514	94	78	861	-	16	5
	المداسي الثاني	1 133	32 885	219	89	799	1	14	11
	الثلاثي الأول	564	20 377	39	45	468	-	9	3
	الثلاثي الثاني	490	17 137	55	33	393	-	7	2
	الثلاثي الثالث	460	16 154	82	51	313	1	6	7
	الثلاثي الرابع	673	16 732	137	38	486	-	8	4
	جويلية	185	5 582	25	14	141	0	1	4
	أوت	152	5 421	14	19	116	0	2	1
	سبتمبر	123	5 150	43	18	56	1	3	2
	أكتوبر	276	4 865	53	12	206	0	4	1
	نوفمبر	233	5 695	29	7	193	0	3	1
	ديسمبر*	164	6 172	55	19	87	0	1	2
	(النسبة المئوية للصادرات)								
2008		2,47	97,53	0,15	0,43	1,76	0,00	0,09	0,04
2009		2,34	97,66	0,25	0,37	1,52	0,00	0,05	0,11
2010		2,80	97,20	0,53	0,29	1,89	0,00	0,05	0,06
2011		2,90	97,10	0,48	0,22	2,03	0,00	0,05	0,02
2012	المداسي الأول	2,73	97,27	0,24	0,20	2,23	0,00	0,04	0,01
	المداسي الثاني	3,33	96,67	0,64	0,26	2,35	0,00	0,04	0,03
	الثلاثي الأول	2,69	97,31	0,19	0,21	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثاني	2,78	97,22	0,31	0,19	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثالث	2,77	97,23	0,49	0,31	1,88	0,01	0,04	0,04
	الثلاثي الرابع	3,87	96,13	0,79	0,22	2,79	0,00	0,05	0,02
	جويلية	3,21	96,79	0,43	0,24	2,45	0,00	0,02	0,07
	أوت	2,73	97,27	0,25	0,34	2,08	0,00	0,04	0,02
	سبتمبر	2,33	97,67	0,82	0,34	1,06	0,02	0,06	0,04
	أكتوبر	5,37	94,63	1,03	0,23	4,01	0,00	0,08	0,02
	نوفمبر	3,93	96,07	0,49	0,12	3,26	0,00	0,05	0,02
	ديسمبر*	2,59	97,41	0,87	0,30	1,37	0,00	0,02	0,03

المصدر: المديرية العامة للجمارك
(*) معطيات مؤقتة
(**) معطيات بنك الجزائر

الشكل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

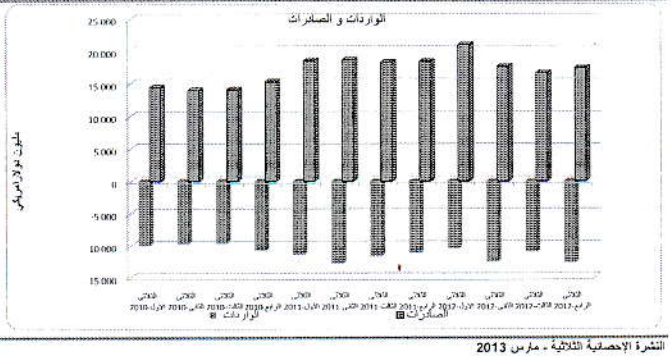

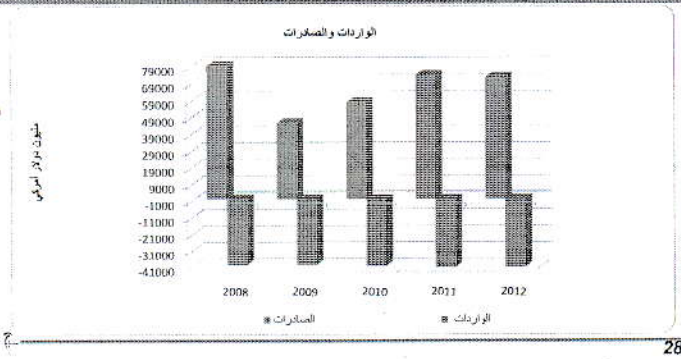

الملحق 03

2.5 تطور واردات وصادرات السلع
(الجمع بملايين الدولارات الأمريكية)

	الواردات	المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2012	50 376	4 955	9 023	1 839	10 629	329	13 604	9 997
2013	54 903	4 356	9 572	1 766	10 810	449	15 745	12 205
2014	58 330	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015	51 646	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
2016	46 727	1 292	8 224	1 559	11 482	501	15 394	8 275
السداسي الأول	23 509	621	4 041	830	5 879	239	7 792	4 107
السداسي الثاني	23 218	671	4 183	729	5 603	262	7 602	4 168
الثلاثي الأول	11 530	267	1 974	409	2 864	120	3 948	1 948
الثلاثي الثاني	11 979	354	2 067	421	3 015	119	3 844	2 159
الثلاثي الثالث	11 575	413	2 073	349	2 773	120	3 756	2 091
الثلاثي الرابع	11 643	258	2 110	380	2 830	142	3 846	2 077
				(النسبة المئوية للواردات)				
2012	100	9,84	17,91	3,65	21,10	0,65	27,00	19,84
2013	100	7,93	17,43	3,22	19,69	0,82	28,68	22,23
2014	100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
2015	100	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
2016	100	2,76	17,60	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71
السداسي الأول	100	2,64	17,19	3,53	25,01	1,02	33,14	17,47
السداسي الثاني	100	2,89	18,02	3,14	24,13	1,13	32,74	17,95
الثلاثي الأول	100	2,32	17,12	3,55	24,84	1,04	34,24	16,90
الثلاثي الثاني	100	2,96	17,26	3,51	25,17	0,99	32,09	18,02
الثلاثي الثالث	100	3,57	17,91	3,02	23,96	1,04	32,45	18,06
الثلاثي الرابع	100	2,22	18,12	3,26	24,31	1,22	33,03	17,84

	الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2012	72 620	70 571	2 048	314	167	1 519	-	30	18
2013	65 823	63 662	2 161	402	108	1 608	-	25	18
2014	61 172	58 362	2 810	323	110	2 350	2	15	10
2015	35 138	33 081	2 057	239	105	1 685	-	17	11
2016	29 668	27 887	1 781	327	84	1 299	-	53	18
السداسي الأول	13 261	12 443	818	129	34	624	-	22	9
السداسي الثاني	16 407	15 444	963	198	50	675	-	31	9
الثلاثي الأول	6 054	5 651	403	66	12	316	-	6	3
الثلاثي الثاني	7 207	6 792	415	63	22	308	-	16	6
الثلاثي الثالث	7 429	6 991	438	79	27	312	-	17	3
الثلاثي الرابع	8 978	8 453	525	119	23	363	-	14	6
				(النسبة المئوية للصادرات)					
2012	100,00	97,18	2,82	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02
2013	100,00	96,72	3,28	0,61	0,16	2,44	-	0,04	0,03
2014	100,00	95,41	4,59	0,53	0,18	3,84	0,003	0,02	0,02
2015	100,00	94,15	5,85	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
2016	100,00	94,00	6,00	1,10	0,28	4,38	-	0,18	0,06
السداسي الأول	100,00	93,83	6,17	0,97	0,26	4,71	-	0,17	0,07
السداسي الثاني	100,00	94,13	5,87	1,21	0,30	4,11	-	0,19	0,05
الثلاثي الأول	100,00	93,34	6,66	1,09	0,20	5,22	-	0,10	0,05
الثلاثي الثاني	100,00	94,24	5,76	0,87	0,31	4,27	-	0,22	0,08
الثلاثي الثالث	100,00	94,10	5,90	1,06	0,36	4,20	-	0,23	0,04
الثلاثي الرابع	100,00	94,15	5,85	1,33	0,26	4,04	-	0,16	0,07

المصدر : المديرية العامة للجمارك

(**) محطيات بنك الجزائر/ ديسمبر 2016 : محطيات مؤقتة

الخطوط البياني 2.5 : تطور الواردات و الصادرات

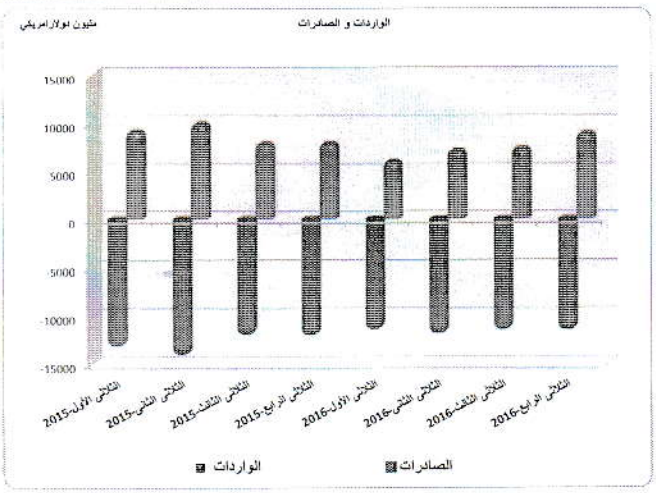

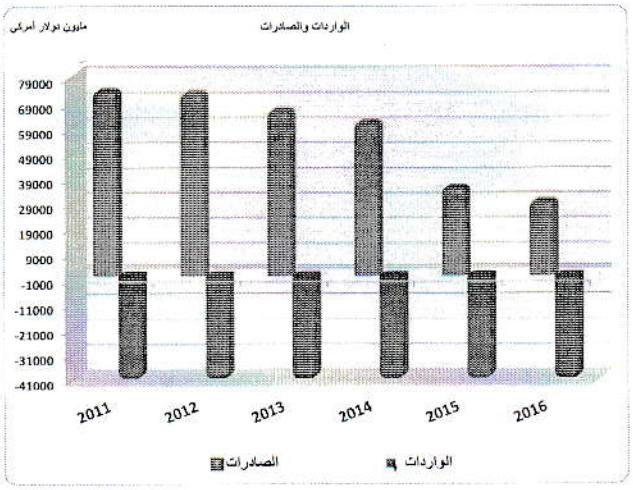

الملحق 04

2.9 تطور الصادرات و الواردات (القيم بمليون الدولارات الأمريكية)

	الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2014	58 330	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015	51 646	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
2016	46 727	1 292	8 224	1 559	11 482	501	15 394	8 275
2017	46 059	1 992	8 438	1 528	10 985	611	13 992	8 513
السداسي الأول	22 966	818	4 378	783	5 239	343	7 270	4 135
السداسي الثاني*	23 093	1 174	4 060	744	5 746	268	6 722	4 378
الثلاثي الأول	11 807	363	2 228	437	2 636	183	3 966	1 994
الثلاثي الثاني	11 160	455	2 150	346	2 603	160	3 304	2 141
الثلاثي الثالث	10 862	565	2 052	281	2 640	127	3 084	2 113
الثلاثي الرابع*	12 231	610	2 008	463	3 106	141	3 638	2 265
أكتوبر	4 255	216	638	151	1 141	37	1 306	766
نوفمبر	3 916	254	671	159	963	37	1 055	777
ديسمبر*	4 060	140	698	153	1 002	68	1 277	722

(النسبة العنوية للواردات)

2014	100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
2015	100	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
2016	100	2,76	17,60	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71
2017	100	4,32	18,32	3,32	23,85	1,33	30,38	18,48
السداسي الأول	100	3,56	19,06	3,41	22,81	1,49	31,65	18,01
السداسي الثاني	100	5,08	17,58	3,22	24,88	1,16	29,11	18,96
الثلاثي الأول	100	3,07	18,87	3,70	22,32	1,55	33,59	16,89
الثلاثي الثاني	100	4,07	19,26	3,10	23,33	1,44	29,61	19,19
الثلاثي الثالث	100	5,20	18,90	2,59	24,31	1,17	28,39	19,45
الثلاثي الرابع	100	4,98	16,42	3,78	25,39	1,15	29,75	18,52

	الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2014	61 172	58 362	2 810	323	110	2 350	2	15	10
2015	35 138	33 081	2 057	239	105	1 685	-	17	11
2016	29 698	27 917	1 781	327	84	1 299	-	53	18
2017	35 132	33 203	1 930	349	73	1 410	-	78	20
السداسي الأول	17 107	16 155	952	188	34	691	-	30	9
السداسي الثاني*	18 025	17 048	977	161	39	719	-	47	11
الثلاثي الأول	8 931	8 386	545	86	19	421	-	15	4
الثلاثي الثاني	8 176	7 769	407	102	15	269	-	16	5
الثلاثي الثالث	8 185	7 776	409	88	16	267	-	31	6
الثلاثي الرابع*	9 840	9 272	569	73	23	452	-	16	5
أكتوبر	2 866	2 710	156	25	9	117	-	4	1
نوفمبر	3 304	3 100	204	29	6	162	-	6	1
ديسمبر*	3 670	3 462	208	19	8	173	-	6	2

(النسبة العنوية للصادرات)

2014	100,00	95,41	4,59	0,53	0,18	3,84	0,003	0,02	0,02
2015	100,00	94,15	5,85	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
2016	100,00	94,00	6,00	1,10	0,28	4,37	-	0,18	0,06
2017	100,00	94,51	5,49	0,99	0,21	4,01	0,00	0,22	0,06
السداسي الأول	100,00	94,43	5,57	1,10	0,20	4,04	0,00	0,18	0,05
السداسي الثاني	100,00	94,58	5,42	0,89	0,22	3,99	0,00	0,26	0,06
الثلاثي الأول	100,00	93,89	6,11	0,97	0,21	4,72	-	0,16	0,04
الثلاثي الثاني	100,00	95,02	4,98	1,24	0,18	3,29	-	0,19	0,07
الثلاثي الثالث	100,00	95,01	4,99	1,08	0,20	3,27	-	0,38	0,08
الثلاثي الرابع	100,00	94,22	5,78	0,74	0,23	4,59	0,00	0,17	0,05

المصدر : المديرية العامة للجمارك
(*)معطيات مؤقتة
(**) معطيات بنك الجزائر

المخطط البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

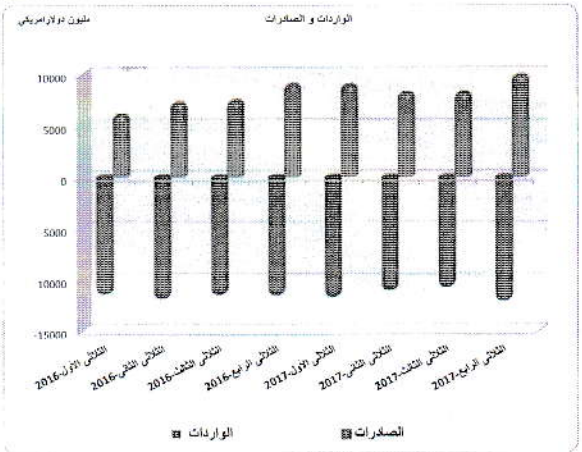

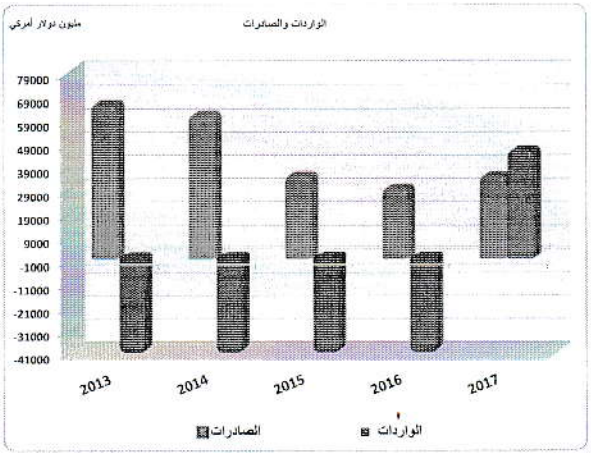

الملحق 05.

2.9 هيكل الصادرات و الواردات

(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات أخرى
2018		48 573	8 199	977	1 814	10 468	537	12 824	9 312	4 443
	الثلاثي الأول	12 277	2 146	460	446	2 621	109	2 923	2 037	1 537
	الثلاثي الثاني	12 062	2 261	190	485	2 557	154	3 165	2 499	751
	الثلاثي الثالث	11 183	1 918	140	432	2 506	146	3 228	2 224	590
	الثلاثي الرابع	13 051	1 874	186	451	2 785	129	3 509	2 552	1 565
2019		44 632	7 694	1 369	1 921	9 840	437	10 845	7 934	4 592
	الثلاثي الأول	12 577	1 836	158	499	2 776	118	3 232	2 205	1 753
	الثلاثي الثاني	11 481	2 097	137	501	2 780	124	2 660	2 223	960
	الثلاثي الثالث	10 374	1 969	480	453	2 229	113	2 524	1 906	699
	الثلاثي الرابع	10 200	1 791	594	469	2 055	83	2 428	1 600	1 180
2020		35 547	7 723	890	2 199	7 614	198	8 697	5 577	2 649
	الثلاثي الأول	9 906	1 848	445	562	1 858	60	2 519	1 448	1 166
	الثلاثي الثاني	8 064	2 229	160	560	1 871	45	1 579	1 209	411
	الثلاثي الثالث	8 774	1 775	161	491	1 995	47	2 221	1 464	620
	الثلاثي الرابع	8 803	1 871	124	586	1 890	46	2 378	1 456	452
2021 *	الثلاثي الأول	9 432	2 221	143	641	1 663	65	2 425	1 458	815
	الثلاثي الثاني	9 502	2 371	144	928	1 900	78	2 543	1 387	151
					(النسبة المئوية للواردات)					
2018		100	16,88	2,01	3,73	21,55	1,11	26,40	19,17	9,15
	الثلاثي الأول	100	17,48	3,74	3,63	21,35	0,89	23,81	16,59	12,52
	الثلاثي الثاني	100	18,75	1,58	4,02	21,20	1,27	26,24	20,72	6,23
	الثلاثي الثالث	100	17,15	1,25	3,86	22,40	1,30	28,86	19,89	5,28
	الثلاثي الرابع	100	14,36	1,43	3,46	21,34	0,99	26,88	19,55	11,99
2019		100	17,24	3,07	4,30	22,05	0,98	24,30	17,78	10,29
	الثلاثي الأول	100	14,60	1,26	3,97	22,07	0,94	25,70	17,53	13,94
	الثلاثي الثاني	100	18,26	1,19	4,36	24,21	1,08	23,17	19,36	8,36
	الثلاثي الثالث	100	18,98	4,63	4,37	21,48	1,09	24,33	18,37	6,74
	الثلاثي الرابع	100	17,56	5,82	4,60	20,15	0,81	23,81	15,69	11,57
2020		100	21,73	2,50	6,19	21,42	0,56	24,47	15,69	7,45
	الثلاثي الأول	100	18,66	4,49	5,68	18,75	0,60	25,43	14,61	11,77
	الثلاثي الثاني	100	27,64	1,98	6,95	23,20	0,56	19,58	14,99	5,09
	الثلاثي الثالث	100	20,23	1,83	5,60	22,74	0,53	25,32	16,69	7,07
	الثلاثي الرابع	100	21,26	1,41	6,66	21,48	0,52	27,01	16,54	5,13
2021 *	الثلاثي الأول	100	23,55	1,51	6,80	17,63	0,69	25,71	15,46	8,64
	الثلاثي الثاني	100	24,95	1,52	9,77	19,99	0,82	26,76	14,59	1,59

		الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2018		41 115	38 897	2 218	373	93	1 626	0	90	35
	الثلاثي الأول	10 170	9 655	515	90	39	353	0	23	11
	الثلاثي الثاني	10 289	9 749	540	112	14	378	0	28	9
	الثلاثي الثالث	10 223	9 664	559	71	21	434	0	23	9
	الثلاثي الرابع	10 433	9 829	603	100	19	461	0	16	7
2019		35 312	33 244	2 068	408	96	1 445	0	83	36
	الثلاثي الأول	9 410	8 848	562	112	26	385	0	29	9
	الثلاثي الثاني	8 513	7 976	537	97	23	387	0	20	11
	الثلاثي الثالث	8 335	7 850	485	99	28	326	0	24	7
	الثلاثي الرابع	9 055	8 570	484	100	19	346		10	9
2020		21 925	20 016	1 909	437	71	1 287	0	77	37
	الثلاثي الأول	6 782	6 305	477	112	15	326	0	16	8
	الثلاثي الثاني	4 321	3 874	448	102	14	298	0	29	4
	الثلاثي الثالث	5 136	4 689	447	94	20	299	0	24	10
	الثلاثي الرابع	5 686	5 148	537	129	21	364	0	8	15
2021 *	الثلاثي الأول	7725	6956,79	767,96	171,76	28,57	538,52	0,19	13,39	15,53
	الثلاثي الثاني	9550	8539,39	1010,73	113,29	49,06	819,99	0,25	11,82	16,31
					(النسبة المئوية للصادرات)					
2018		100	94,61	5,39	0,91	0,23	3,96	0,00	0,22	0,09
	الثلاثي الأول	100	94,93	5,07	0,88	0,38	3,47	0,00	0,23	0,11
	الثلاثي الثاني	100	94,75	5,25	1,09	0,13	3,67	0,00	0,27	0,08
	الثلاثي الثالث	100	94,53	5,47	0,69	0,21	4,25	0,00	0,22	0,09
	الثلاثي الرابع	100	94,22	5,78	0,96	0,18	4,42	0,00	0,15	0,06
2019		100	94,14	5,86	1,16	0,27	4,09	0,00	0,23	0,10
	الثلاثي الأول	100	94,03	5,97	1,19	0,28	4,09	0,00	0,31	0,10
	الثلاثي الثاني	100	93,69	6,31	1,14	0,27	4,54	0,00	0,23	0,13
	الثلاثي الثالث	100	94,19	5,81	1,19	0,33	3,91	0,00	0,29	0,09
	الثلاثي الرابع	100	94,65	5,35	1,10	0,21	3,83	0,00	0,11	0,10
2020		100	91,29	8,71	1,99	0,32	5,87	0,00	0,35	0,17
	الثلاثي الأول	100	92,96	7,04	1,65	0,23	4,81	0,00	0,24	0,12
	الثلاثي الثاني	100	89,64	10,36	2,37	0,33	6,90	0,00	0,67	0,09
	الثلاثي الثالث	100	91,30	8,70	1,84	0,38	5,82	0,00	0,46	0,20
	الثلاثي الرابع	100	90,55	9,45	2,27	0,37	6,40	0,00	0,14	0,26
2021 *	الثلاثي الأول	100	90,06	9,94	2,22	0,37	6,97	0,00	0,17	0,20
	الثلاثي الثاني	100	89,42	10,58	1,19	0,51	8,59	0,00	0,12	0,17

المصدر: المديرية العامة للجمارك

(*) معطيات مؤقتة

معطيات بالأسعار الجارية

التمثيل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات